Global Islamic Economics Magazine
مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية

GIEM

154

الحوار الوطني السوري
يؤطر الاقتصاد السياسي
ويحدد ملامحه

Volume No. 154, MARCH 2025 - RAMADAN 1446

مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية

مجلة شهرية علمية تعنى بشؤون الاقتصاد الإسلامي وعلومه

تصدر الكترونياً عن مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية

وهي وقف لوجه الله تعالى

هيئة تحرير المجلة

- الدكتور سامر مظهر قنطقجي: رئيس التحرير.
- الدكتور على محمد أبو العز: الجامعة الأردنية، البنك الإسلامي الأردني - الأردن.
- الدكتور عامر محمد نزار جلعوط: دكتوراه في الاقتصاد المالي الإسلامي - سورية.
- الأستاذ حسين عبد المطلب الأسرج: كاتب وباحث اقتصادي مستقل - مصر.
- الدكتور أحمد ولد امحمد سيدي: المعهد العالي للدراسات والبحوث الإسلامية- موريتانيا.
- الدكتور فؤاد بن حدو: جامعة الشهيد أحمد زبانة، غليزان - الجزائر.

أسرة تحرير المجلة

رئيس التحرير: الدكتور سامر مظهر قنطقجي / رئيس التحرير

مساعدو التحرير:

- الأستاذ إياد يحيى قنطقجي / مساعد تحرير الموقع الالكتروني - ماجستير اقتصاد / اختصاص نظم تعليم الكتروني.
- الأستاذة آلاء ديدح / مراجعة - ماجستير مهني اختصاص مصارف إسلامية.
- الأستاذة جمانة محمد مراد / مراجعة لغوية - مدرسة اللغة العربية في ثانويات حماة.

الإخراج الفني: فريق عمل مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية www.kantakji.com

إدارة الموقع الالكتروني: Kantakji-tech

رؤية المجلة

منصة علمية تجمع الخبراء وأصحاب الأقلام الواعدة في الاقتصاد الإسلامي وعلومه

سعيًا نحو اقتصاد رشيد وعادل

وسعيًا نحو تفعيل الإفصاح والشفافية لانضباط السوق وتحقيق العدالة فيه

تعنى مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية؛ بالاقتصاد الإسلامي وعلومه؛ كالاقتصاد، وأسواق المال، والمحاسبة، والتأمين التكافلي، والتشريع المالي، والمصارف، وأدوات التمويل، والشركات، والزكاة، والمواريث، والبيوع، من وجهة نظر إسلامية، إضافة إلى دراسات مقارنة.

وكل ذلك ضمن إطار فقه المعاملات.

مجتمع GIEM

مجموعة تخص مجلة الاقتصاد الاسلامي العالمية على واتساب تعنى بالإجابة عن أسئلة واستفسارات حول قضايا تتعلق بالاقتصاد الإسلامي وعلومه.

يمكن الانضمام تلقائيا؛ بمسح الرمز في الصورة المبينة، أو بالضغط على الرابط.

تُنشر الأسئلة وأجوبتها في كتاب الفتاوى المالية، رابط التحميل.

فهرس المحتويات

رؤية المجلة ٣

فهرس المحتويات ٤

لوحة رسم: ثورة الحصان ٧

بريشة محمد حسان السراج

الحوار الوطني السوري يؤطر الاقتصاد السياسي ويحدد ملامحه ٨

د. سامر مظهر قنطقجي

من دستور الثورة إلى دستور الدولة ١٦

المحامي د. منير الشواف

العدالة الانتقالية ٢٠

حمزة عميش

مرحلة إعادة الإعمار في سورية ٢٨

رؤية أصولية، واقتصادية

د. وليد محمد حنيفي

إعادة الإعمار ودعم الاقتصاد السوري بعد الحرب ٤٥

الاستصناع في المصارف الإسلامية أنموذجا

آلاء محمود ديدح

تحديات مستقبل سوريا: قراءة تحليلية ٥٢

حسين عبد المطلب الأسرج

إطلاق القيمة من التكنولوجيا في الخدمات المصرفية ٥٥

عدسة المستثمر

Aamer Baig

Vik Sohoni

Xavier Lhuer

Zane Williams

الاقتصادي الألماني إلى أين؟ ٦٥

د. عبد المنعم دهمان

إسهام البنوك التشاركية في معالجة أزمة السكن بالمغرب ٧٣
محمد الخليمي
التسويق المصرفي الإسلامي بين الالتزام الشرعي والأسلوب الكمي ٩٠
حم أحميتي فال
بواكير التحوّل المصرفي في باكستان: بشائر خيرٍ في أفق الاقتصاد الإسلامي ٩٢
عبد الوهاب سلطان الديروي
المقاصد الشرعيَّة من المعاملات الماليَّة المعاصرة ٩٧
دلال بنت خالد الشبيبي

شروط النشر

- تدعو أسرة المجلة المختصين والباحثين والمهتمين إلى نشر علوم الاقتصاد الإســـــلامي وتأسيسها لإثراء صفحات المجلة بنتاجهم العلمي والميداني؛ سواء اللغة العربية، أو الإنجليزية، أو الفرنسية.
- تقبل المجلة المقالات والبحوث النوعية في تخصصات الاقتصاد الإســـــلامي جميعها ، وتقبل المقالات الاقتصادية التي تتناول الجوانب الفنية ولو كانت من غير الاقتصاد الإسلامي. وتخضع المقالات المنشورة للإشراف الفني والتدقيق اللغوي.
- تعتبر الآراء الواردة في مقالات المجلة معبرة عن رأي أصحابها ، ولا تمثل رأي المجلة بالضرورة.
- المجلة منبر علمي ثقافي مستقل يعتمد على جهود أصحاب الفكر المتوقد والثقافة الواعية للمؤمنين بأهمية الاقتصاد الإسلامي.
- ترتبط المجلة بعلاقات تعاون مع مؤسسات وجهات إسلامية وعالمية لتعزيز البحث العلمي ورعاية وإنجاح تطبيقاته العملية، كما تهدف إلى توسيع حجم المشاركات لتشمل الخبراء البارزين والفنيين والطلبة المتميزين.
- يحق للكاتب إعادة نشر مقاله سواء ورقيا أو إلكترونيا بعد نشره في المجلة دون الرجوع لهيئة التحرير مع ضرورة الإشارة لذلك.
- توجه المراسلات والاقتراحات والموضوعات المراد نشرها باسم رئيس تحرير المجلة على البريد الالكتروني: رابط.
- لمزيد من التواصل وتصفح مقالات المجلة أو تحميلها كاملة بصيغة PDF يمكنكم زيارة موقعها، أو التفاعل على صفحتها على الفيسبوك؛ حيث يمكنكم الاشتراك والمساهمة في نشر الأخبار.
- قواعد النشر: – تتضمن الصفحة الأولى عنوان المقال واسم كاتبه وصفته ومنصبه، – عند الاستشهاد بالقرآن الكريم، تكتب السورة والآية بين قوسين (وننصح بالاستعانة بالرابط)، أما الحديث النبوي فيصاحبه السند والدرجة (صحيح، حسن، ضعيف) (وننصح بالاستعانة بالرابط)، – يجب أن يكون المقال خاليًا من الأخطاء النحوية واللغوية قدر الإمكان، ومنسقًا بشكل مقبول، ويستخدم نوع خط واحد للنص – العناوين الفرعية والرئيسة تكون بنفس الخط مع تكبيره درجة واحدة ولا مانع من استخدام تقنيات الخط الغامق أو الذي تحته سطر، والمجلة ستقوم بالتدقيق اللغوي والتنسيق على أي حال – الصفحة قياس A4 بهوامش عادية Normal يستخدم فيها الخط Traditional Arabic بقياس ١٦ – ويترك فراغ بين الأسطر بقياس ١.٢، ولا يوضع قبل عـــــــلامات الترقيم فراغات بل توضع بعدها، أما نوع خط الحواشي فهو Times New Roman بقياس ١١.

لوحة رسم: ثورة الحصان

بريشة محمد حسان السراج
دكتور مهندس في تاريخ العمارة الإسلامية

الحوار الوطني السوري يؤطر الاقتصاد السياسي ويحدد ملامحه

د. سامر مظهر قنطقجي

رئيس تحرير مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية

@ FB , LinkIn , Youtube

يتأثر الاقتصاد بالسياسة، كما تتأثر السياسة بالاقتصاد.

إن أثر القوانين التي تسنها الدول وسياسات حكوماتها سرعان ما تنعكس على الاقتصاد وسلوكه، ومن جهة أخرى يُحدث الاقتصاد آثاره بالسياسة ويغيّر في مجرياتها، وفي تشكيل مؤسساتها السياسية.

يهتم الاقتصاد السياسي بوصفه أحد فروع العلوم الاجتماعية، بصياغة السياسات الاقتصادية كالتوزيع العادل للثروات، والتنمية الاقتصادية وشكلها، ويهتم بالسياسات التجارية، ويحدد أُطر النظام المالي بموارده الضريبية والإنفاق الحكومي.

وتاريخيًا، تأرجحت اعتقادات المدارس الاقتصادية العالمية الساعية نحو تحقيق النمو الاقتصادي، كالآتي:

- فآمنت المدرسة الليبرالية الكلاسيكية بقدرة الأسواق الحرة على تحقيق النمو من خلال تعظيم الملكية الخاصة وحمايتها، لأن التوازن في الأسواق مرده آليات السوق نفسها دون تدخل الدولة.
- وعلى النقيض تمامًا، اعتقدت المدرسة الشيوعية بحتمية الصراع الطبقي الذي يرسم النظام الاقتصادي والسياسي، كأداة لرفع الظلم عن الطبقات المظلومة.
- بينما جاءت المدرسة الليبرالية الجديدة كحالة وسطية، فآمنت بحرية الأسواق وبالتحرر التجاري مع خفض تدخل الدولة بغية خفض الإنفاق الحكومي.
- وشددت المدرسة الكينزية على دور الحكومة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال سياساتها المالية والنقدية.

إن أثر الاقتصاد السياسي لا يقتصر على الدولة نفسها، بل يطال علاقاتها الخارجية، ويبدو ذلك من خلال ما يحصل من أحداث عالمية من صراعات جيوسياسية كـ:

- الحرب الروسية الأوكرانية، وما أحدثته من آثار على الاقتصاد العالمي، من تقلب لأسعار الطاقة والغذاء، لأن الدولتين المتحاربتين تنتجان قسمًا كبيرًا من غذاء العالم.
- الحرب الاقتصادية بين الولايات المتحدة والصين وما أحدثته من ضرر على التجارة العالمية، بزيادة الرسوم الجمركية، مما دفع التضخم العالمي نحو الارتفاع.
- التغيرات المناخية والتكنولوجية حيث صار لها دور بارز في إعادة تشكيل النظام العالمي، وتعقيد المشهد السياسي الدولي.

فكيف يؤثر الاقتصاد السياسي على القرارات الحكومية؟

لا يخفى أثر الاقتصاد السياسي على القرارات الحكومية، كما لا يخفى دور العلاقات الاقتصادية الدولية على تلك القرارات الحكومية. فالاقتصاد السياسي يلعب دوراً في:

- تحديد حجم الموازنة، من خلال اعتماد الحكومات على وارداتها المالية التي تنعكس على الأوضاع الاقتصادية من خلال تخصيص الميزانية. وبالتالي تحسين البنى التحتية التي تسهم في تفعيل التنمية الاقتصادية وتجنب التضخم أو البطالة، وتعزيز السياسات الاجتماعية كالضمان الاجتماعي والرعاية الصحية والتعليم.
- رسم السياسة التجارية والاستثمارية: تسهم العلاقات الاقتصادية الجيدة بين الدول في دعم العلاقات السياسية. مما يُساعد في فتح أسواق جديدة للمنتجات المحلية ويعزز الصادرات، ويُساعد بتوفير بيئة استثمارية جاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وبذلك تلعب العلاقات الاقتصادية الدولية دوراً في صياغة القرارات الحكومية لتعزيز النمو الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي؛ بالدخول في اتفاقيات شراكة اقتصادية، أو بالتعرض لعقوبات اقتصادية كحالة إيران وسورية. وقد أعلن الرئيس الأمريكي عن رغبته بالانسحاب من العديد من الشراكات الدولية لخفض النفقات الحكومية كالدفاع المشترك مع أوروبا، وانسحابه من اتفاقيات التغيرات المناخية وخاصة اتفاقية باريس وهذا سينعكس حتماً على قرارات الحكومة الأمريكية.

الاقتصاد السياسي والحالة السورية:

أنهت سورية حقبة دامت ستة عقود من الديكتاتورية المقيتة، أفقرت الناس، وأهانت كثيراً منهم بين سجون واعتقال وتشريد، ووصلت حصيلة الأربعة عشر عامًا الأخيرة لأكثر من مليون شهيد.

تلك السياسة الجبرية التي أَطبقت على السوريين، أخذت باقتصادهم جبراً نحو الاشتراكية المقيتة فتدخلت الدولة في كل مفاصل حياة الناس فأقصت أهل الخبرة وأبعدت أهل الاختصاص، وجاءت بأناس فاسدين ووصوليين، نهبوا الاقتصاد وخرّبوا البلاد وقتلوا العباد. فكان نظامًا اقتصاديًا اشتراكيًا بئيسًا نجم عنه بيروقراطية أدت لفساد عريض.

ثم دخلت البلاد في حرب تحريرية ضد نظامها السياسي الحاكم سعيًا لتحرير البلاد ولرفع الظلم عن أهلها، مما زاد من نزيف الاقتصاد، وبسبب مجازر النظام البائد طبَّق العالم بمختلف دوله عقوبات جائرة طالت الشعب أكثر من النظام الفاسد نفسه. فقبعت البلاد تحت استعمار لأكثر من أربعة جيوش نظامية وغير نظامية، استدعاها رئيسها الخائن الغاصب للسلطة.

ثم وفي الثامن من كانون الأول من عام ٢٠٢٤ منّ الله على سورية بالتحرر من تلك القيود، وكان تحريراً مشرِّفًا وبأقل قدر من الدماء، مقارنة بأي ثورة تحرير في العالم.

وخلال أقل من ثلاثة أشهر قامت القيادة العسكرية والسياسية المؤقتة الجديدة، بإجراء حوار وطني على مستوى التراب السوري، فعقدت في المراكز الثقافية في المدن والبلدات السورية حوارات لم يعهدها الناس منذ أكثر من ستين عامًا، فرضي عنه البعض واحتج آخرون، وأحجم غيرهم. بدأ الحوار بعصف ذهني جماهيري، عندما طافت لجنة إعداد الحوار الوطني لمقابلة الناس بشكل مفتوح في كل محافظة على حدة، وانتهت اللقاءات بطلبات لخصتها اللجنة كحاجات ورؤى.

ثم وجهت الدعوة عبر وسائل التواصل الاجتماعي لمشاركة المواطنين السوريين في داخل البلاد وخارجها في محاور مؤتمر الحوار الوطني السوري عبر رابط إلكتروني، وبلغ عدد المشاركين أكثر من ستة آلاف شخص من السوريين خلال ساعة ونيف، من الداخل السوري ومن خارجه، فتم تعليق الرابط بسبب هذا العدد الهائل، فالمستهدف هو ٦٠٠ مشارك. ثم طُلب من بعض الخبراء والمهتمين ممن ارتأى الناس ترشيحهم كشخصيات ذات أثر عام، المشاركة في مؤتمر للحوار الوطني السوري.

اجتمع ٦٠٠ شخص من كل أطياف سورية بلا استثناء، حضروا كسوريين وليسوا كجماعات لأن الحوار حوار وطني أي لأهل الوطن. منهم من حضر الجلسات التي عقدت في المحافظات ومنهم من تم استدعاؤه.

وأتكلم عن نفسي، فقد جاءتني رسالة من محافظة حماة ليلة اليوم الأول للحوار تُبلغني حضور مؤتمر الحوار، وأبلغوني أن حضوري ضروري بناء على ترشيح كثير من الناس ممن التقوا المسؤولين، لأكون ممثلاً لهم، فكان لزاماً عليّ تأدية الواجب الوطني، احتراماً لمن رأى أني أمثله، وأصلح للحوار عنه.

إن العناوين التي طرحت للحوار كانت نتاج عصف ذهني جماهيري، شكّلت حجر الأساس للحوار الوطني السوري الذي اجتمعنا على نقاشه وتعديله والحذف منه والإضافة له.

تم توزيع المجتمعين إلى ستة محاور مما أجمع عليه السوريون، توزعنا على ١٦ قاعة ضخمة ضمن قصر الشعب، جلس كل ٤٠ تقريبا على طاولة واحدة في كل قاعة يديرها مسيّر ومسيّرة، وكانوا محترفين ومرنين جداً، لم يتدخلوا في موضوعات الحوار عدا التنسيق إن لزم الأمر.

ونتاج هذا الحوار تم تلخيصه في ورقة أو أكثر، ثم رفعت مخرجات كل قاعة إلى لجنة تنسيقية لخصت وجمعت ما تشابه، ثم أعيد لنا لنسمعه ونغيّر ما فيه إن لزم الأمر، ثم تم إقراره ورفعه ليصاغ على شكل مخرجات لمؤتمر الحوار الوطني، ثم اجتمعنا في قاعة كبيرة لنسمع جميعنا ما انتهينا إليه، وحضر السيد الرئيس وألقى كلمته.

فهل يكفي يوم واحد لهكذا حوار؟

الحقيقة هذا اليوم الحواري قد سبقه أيام عديدة من العصف الجماهيري، وبوصفنا خبراء ومهتمين أنهينا المهمة ساعات اليوم من الصباح إلى المساء، وهذا كافٍ لأهل الخبرة والعلم.

إن ما تم وضعه، يُعدُّ إطاراً عريضاً للدستور السوري، ومدخلاً أساسيا لخبراء صياغة الدستور ليعملوا وفق مقتضاه ويحققوا مراده. وقد تمثل الحضور بأهل الكفاءات التخصصية، وكانوا متنوعين تنوع النسيج السوري. وكان الحوار صريحاً وجدياً وعميقاً، عبّر فيه المتحاورون عن رأيهم دون أدنى خوف.

لقد رسمت مخرجات الحوار مستقبل سوريا، ومن أجمل ما سمعته: (كُنا في دولة نخاف منها، فصرنا اليوم في دولة نخاف عليها).

وقد افتتح الرئيس أحمد الشرع المؤتمر وختمه بكلمة طيبة، وصافح المشاركين جميعهم. وتجولنا في قصر الشعب بكل حرية. وشدّ نظري وجود مصلى للنساء ومصلى للرجال داخل ردهات القصر وهذا ما لم نعتد عليه ولم نسمع عنه من قبل، فسبحان مُغيّر الاحوال، لقد صار قصر الشعب للشعب فعلا دون أي عائق. حيث خرج منه ساكنه المجرم، ودخله ساكن جديد يحترم الناس، فكنا كمن كان في بيته.

أولا: الحوار الوطني:

كان البيان الختامي لمؤتمر الحوار الوطني السوري بحضور سائر الأطياف والشرائح المجتمعية، في أجواء سادها الوفاق والحرص على المصالح الوطنية العليا، وقد حدد ثمانية عشر مُخرجًا مهدت لصياغة الإعلان الدستوري، وهي كالآتي (باختصار):

١. الحفاظ على وحدة الجمهورية العربية السورية، وسيادتها على كامل أراضيها، ورفض أي شكل من أشكال التجزئة والتقسيم، أو التنازل عن أي جزء من أرض الوطن.

٢. إدانة أي اعتداء على الأراضي السورية.

٣. حصر السلاح بيد الدولة، وبناء جيش وطني احترافي.

٤. الإسراع بإعلان دستوري يناسب المرحلة الانتقالية لسد الفراغ الدستوري، لبناء أجهزة الدولة.

٥. الإسراع بتشكيل المجلس التشريعي بمعايير الكفاءة والتمثيل العادل.

٦. تشكيل دستور دائم، يحقق التوازن بين السلطات، ويرسخ قيم العدالة والحرية والمساواة، لبناء دولة القانون والمؤسسات.

٧. تعزيز الحرية كقيمة عليا في المجتمع، وضمان حرية الرأي والتعبير.

٨. احترام حقوق الإنسان، ودعم دور المرأة، وحماية حقوق الطفل، وذوي الاحتياجات الخاصة، وتفعيل دور الشباب في الدولة والمجتمع.

٩. ترسيخ مبدأ المواطنة، ونبذ كافة أشكال التمييز على أساس العرق أو الدين أو المذهب، وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص، بعيداً عن المحاصصة.

١٠. تحقيق العدالة الانتقالية، بمحاسبة المسؤولين عن الجرائم والانتهاكات، وإصلاح القضاء، وسن التشريعات اللازمة، واستعادة الحقوق.

١١. ترسيخ مبدأ التعايش السلمي بين جميع مكونات الشعب السوري، ونبذ كافة أشكال العنف والتحريض والانتقام، بما يعزز الاستقرار المجتمعي، والسلم الأهلي.

١٢. تحقيق التنمية السياسية وفق أسس تضمن مشاركة كافة فئات المجتمع في الحياة السياسية، واستصدار القوانين المناسبة لذلك، والتأكيد على إجراءات العزل السياسي وفق أسس ومعايير عادلة.

١٣ . إطلاق عجلة التنمية الاقتصادية، وتطوير قطاعات الزراعة والصناعة، عبر تبني سياسات اقتصادية تحفيزية، بما يُعزز النمو ويُشجع على الاستثمار وحماية المستثمر، ويستجيب لاحتياجات الشعب، ويدعم ازدهار البلاد.

١٤ . الدعوة إلى رفع العقوبات الدولية المفروضة على سوريا، وعودة المهجرين واللاجئين.

١٥ . إصلاح المؤسسات العامة، وإعادة هيكلتها، والبدء بعملية التحول الرقمي، بما يعزز كفاءة المؤسسات، لمكافحة الفساد والترهل الإداري، والنظر في معايير التوظيف على أساس الوطنية والنزاهة والكفاءة.

١٦ . مشاركة مؤسسات المجتمع المدني في دعم المجتمع، وتفعيل دور الجمعيات الأهلية لمساندة الجهود الحكومية في إعادة الإعمار، ودعم الدولة لمنظمات المجتمع المدني بما يضمن لها دوراً فاعلاً في تحقيق التنمية والاستقرار.

١٧ . تطوير النظام التعليمي، وإصلاح المناهج، ووضع خطط تستهدف سد الفجوات التعليمية، وضمان التعليم النوعي، والاهتمام بالتعليم المهني، لخلق فرص عمل جديدة، وربط التعليم بالتكنولوجيا لضمان مستقبل أفضل للأجيال القادمة.

١٨ . تعزيز ثقافة الحوار في المجتمع السوري.

ثانياً : الإعلان الدستوري :

تلك خطوة خطتها سورية في تثبيت نصرها وتأطيره تشريعياً. فبعد الحوار الناجح عكف الخبراء وأصدروا إعلاناً دستورياً سورياً جديداً يُثبت هوية الدولة السورية، بمنأى عن التشويه الذي صبغ مسيرتها منذ عام ١٩٦٣ والذي انحرف بسفينة السوريين من خلال تولي قيادات جبرية بدأها مجموعة من الانقلابيين من ذوي النظرة الضيقة، فأدخلوا البلاد في نفق ديكتاتورية ظالمة.

إن ما فعله السوريون قد أعطى الشرعية لدولتهم، والتي سوف يُبنى عليها ما بعدها من خطوات، وسيمارسون السياسة، وسيصنعون الاقتصاد، دون سلبية منعاً من إفساح المجال لعودة المجرمين من الوصول إلى الحكم ثانية.

لذلك على السوريين أن يفكروا بحرية دون خوف، وبعيداً عن نظرية المؤامرة، ليكونوا قادة يصنعون التاريخ، وليسوا أتباعاً يصنعهم الأخرون.

ثالثًا : الدستور :

إن الإعلان الدستوري يمهد الأرضية الدستورية والقانونية لشرعنة الانتقال من المرحلة الانتقالية الى الحالة الدائمة . أما الفروق بين الدستور والإعلان الدستوري، فهي كالآتي :

- الدستور يكون دائمًا، لأنه ينظم الحياة الدستورية ضمن دولة مستقرة، أما الإعلان الدستوري فيكون مؤقتًا لأنه يهتم بمرحلة انتقالية تمهد لصياغة الدستور الدائم .
- الدستور تكتبه لجنة منتخبة متعددة الاختصاصات واسعة الطيف المجتمعي، أما الإعلان الدستوري فتكتبه لجنة خبراء تخصصية .
- الدستور يشمل تفاصيل كثيرة، أما مضامين الإعلان الدستوري فمقتضبة تناسب المرحلة الانتقالية .
- الدستور يخضع لاستفتاء الشعب، أما الإعلان الدستوري فلا يحتاج ذلك .

الاقتصاد السياسي يرسم ملامح الاقتصاد السوري :

إن المذهب الاقتصادي للاقتصاد السوري، لن يجنح نحو الاشتراكية البغيضة ولا نحو ربيبتها الشيوعية الداعية للتدخل السافر للدولة في الحياة الاقتصادية . ولن يجنح للرأسمالية الجشعة الداعية لترك الحبل على غاربه للقطاع الخاص المحكومة بالمقولة المشهورة (دعه يعمل دعه يمر) الذي يبرر كل الأفعال السيئة ببرغماتية ظالمة .

بل سيكون اقتصاداً يجمع :

- بين القطاع العام (الضروري منه) المؤطر بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : **(النَّاسُ شركَاءُ في ثلاثٍ : في الكلأِ والماءِ والنَّارِ)** وتشير النار لكل موارد الطاقة .
- وبين حرية القطاع الخاص المنضبط بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : **(لا يَبِيعُ حاضِرٌ لبادٍ دَعُوا الناسَ يَرْزُقُ اللهُ بعضَهم من بعضٍ)**، وفي رواية : **(لا تَناجَشوا ، ولا تَدابَروا ، ولا تَنافَسوا ، ولا تَحاسَدوا ، ولا تَباغَضوا ، ولا يَسُمِ الرَّجُلُ على سَوْمِ أخيهِ ، ولا يَبِعْ حاضِرٌ لبادٍ ، دَعوا النَّاسَ يَرزُقُ اللهُ بَعضَهم مِن بَعضٍ)**، وهذا يحتم منع كل ما يُشوش ظروف العرض والطلب، ويُرسي الإفصاح والشفافية بما يُمكّن من إقامة العدل في الأسواق . فضلاً عن المحافظة على الملكية العامة والخاصة معًا .

وبعد بناء البيت الداخلي وإحكام بنائه، ستكون العلاقات السياسية والاقتصادية الخارجية للدولة السورية منبثقة من بيتها الذي رتبه السوريون أنفسهم خدمة لمصالحهم ورؤاهم، وليست مبنية على رؤية شخص مهما علت رتبته، لأن ذلك كفيل بتفرده في اتخاذ القرارات ورسم الرؤى، ظانًا بنفسه أنه المتفرد بالحكم متأسيًا بقول فرعون وفعله، الذي وصل به الأمر أن يدعي: **فَقَالَ أَنَا رَبُّكُمُ الْأَعْلَىٰ** (النازعات: ٢٤)، وعندما لم يصده أحد من قومه، وصل بهم الحال إلى التبعية والاستعباد، قال تعالى: **فَاسْتَخَفَّ قَوْمَهُ فَأَطَاعُوهُ ۚ إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمًا فَاسِقِينَ** (الزخرف: ٥٤).

حماة (حماها الله) بتاريخ ٢٠ رمضان ١٤٤٦ هـ الموافق ٢٠ آذار/مارس ٢٠٢٥ م

من دستور الثورة إلى دستور الدولة

المحامي د. منير الشواف

مصطلح الدستور في القاموس السياسي يعني مجموعة الأحكام الأساسية والمبادىء والقيم التي تؤسس لمجتمع في طور الإنشاء والتأسيس ويحدد علاقات السلطات الثلاثة التشريعية والقضائية والتنفيذية، وقد يكون بعد ثورة اجتماعية فكرية أو سياسية ولا يدخل في هذا المصطلح أو التعريف الانقلابات العسكرية القسرية التي استعملت الجيوش كقوة مادية استبدادية ضد إرادات قيم الشعوب ومبادئها.

بناء على ما تقدم لا يجوز استعمال مصطلح لفظ دستور للثورة لأن الثورات لم تصبح دول بعد، ولو أنها تنادي غالبًا بالكفاح من أجل جعل قيمها التي كافحت من أجلها قيمًا للمجتمع المنتظر. ولذلك ليس للثورات دساتير بل للثورات مشروع قيم ومبادىء تسعى وتكافح من أجلها، لكن لا يجوز استعمال مصطلح دستور للثورة.

إن الثورات التي لم تصل إلى مبتغاها، وهو تغيير القيم والمبادى السائدة وصولا إلى الدولة، هذه الثورات عُرفت في عهد الرومان واليونان والعالم الإسلامي، وسوف نهتم في هذا البحث بالثورات التي انتقلت إلى فكر وحقيقة الدولة، وأهمها التي أثرت في التاريخ الحديث مثل الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ وثورة الشعوب الأوروبية التي قطنت الأمريكيتين على إخوتهم وأبناء جلدتهم المستعمرين التي حققت الدولة المبتدئة استقلالها عام ١٧٧٦م.

أما الثورة الفرنسية، فكانت نتيجة ترهل النظام الملكي واستبداده وعدم اكتراثه للحالة الأجتماعية والحياتية للشعب، لدرجة أنه نقل عن الملكة ماري أنطوانيت أن أحد مستشاريها الأمناء، قال لها إن الشعب جائع ولا يجد (الخبز) فأجابت إذًا يأكل (كاتو). إضافة إلى تأثير المفكر (مونتسكيو) وكتابه (روح القوانين) الذي كان له الأثر الكبير في تفتح مثقفي المجتمع ونواديه، على أهمية الدستور للأمة، وكذلك المفكر والفيلسوف "جان جاك روسوا" ١٧١٢ –١٧٧٨م الذي طرح في مؤلفاته ورواياته الفكرية السياسية والاجتماعية، كيفية القضاء على الفساد، والفكر السياسي المنحرف الذي يمنع الأمة من النهوض بما في ذلك الفكر الكَنَسي الذي كان المعيق الأساسي للتفكير والنهضة.

إذًا هذه الظروف السياسية والأحتماعية هي التي أهّلت الثورة الفرنسية للنجاح، وطرح قيمها في المجتمع، كما أن هذا الفكر الثوري هو الذي فتح المجال أمام النخبة والشعوب في بدء القضاء على المجتمع السابق، وتأهيل البديل الذي يقيم المجتمع الجديد، لكن لم يكن لهذه الثورة دساتير، إنما كان لها واقع محسوس ومنطلقات، الأمر الذي هيأ للسيطرة العسكرية القادرة على فرض السيطرة السياسية في الدولة والمجتمع.

كذلك الثورة الأمريكية التي حققت الاستقلال عام ١٧٧٦ لم يكن لها أي دستور سوى قيم الاستقلال وطرد المحتل والحرية، وبعد نجاح الثورة وقيام فيدرالية من إحدى عشرة ولاية وبعد أن تم التحرير وضع الأباء المؤسسون إعلانًا دستوريًا لفدرالية أسموها الولايات المتحدة، واستمر هذا الإعلان تحت التعديلات حتى غدا دستوراً مواكبًا لانضمام ولايات أخرى بلغت الخمسين، لكن لم تتحقق هذه الفدرالية الدستورية العظيمة إلا في حراب القوة وارتكاب الفظائع الدموية والمجازر بين الشمال والجنوب واقتتال الشرق والغرب بعد أن تم طرد المستعمر البريطاني والفرنسي والاسباني، فالدستور الأمريكي كان ولادة واقع سياسي من جراء سيطرة عسكرية واقتصادية كان وراءها الآباء المؤسسون من رجال أعمال وقادة عسكريين بعقلية رأسمالية كانوا مصدر القيم والمبادئ التي مكّنت الدستور الأمريكي من التشكيل مصداقًا للمثل الشائع في الولايات المتحدة، واصفًا رجل الأعمال "فورد" أنه لم يخالف القانون الأساسي قط، لأن هذا القانون وضع لمصلحته

مما تقدم يُفهم أن دساتير الدول التي كان لها أثر في العالم المعاصر كان مصدرها حركات تحررية للخلاص إما من مستعمر أجنبي كما هو في الحالة الأمريكية أو من حكام مستبدين كما هو في الحالة الفرنسية، وكان لقيم ومبادىء الثورة الفرنسية أثر على شعوب أوروبا، وتجدد وتتابع هذا الأثر حتى أصبحت قيمه ومبادؤه مصدراً رئيسيًا لدول العالم وخاصة الشرق الأوسط والعالم الإسلامي. ومنذ مراحل ضعف الخلافة الإسلامية في استنبول في نهايات القرن الثامن عشر وحتى عصر الاستقلالات الشكلية، حيث انسحب فيها المستعمرون من بلاد العرب والمسلمين في جيوشهم، ونُصِّب حكام ملحقون بهم ويدورون في فلك نفوذهم، ليكونوا حكاماً بالوكالة عنهم في العالمين العربي والإسلامي.

إن انتقال حالة الثورات الواقعية التي وصلت للسلطة وانتقلت إلى مرحلة الدولة يقتضي عليها وضع الدستور الذي يحدد القيم والمبادى الأساسية التي تحكم العلاقة بين الناس بعضهم بعضًا، وبين الدول والشعوب داخليًا وخارجيًا، وهذا ما فعله الرسول محمد صلى الله عليه وسلم "الثائر" على قيم المجتمع

المكي برسالة أممية للناس كافة عندما وصل مهاجراً من مكة المكرمة إلى المدينة المنورة، فأعلن ما يسمّوه الآن الإعلان الدستوري.

وصل الرسول محمد صلى الله عليه وسلم إلى المدينة المنورة بعد أن تمكن جناحه العسكري ثوار المدينة (الأنصار) حيث أصبحت كلمتهم هي العليا في المدينة المنورة، وكانوا قادرين على حماية رسولهم ودعوته ((سيرة ابن هشام)) حيث بايعوه على قتال الأبيض والأحمر والأسود من الناس وبشهادة وحضور عمه العباس رضي الله عنه، وقد حضّر للاستيثاق لابن أخيه عِلماً أنه كان ما زال على الشرك، ولقد أعلن وثيقته التي سيحكم بها البلاد جميعها وهي المدينة المنورة آنذاك وما حولها من الأعراب، وبدون تردد ولا خوف ولا وجل ممن يسمونهم أقليات المشركين واليهود وأهل الكتاب وحتى المنافقين، وقد حددت هذه الوثيقة التي أعلنها الرسول صلى الله عليه وسلم منفردا كرئيس للدولة الإسلامية وليس كنبي ورسول فقط، وكان بندها الأول "المهاجرون والأنصار واليهود والمشركون أمة واحدة من دون الناس" وما تلا هذه الرسالة من بنود حددت أن الرسول صلى الله عليه وسلم قائد الدولة والمجتمع وأن كل الذين يعيشون في هذه الدولة هم رعايا لها، لهم حق العدل والمساواة في المواطنة والحقوق الشخصية، وعلى الدولة واجب حمايتهم ورعايتهم سواء أكانوا مسلمين أم مشركين أم يهوداً أم منافقين.

إذاً بعد نجاح الثورات واستلام السلطة بالقوة أم بالنصرة، يكون حق الجميع على الدولة إصدار (إعلان دستوري) يحدد المنطلقات الدستورية العامة الواجبة التطبيق، والتي تتعلق بعلاقات الأفراد مع بعضهم البعض وحقوق الرعية على الدولة وحقوق الدولة على الرعية وتنظيم علاقات الدولة داخلياً وخارجياً بغض النظر عن دينهم ومعتقدهم أو الجنس أو الطائفة، لأن رسالة الإسلام للناس كافة، كما هي في قوله تعالى :**يَاأَيُّهَاالنَّاسُإِنَّاخَلَقْنَاكُممِّنذَكَرٍوَأُنثَىٰوَجَعَلْنَاكُمْشُعُوبًاوَقَبَائِلَلِتَعَارَفُوا ۚ إِنَّأَكْرَمَكُمْعِندَ اللَّهِأَتْقَاكُمْ ۚ إِنَّاللَّهَعَلِيمٌخَبِيرٌ** (الحجرات : ١٣).

يكفي أن بدأ الخطاب الدستور بـ (يا أيها الناس)، يعني مسلمهم وكافرهم وبارّهم وفاجرهم وأسودهم وأبيضهم كلهم سواء أمام الدستور والتشريع الذي أنزله الله رحمة للعاملين، وإن موضوعنا هنا ليس لبحث تفاصيل المواد الدستورية، بل لتبيان وتوضيح أن الاستيلاء على السلطة من قبل الثوار أصحاب القيم والمبادىء التي ثاروا من أجلها سواء من أجل قوانين وضعية أو إلهية كلهم نفذوا الشريعة الثورية

التي ناضلوا وقتلوا أو استشهدوا في سبيلها، ولا يحتاجون إلى جمعية تأسيسية أو أحزاب أو مجتمعات مدنية أو طائفية لم تشارك في هدم الوضع الفاسد، كما هو في حالة الثورة الفرنسية أو الثورة الأمريكية أو حالة الدعوة الإسلامية ابتداء وانتهاء، كلهم فرضوا قيم ومبادئ الأفكار التي ثاروا من أجلها وبدون جمعيات تأسيسية، تشارك فيها المجتمعات الفاسدة التي ثاروا من أجل إقصائها عن مصالح الدولة والمجتمع، وهذه سُنَّة تاريخية مارستها كل الشعوب الثائرة، التي حققت نصرها بالقوة أو بالنصرة على تلك الحكومات التي قامت الثورات لاستبعادها عن السيطرة على مرافق الدولة ومفاصلها، ومن ثم تسري قيم هذه الثورات في المجتمعات وتصبح قيم الإعلان الدستوري منطلقات لقيم الأمة التي تستعد أن تموت من أجلها وللمحافظة عليها ولسنّ الدستور النهائي بموجبها من غير تردد.

العدالة الانتقالية

حمزة عميش

باحث في القانون الدولي والعلاقات الدولي

ماجستير في القانون الدولي

"لا بد من مسافة زمنية مع الآلام حتى نتمكن من معالجة قضايا العدالة الانتقالية"

لا يزال مفهوم العدالة الانتقالية من المفاهيم الغامضة والملتبسة وخصوصاً لما يشوبه من إبهام بما يتعلق بمصطلح الانتقالية، فهل توجد حقًا عدالة انتقالية؟ وما الفرق بين العدالة الانتقالية والعدالة التقليدية المرتبطة بأحكام القضاء واللجوء للمحاكم ودرجاتها؟.

يمكن تعريف العدالة الانتقالية كما ورد في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عام ٢٠٠٥ المقدم لمجلس الأمن باعتبارها تشمل: كامل نطاق العمليات المرتبطة بالمحاولات التي يبذلها المجتمع لتفهم تركته من تجاوزات الماضي الواسعة بغية كفالة المساءلة وإقامة العدل وتحقيق المساواة.

وقد تشمل هذه الآليات: القضائية وغير القضائية على حد سواء، ومحاكمة الأفراد، والتعويض، وتقصي الحقائق والإصلاح الدستوري.

وتشير العدالة الانتقالية إلى مجموعة التدابير القضائية وغير القضائية التي قامت بتطبيقها دول مختلفة من أجل معالجة ما ورثته من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان.

ويبقى السؤال الأهم إلى ماذا تهدف العدالة الانتقالية؟

إن الهدف الأول والأسمى للعدالة الانتقالية هو: تأمين الانتقال من مرحلة الاستبداد والشمولية إلى مرحلة الديمقراطية الحقيقية.

وذلك من خلال الأهداف التالية:

- كشف الحقيقة وتقديم رواية تاريخية شاملة لحقيقة ما حدث.
- الاعتراف بالأخطاء التي تم ارتكابها.
- تحديد المسؤوليات وإجراء المساءلة القانونية حول الانتهاكات والتجاوزات التي حدثت.
- تحقيق المصالحة الوطنية (بوصفها معيار نجاح العدالة الانتقالية).
- ضمان عدم تكرار انتهاكات حقوق الإنسان من خلال العمل المؤسساتي.

- تعزيز سيادة القانون.
- تقديم تعويضات للضحايا وجبر الضرر للضحية.

الهدف الأول: كشف الحقيقة وتقديم رواية تاريخية شاملة لحقيقة ما حدث:

"العدالة الانتقالية نهر ينساب بصعوبة بين الاكراهات السياسية وانتظارات الضحايا "

إن كشف الحقيقة يُعنى بتجميع الأدلة والبراهين والشهادات بخصوص الانتهاكات التي حصلت في الماضي وذلك من مصادر متنوعة ومختلفة، ومن ثم تحليلها في ضوء معايير القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، ومن حيث آثارها المباشرة وغير المباشرة على الضحايا والمجتمع ومن ثم توثيقها في إطار السجل التاريخي لماضي الانتهاكات حفاظًا على ذاكرة الأفراد والجماعات والذاكرة الوطنية ولا بد للتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان لكشف الحقيقة، **بإنشاء هيئة للحقيقة، وللتحقيق بعدة جرائم أهمها:**

جريمة الاختفاء القسري: وقد اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ٢٠-٩-٢٠٢٠ اتفاقية حماية الأشخاص من الاختفاء القسري.

ويمكن تعريف جريمة الاختفاء القسري بأنها: الاعتقال أو الاحتجاز أو الاختطاف أو أي شكل من أشكال الحرمان من الحرية يتم على أيدي موظفي الدولة أو أشخاص أو مجموعات من الأفراد يتصرفون بإذن أو دعم من الدولة أو بموافقتها، يعقبه رفض الاعتراف بحرمان الشخص من حريته أو إخفاء مصير الشخص المختفي أو مكان وجوده مما يحرمه من حماية القانون.

والامثلة على ذلك كثيرة في الوضع السوري من خلال انتهاكات الأجهزة الأمنية والميليشيات المقاتلة التابعة للنظام البائد وأهمها الدفاع الوطني.

جريمة التعذيب وسوء المعاملة[1]: عرفت اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة في مادتها الأولى، التعذيب بأنه: أي عمل ينتج عنه ألم أو عذاب شديد جسديًا كان أو عقليًا، يلحق عمداً يشخص ما بقصد الحصول من هذا الشخص أو من شخص ثالث على معلومات أو اعترافات أو معاقبته على عمل ارتكبه أو يشتبه في أنه ارتكبه هو أو شخص ثالث – أو عندما يلحق مثل هذا الالم أو العذاب لأي سبب يقوم على التمييز أيًا كان نوعه أو يحرض عليه أو يوافق

[1] اعتمدتها الجمعية العامة للامم المتحدة في 20\9\2006 ودخلت حيز التفيذ بتاريخ 23\9\2010

عليه أو يسكت عنه موظف رسمي أو أي شخص يتصرف بصفته الرسمية ولا يتضمن ذلك الألم أو العذاب الناشيء فقط عن عقوبات قانونية أو الملازم لهذه العقوبات أو الذي يكون نتيجة عرضية لها.

جريمة المس بالحق في الحياة نتيجة الاستعمال المفرط وغير المتناسب للقوة العمومية:

تؤكد المبادئ الاساسية حول اللجوء إلى القوة واستعمال الأسلحة النارية من لدن الموظفين المكلفين بتنفيذ القانون بوجه خاص على:

- اللجوء إلى وسائل غير عنيفة قبل استعمال القوة.
- توفير أسلحة شالة للحركة وغير قاتلة تكون قابلة للاستعمال في الوقت المناسب.
- حصر استعمال القوة والأسلحة النارية في الحالات القصوى التي لا مفر من استعمالها مع احترام مبدأ التناسب مع خطورة الجريمة والهدف المشروع المتوخى.
- السهر على تقديم المساعدات والإسعافات الطبية لكل شخص في حاجة إليها بأسرع ما يمكن.

الهدف الثاني: الاعتراف بالأخطاء التي تم ارتكابها وتجريمها

لكل شعب حق غير قابل للتصرف في معرفة الحقيقة عن الأحداث الماضية المتعلقة بارتكاب جرائم شنيعة وعن الظروف والأسباب التي أفضت نتيجة الانتهاكات الجسيمة الممنهجة لحقوق الإنسان التي أدت إلى ارتكاب هذه الجرائم.

وفي الجمهورية العربية السورية نص الاعلان الدستوري في مادته ٤٩ على مايلي: تجرم الدولة تمجيد نظام الأسد ورموزه ويعد انكار جرائمه أو الإشادة بها أو تبريرها أو التهوين بها جرائم يعاقب عليها القانون.

الهدف الثالث: تحديد المسؤوليات

يقصد بها تحديد المسؤوليات الفردية والجماعية للمسؤولين الكبار في مختلف أجهزة الدولة وغيرهم وذلك في صورة القيام بتجاوزات فردية وثبوت التقصير الواضح في القيام بالمهام مع ترك المجال مفتوحا لإمكانية المساءلة أمام القضاء.

الهدف الرابع: تحقيق المصالحة الوطنية: يترك النزاع بصماته على الأفراد والجماعات والمجتمع بعد انتهاء العنف بفترة طويلة وتعبر عمليات القتل والاختفاء وانتهاكات حقوق الإنسان وتشريد وصدمة الحصار، في مجتمع انقلب رأساً على عقب بسبب النزاع على أولئك الذين يعيشون في ظل العنف والنزاع.

إن التصالح مع هذه الحالة والقدرة على السعي وراء كشف الحقيقة وتحقيق العدالة فيما يتعلق بالجرائم المرتكبة والحصول على فرصة للمصالحة داخل المجتمعات وعبرها كلها، هي عناصر وجزء لا يتجزأ من التقدم نحو إرساء سلام مستدام. وذلك من خلال اتاحة المجال للناس للتحدث وتبادل الخبرات وإن هذه الأعمال تسهم وتساعد في أن يحلوا خلافاتهم سلمياً، ومع ذلك إن مجرد الكلام لا يكفي فيجب الجمع بين الحوار والدعم النفسي والعملي للمساعدة في علاج الصدمات وصنع فرص لأفراد من أجل بناء مجتمع تسري به الحياة من جديد.

ويجب العمل على الإشراف على عمليات المصالحة على مستوى محلي، على أن ترتبط بالعمليات الوطنية، بحيث يتم إيصال الآراء الأولية إلى المجتمعات والوكالات الحكومية كما يجب علينا أن ندرك مدى أهمية العدالة لتحقيق المصالحة وأهمية الانخراط في عمليات تحقيق العدالة الانتقالية الرسمية وغير الرسمية للحرص على أن تكون أكثر شمولاً وتشاركية لاحتياجات المجتمعات وذلك من خلال إيصال كل ذي حق من حقه عبر القضاء.

وإن معرفة الشعب لتاريخ اضطهاده يجعله يعمل بوعي للحفاظ على المستقبل من خلال اتخاذ تدابير مناسبة، ويجب على الدولة أن تقوم بواجبها الكامل والمتمثل بحفظ السجلات وغيرها من الأدلة المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني وتيسير عملية المعرفة بهذه الانتهاكات وتستهدف مثل هذه التدابير حفظ الذاكرة الجماعية من النسيان بغية الاحتياط على وجه الخصوص من ظهور نظريات تحرف الواقع والمعرفة الحقيقة لضمان تفادي وقوع هذه الانتهاكات مرة أخرى.

الهدف الخامس: ضمان عدم تكرار انتهاكات حقوق الإنسان

الوقاية هي الحتمية الأولى للعدالة، فالعدالة الانتقالية يمكن أن تسهم في منع العنف وسوء المعاملة ولا سيما إذا كانت تعالج الدوافع المشتركة مثل الاستبعاد والمظالم المرتبطة به. وذلك من خلال دمج الفئات الاجتماعية التي عانت من انتهاكات حقوق الإنسان والتهميش وتعزيز الإصلاح الطويل الأجل للمؤسسات والقوانين والايديولوجيات. وتلعب علاقة المجتمع المدني بالدولة من خلال بناء السلام المتغير دوراً مهماً في التأثير الوقائي للعدالة الانتقالية في حين أنه كان دائماً عنصرا لا يتجزا من بناء السلام ومن ثم اعطاء الاولوية لمنع العنف.

وبما أن الوقاية هي الهدف الرئيسي للعدالة الانتقالية على سبيل المثال دعت مبادئ الافلات من العقاب الصادرة عن الأمم المتحدة منذ زمن بعيد إلى الدول لاتخاذ خطوات لضمان عدم تكرار الانتهاكات

الجسيمة لحقوق الإنسان وتم تعريف هذا المفهوم من ذلك الحين بما يتجاوز تركيزه الأصلي على إصلاح المؤسسي ليشمل تغيرات مجتمعية أوسع.

وينبغي استخدام العدالة الانتقالية كأداة سياسية استراتيجية للحفاظ على السلام ومتابعة التنمية المستدامة والاستفادة من نهج العدالة الانتقالية الشاملة الذي يركز على ضحايا والحل التشاركي للمشكلات.

وفي سوريا يجب تفعيل دور المجتمع المدني في إصلاح العدالة والأمن وعمل المؤسسات.

وتعتمد المصالحة الوطنية في منع العنف وسوء المعاملة والتركيز على بناء المستقبل.

وعليه فإن العمل وتطوير الاستراتيجيات لمعالجة المخاطر كجزء من الطبيعة المتطورة للصراع والعنف والقمع الاستبعاد الاجتماعي الاقتصادي إضافة إلى المطالب الاجتماعية لمواجهة مخلفات الأخطاء التاريخية وذلك من خلال:

- إعادة هيكلة مؤسسات الدولة التي تواطأت في أعمال العنف والانتهاكات وضمان الرقابة المدنية الفعالة واهمها الأمن والقوات المسلحة.
- منع مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان والمتورطين في الفساد من الاستمرار في شغل مناصب بمؤسسات الدولة.
- وجوب الانتباه إلى المخاطر التي يمكن أن ينطوي عليها عزل الأشخاص من المناصب وخصوصا من الشرطة والجيش وقد أثبتت بعض التجارب أنهم قد يتحولون إلى العمل في مجال الجريمة بعد عزلهم.
- قد تكون الحاجة للإصلاح تقتضي مراعاة ظروف البلد، ولكن تبقى هذه الإصلاحات ناقصة ما لم تشمل مجالات القضاء والأمن وأجهزة الدولة، فالمحاسبة ستظل منقوصة وغير مكتملة وستفشل أي توجيهات وإصلاحات أخرى في ترك أثر إيجابي لدى المواطنين.

وإن حالات الخروج من نظام قمعي دموي ديكتاتوري يتطلب أحيانًا التفاوض بين ديكتاتوري الأمس والفاعلين السياسيين الجدد في الساحة لإعطاء ضمانات للحكام السابقين وبعض الحصانة من التبعات.

الهدف السادس: تعزيز سيادة القانون: سيادة القانون هي كل ما يقف بين السلام والصراع

إن سيادة القانون والمساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان أمران بالغا الأهمية لمنع الانتهاكات والنزاعات والعنف وبناء السلام واستدامته وتحقيق التنمية الشاملة.

وإن انعدم الأمن وانعدام العدالة والإفلات من العقاب على الجرائم والنزاع بشأن المظالم التي لم تتم معالجتها في ظل السلطات القمعية التي لم تتم معالجتها والتي لا تخضع للمساءلة بموجب القوانين المنشورة والمطبقة بشكل متساو والتي يحتكم في إطارها إلى قضاء مستقل بما يتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

ويجب على الدولة فرض سيادة القانون من خلال الدورات التعليمية وإنشاء آلية للشكاوى الفردية في إطار المؤسسات الوطنية والعمل على تعزيز حقوق الإنسان وبناء مفهوم المواطنة.

الهدف السابع: تقديم تعويضات للضحايا وجبر الضرر للضحية

انبنى جبر الضرر الفردي والجماعي في العدالة الانتقالية على خطوط أو مبادئ أساسية تُعنى بشأن الانصاف والجبر لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان وسنبينها من خلال:

- مفهوم الضحية: يعتبر الشخص ضحية عندما يصيبه بشكل فردي أو جماعي جراء فعل أو تقصير يشكل انتهاكًا لقواعد حقوق الإنسان أو قواعد القانون الدولي الإنساني. والضرر يمكن أن يكون بدنيًا أو ذهنيًا أو معاناة عاطفية أو خسارة اقتصادية أو حرمانًا من الحقوق القانونية الأساسية، وقد يكون الضحية أيضًا أحد أفراد الأسرة للضحية الأصلية أو شخصًا أصيب بضرر بدني أو ذهني أو اقتصادي جراء التدخل لمساعدة ضحية أو لمنع وقوع المزيد من الانتهاكات.
- حق الضحية في الجبر: يقصد بالجبر، الفعل الكافي والفوري لتعزيز العدالة وشعور الضحية بالإنصاف بخصوص انتهاكات حقوق الإنسان، ويجب أن يتناسب هذا الجبر مع جسامة الانتهاكات والأذى الناجم عن الظلم.
- **أشكال جبر الضرر**: تتخذ أشكال جبر الضرر أشكالاً متنوعة أهمها:

الاسترداد: ويتضمن استرجاع الحرية والحقوق القانونية والوضع الاجتماعي والحياة الأسرية والجنسية والعودة إلى مكان الإقامة واسترداد العمل وإعادة الممتلكات.

التعويض ويمكن تقيمه اقتصاديًا: وهو يشمل الضرر البدني أو الذهني بما في ذلك من الألم المعاناة والاضطراب العاطفي وضياع فرص التعليم والخسائر المادية في الكسب الممكن والضرر بالسمعة والكرامة.

آليات العدالة الانتقالية

تحيل العدالة الانتقالية إلى مجموعة الآليات القضائية وغير القضائية التي قامت بتطبيقها دول مختلفة من أجل كشف ما ورثته من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان ومعالجتها وتتضمن هذه التدابير الملاحقات القانونية ولجان التحقيق وبرامج جبر الضرر وأشكال متنوعة من الإصلاح المؤسساتي.

لجان الحقيقة: تعتبر لجان الحقيقة آلية أساسية للعدالة الانتقالية وتتصف لجان الحقيقة والمصالحة بكونها هيئات وطنية رسمية محدثة بمقتضى قانون صادر عن رئيس الجمهورية أو من يقوم بمقام الرئاسة (هيئات قضائية). ومن الممكن ان تتخذ أشكالاً أخرى غير قضائية تلعب دور الوسيط بين الدولة والمجتمع.

يستند عمل هذه اللجان إلى منظومات متنوعة ومختلفة، قاسمها المشترك مبادئ حقوق الإنسان وحكم القانون وقيم الديمقراطية وتتجلى بصفة رئيسة في:

- القانون الدولي لحقوق الإنسان.
- القانون الدولي الإنساني.
- أحكام وقرارات المحاكم الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان.
- آراء كبار الفقهاء في القانون الدولي وحقوق الإنسان.
- قيم ومبادئ الثقافة القانونية.

ومما يميز هذه اللجان هو الاختصاص الزمني المحدد نوعيًا والمؤقت وظيفيًا، وعادة ما تكون هذه المدة تتراوح بين عام أو عامين. ويرتبط أسباب إنشاء هذه اللجان ارتباطًا وثيقا بقضية انتقال المجتمع من حالة الفوضى إلى حالة السلم والديمقراطية. وتكون أهداف هذه اللجان من حيث المبدأ:

- إعادة الاعتبار للكرامة الإنسانية المتأصلة في الإنسان.
- إعادة صفة المواطنة للفرد.
- التحري والكشف عن حقيقة الماضي والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.
- جبر الاضرار الفردية والجماعية.
- تعزيز الحوار الوطني والسياسي بين جميع الأطراف.
- القيام بدراسات لأوجه الخلل والضعف والفراغ في الأنظمة القانونية من حيث حماية حقوق الإنسان والمحاكمات العادلة.
- العمل على تطوير المقترحات حول إعادة صياغة الدستور.

- المساعدة على إثبات الحقيقة بشأن الماضي.
- تعزز المصالحة الوطنية والاجتماعية

مرحلة إعادة الإعمار في سورية

رؤية أصولية، واقتصادية

د. وليد محمد حنيفي

دكتوراه في الاقتصاد الإسلامي

مدير مركز الهادي للقرآن والسنة / مرسين-تركيا

الجزء (٢ / ٢)

يُعالجُ البحث مراحل إعادة إعمار الأرض السورية، بعد الحرب عليها، وفقْد مقوماتها الحضارية، التي أثّرت على أصالتها وهويتها، وذلك من ناحية أصوليَة واقتصادية؛ انطلاقًا من الواجب الشرعي لعمارة الأرض، مع توضيح الهدف من الإعمار، والمحور الرئيس لعمارة الأرض، والعوائق التي تعترض طريقَ مراحل إعمارِ الأرض السورية.

المبحث الثاني: إعادة إعمار الأرض (الحالة السورية أُنموذجًا)

وفيه أربعة مطالب: آثار الحرب على الأرض السورية، الهدف من مراحل إعادة إعمار الأرض السورية بشكل عام، الهدف من مراحل إعادة إعمار الأرض السورية من منظور الاقتصاد الإسلامي، المحور الرئيس لعملية إعمار الأرض السورية.

المطلب الأول: آثار الحرب على الأرض السورية

الأرضُ السورية مرّت بِتسعِ سنوات من الحرب والدمار، وهلاك الحرث، والنسل، وأعمالِ العنف، والقتل، والطائفية العنصرية المقيتة؛ أدت إلى تمزيق النسيج الاجتماعي المتعدد الأطياف؛ من الأعراق، والأديان، والأجناس، والتوجهات السياسية وغيرها.

وهذا أدّى إلى خراب البُنْية التحتية والمؤسسات التعليمية، والصحية، وغيرها، فكانت الحرب في سورية من أسوأ الكوارث الإنسانية، والاقتصادية، مع تأثير كبير غير مباشر على بقية بلدان العالم، **إنَّ الحرب في سورية تركت تأثيرات عميقة ومتعددة على الأرض السورية، ويمكن تلخيص هذه التأثيرات في عدة جوانب؛ فمن أهم آثار الحرب على سورية ما يأتي:**

- الآثار على الموارد البشرية: وثّق المرصد السوري لحقوق الإنسان مقتل أكثر من (٣٨٠) ألف شخص على الأراضي السورية، منذ انطلاقة الثورة في ال ١٥ من آذار / مارس منذ عام٢٠١١م، وحتى فجر اليوم الأول من العام الجاري ٢٠٢٠م، ولم تشمل هذه الإحصائيةُ المفقودينَ، والمعتقلينَ، والمخطوفينَ من المدنيين، والأسرى[1]. وبحسب صحيفة الغد وثّقت ١١.٥ مليون نازح ولاجئ[2]. هذا يعني خسارة كبيرة في رأس المال البشري في سوريةَ نتيجةَ الحرب.
- آثار التدمير الواسع للبنية التحتية: إنَّ الحرب في سورية أدت إلى تدمير واسع في البُنْية التحتية، فتمَّ تدمير الشوارع، وشبكة الكهرباء، والمياه، وخطوط الصرف الصحي، وتدمير مؤسسات المجتمع المدني التي تقدم الخدمات الصحية، والاجتماعية، وغيرها... الخ[3].

بما في ذلك الطرق والجسور، والمباني السكنية، والمرافق العامة مثل المستشفيات والمدارس. والعديد من المدن والقرى تعرضت لدمار شبه كامل، ما أثر على حياة الملايين من السوريين؛ فقد قامت طائرات البراميل، والدبابات والجرافات بمسحِ مناطقَ بأكملها وتسويتها بالأرض وهذا الجدول يبين لنا الخراب والدمار الذي حلَّ بسورية حيث نشر معهد الأمم المتحدة للبحث والتدريب بالمحافظات والمدن السورية خلالَ الأعوام الثمانية الماضية مستنداً في ذلك على تحليل صور الأقمار الصناعية، وعرض خرائط تبين توزع الدمار وكثافته في ١٦ مدينة ومنطقة سورية"[4].

1	المباني المدَّمرة كليًا	26،887
2	المباني المدَّمرة بشكل بالغ	46،160
3	المباني المدمرة جزئيًا	48،285

يُعدُّ الأثر الفيزيائي للحرب على البيئة الحضاريّة من أوضح الآثار المرئية، وأكثرها كلفةً وإلحاحًا لإعادة البناء، إذ تتضرر المباني والمرافق العامة والبُنى التحتية والهيكل العمراني[5].

---

[1] المرصد السوري لحقوق الإنسان، 4، يناير، 2020م، تمت مراجعته بتاريخ: 28/ 9/ 2020م عند الموقع رضي الله عنهرضي الله hوصلى الله عليه وسلمegoرضي الله عنهaصلى الله عليه وسلمiahصلى الله عليه وسلمps://www.syعنه

[2] صحيفة الغد الأردنية، 17/ 6/ 2020م.

[3] المرجع نفسه، ص79. بتصرف.

[4] عنب بلدي، الحقوق العقارية في خطر، 1/8/2021م.

[5] استراتيجيات إعادة الإعمار بعد الحروب والكوارث في فلسطين، معاذ محمد بشير مدحت الطاهر، ص78، رسالة ماجستير، مقدمة في جامعة النجاح الوطنية في فلسطين، 2011م. بتصرف.

والبُنية الفيزيائية في حقيقتها انعكاس لحياة الناس الثقافية، والاجتماعية، والاقتصادية، والتاريخ، والتكنولوجيا[1].

- الآثار الاقتصادية: يتأثرُ الاقتصاد عمومًا أعقابَ الحروب، حيث تُحْدِثُ أضراراً بالغةً تؤدي في بعض الأحيان إلى تدميرٍ كُلّي للاقتصاد، فتتأثر المشاريع الخاصة، والصناعية، والزراعية، وتتعطل الحركة التجارية، وبناءً عليه ينقص التمويل على المستوى الفردي والمستوى العام، في وقت تزداد فيه الحاجة للتمويل لإعادة الإعمار، وتنخفض قيمة العملة المحلية، ويظهر التضخم بشكل جلي، وتنتشر البطالةُ في المجتمع، وتكثر السرقات[2].

تعيش سورية أزمة اقتصادية ومعيشية حادة في ظل جمود بالملف السياسي، وغياب أي حلول اقتصادية بيد النظام السوري لتحسين الواقع المعيشي. وهذا أدّى إلى انهيار الاقتصاد السوري وزيادة معدلات الفقر والبطالة، ما أثر على حياة المواطنين بشكل كبير حيث ظهر الفقر بشكل جلي. واقتصرت سياسات الحكومة السورية على إنشاء وترخيص شركات واجهات اقتصادية من قبل رجال أعمال مقربين من النظام، بعقود تفتقد للشفافية والوضوح، وخصخصة شركات متعددة في قطاعات حيوية تمثل الثروة القومية لسوريا وفي ظل "اقتصاد الحرب" أو "الندرة" الذي تعيشه سوريا حاليًا، وانهيار المؤسسات الاقتصادية وهجرة رجال الأعمال ودمار البنى التحتية، وغموض المستقبل السياسي للبلاد، يبدو أن مستقبل الاقتصاد السوري ليس ضبابيًا فحسب، بل بلا ملامح أيضًا. ما أدى إلى استنزاف موارد الدولة وتحول الاقتصاد السوري إلى اقتصاد حرب، واتباع طرق جديدة للتعامل مع نقص الموارد والسلع[3].

- الآثار النفسية والاجتماعية: في أوقات الحروب تتفاقم المشكلات الاجتماعية، وينتشر الفقر والمرض والجهل (الثالوث المخيف)، إضافة إلى فقد الحاجات الأساسية، وتدهور وضع المعيشة، وانتشار البطالة، ما يؤدي إلى ظهور مشكلات اجتماعية عميقة، يجب حلها ومعالجتها بسرعة كبيرة، وإعطائها ما تستحق من الاهتمام اللازم، إضافة إلى تأثير العمليات العسكرية على الصحة النفسية للسكان، فقد ظهرت على السكان ولا سيما الأطفال أعراض الصدمات النفسية، والقلق، والخوف،

[1] استراتيجيات إعادة الإعمار بعد الحروب والكوارث في فلسطين، معاذ محمد بشير مدحت الطاهر، ص17، بتصرف.
[2] المرجع السابق، ص78. بتصرف.
[3] الاقتصاد السوري بلا ملامح، للكاتب يامن المغربي، من صفحة عنب بلدي.

والاكتئاب، وكثرة الأيتام، وانتشار الأرامل، الذين لا حَوْلَ لهم ولا طَوْلَ، ما يؤدي إلى تفسخ المجتمع أخلاقيًا[1]. إنَّ الحرب في سورية أدت إلى تفكك النسيج الاجتماعي وتزايد العنف والانقسامات الطائفية والإثنية. وهذه الاضطرابات خلقت جواً من عدم الثقة والخوف بين المجتمعات المختلفة، ما يزيد من صعوبة عملية المصالحة وإعادة البناء.

- الآثار الثقافية: في الحروب يتم تدميرُ الشواهدِ الدينية، والثقافية، والتاريخية، وطمسُ الهوية، وهذا ما تم عن عمدٍ في الحرب السورية من قبل مليشيات الأسد وإيران وروسيا، سواء كانت هذه الشواهد الثقافية فيزيائية مبنية، كالمراكز الثقافية، والمدن، التاريخية، والمعالم والرموز الدينية، أو كانت تنمُّ عن ثقافة معنوية في العادات والتقاليد، أو في التاريخ المدوَّن، أو موادَّ تُدَرَّس في المدارس، وذلك بهدف تغيير الصورة المرئية في البيئة الحضاريّة، وتزوير التاريخ، وفرض هوية جديدة للمكان الجغرافي، والديمغرافي[2]. فالحرب أدت إلى تدمير العديد من المواقع الأثرية والتاريخية في سورية، مثل مدينة تدمر الأثرية وبعض المعالم في حلب. هذا التدمير أثر على التراث الثقافي العالمي وأدى إلى فقدان جزء مهم من الهوية الثقافية السورية.
- الآثار السياسية: اهتزازُ الأوضاع السياسية يصاحبُ الحروب في الغالب، وتمتاز الأوضاع بالارتباك، والتشتت وعدم الاستقرار، ما يؤدي إلى ضعف شديد، أو انهيار الحكومات على مختلف المستويات المحلية، أو الإقليمية، أو الوطنية، ويختلف الوضع من حكومة إلى أخرى حَسْبَ قوةِ هذه الحكومات، ومدى مرونتها، وجاهزيتها، وقدرتها على التعامل مع الظروف الطارئة، لاستعادة الحياة وإعادة الإعمار، ومن أهم عوامل نجاح عمليات إعادة الإعمار أن يتم إعادة الاستقرار السياسي؛ لأنه مبعث الأمان والاستقرار للمجتمع؛ (لأنَّ الحربَ فَشَلُ السياسةِ)[3].
- آثار الأمن الغذائي: الحرب أثرت بشكل كبير على القطاع الزراعي، ما أدى إلى نقص في الغذاء وارتفاع أسعاره. تدمير الأراضي الزراعية وتهجير الفلاحين جعل من الصعب تأمين الغذاء بشكل مستدام للسكان.

---

[1] المرجع نفسه، ص15-78. بتصرف.

[2] استراتيجيات إعادة الإعمار بعد الحروب والكوارث في فلسطين، معاذ محمد بشير مدحت الطاهر، ص15.

[3] المرجع السابق، ص16. بتصرف.

- آثار تدهور القطاع الصحي: البنية التحتية الصحية تعرضت لأضرار كبيرة، حيث تم تدمير أو تعطيل العديد من المستشفيات والعيادات. نقص الإمدادات الطبية وغياب الكوادر الصحية جعل من الصعب على الناس الحصول على الرعاية الصحية الأساسية، ما أدى إلى تفاقم الوضع الصحي.
- آثار التلوث البيئي: إنَّ الحرب تسببت في تلوث بيئي خطير نتيجة استخدام الأسلحة الثقيلة، وتدمير المنشآت الصناعية، وحرق الغابات. التلوث أثر على جودة الهواء والمياه، ما أدى إلى مشكلات صحية خطيرة للسكان المحليين.
- آثار النزوح السكاني: الملايين من السوريين اضطروا للنزوح داخل البلاد أو اللجوء إلى الخارج بسبب الحرب. هذا النزوح أدى إلى تغيير ديموغرافي كبير، حيث أصبحت بعض المناطق شبه خالية من سكانها الأصليين، بينما اكتظت مناطق أخرى بالنازحين.
- يتضح لنا بشكل عام، أنَّ الحرب في سورية تركت تأثيرات مدمرة على الأرض والناس، وتسببت في تغييرات عميقة تتطلب جهوداً كبيرة لإعادة البناء والتعافي.

المطلب الثاني: أهداف إعمار الأرض السورية بشكل عام

إنَّ إعادة إعمار الأرض السورية من منظور الاقتصاد الإسلامي تهدف إلى تحقيق تنمية شاملة ومستدامة تقوم على مبادئ العدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للثروات. والمراحل الرئيسة لهذا الهدف يمكن تلخيصها على النحو الآتي:

١. **إصلاح البنية التحتية المتضررة**: الحرب في سورية أدت إلى تدمير كبير للبنية التحتية بما في ذلك الطرق، الجسور، شبكات الكهرباء والمياه والهاتف، والمرافق الصحية والتعليمية. وإعادة الإعمار من منظور علمي تهدف إلى ترميم هذه البنية الأساسية بشكل يحسن من كفاءتها ويعزز من قدرتها على خدمة السكان بشكل مستدام.

٢. **التنمية الاقتصادية**: إعادة الإعمار تعد ضرورية لإعادة تشغيل الاقتصاد السوري. والبحث العلمي يساهم في تطوير استراتيجيات اقتصادية تهدف إلى إعادة بناء القطاعات الإنتاجية مثل الزراعة والصناعة والخدمات، ما يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة واستعادة النشاط الاقتصادي.

٣. **الاستقرار الاجتماعي والنفسي**: أثرت الحرب بشكل كبير على النسيج الاجتماعي للسوريين. وإعادة الإعمار ليست مجرد عملية بناء مادي، بل هي أيضًا إعادة بناء للروابط الاجتماعية والنفسية بين الأفراد والمجتمعات. والأبحاث العلمية تساعد في تصميم برامج إعادة التأهيل الاجتماعي والنفسي للمجتمعات المتضررة، ما يعزز من عملية التعافي والاستقرار.

٤. **الحفاظ على التراث الثقافي**: سورية تمتلك تاريخًا وثقافة غنيين، وقد تعرض العديد من المواقع الأثرية والتراثية لأضرار جسيمة، وإعادة الإعمار تهدف إلى الحفاظ على هذا التراث واستعادته، وهذا يتطلب دراسات علمية دقيقة لتحديد الأساليب المثلى لترميم هذه المواقع وفق المعايير الدولية.

٥. **التحديات البيئية**: الحرب في سورية أدت إلى تدهور البيئة في العديد من المناطق، إعادة الإعمار توفر فرصة لتصحيح هذه الأضرار من خلال البحث عن حلول مستدامة لإدارة الموارد الطبيعية، ومعالجة التلوث، وإعادة تشجير المناطق المتضررة، ما يساهم في تحسين جودة الحياة للسكان.

٦. **التكيف مع التغيرات المناخية**: في إطار إعادة الإعمار، يتم إدخال تقنيات حديثة تساعد في بناء مجتمعات ومدن قادرة على التكيف مع التغيرات المناخية المستقبلية، مثل استخدام الطاقة المتجددة وتصميم مبانٍ مقاومة للظروف المناخية القاسية.

٧. **تعزيز الأمن الوطني**: استعادة البنية التحتية والأمن الغذائي والطاقة من خلال إعادة الإعمار يسهم في تعزيز الأمن الوطني. والبحث العلمي يمكن أن يقدم استراتيجيات لدعم الأمن من خلال تحسين الأمن الغذائي، وتأمين مصادر طاقة مستقرة، وتطوير نُظُم الحماية من الكوارث الطبيعية والبشرية.

يتضح لنا أنَّ إعادة الإعمار في سورية ليست مجرد عملية ترميم ما تهدم، بل هي فرصة لبناء دولة أكثر قوة واستدامة من خلال تطبيق المبادئ العلمية والتكنولوجية في جميع جوانب إعادة البناء[1].

[1] الباحث.

المطلب الثالث: أهداف إعمار الأرض السورية من منظور الاقتصاد الإسلامي

أولاً- التخطيط والتنظيم وفق المبادئ الإسلامية:

١. **النية والتخطيط الجيد:** تبدأ عملية إعادة الإعمار بتحديد النية الخالصة لخدمة المجتمع والبلاد، مع وضع خطط تتماشى مع تعاليم الشريعة الإسلامية. يشمل ذلك مراعاة الحقوق والواجبات الاجتماعية والبيئية، وضمان التوزيع العادل للموارد.

٢. **الإدارة الرشيدة والشفافية:** في الاقتصاد الإسلامي، تتطلب إدارة الموارد العامة النزاهة والشفافية. لذلك، يجب أن تكون إدارة عملية إعادة الإعمار مبنية على أسس الشفافية والمساءلة، مع مراعاة الالتزام بمبادئ الشفافية في جميع مراحل التنفيذ.

ثانيًا- توفير التمويل الإسلامي:

١. **التمويل من خلال أدوات الصيرفة الإسلامية:** يشمل ذلك استخدام صيغ تمويلية إسلامية مثل (المشاركة) و(المضاربة) و(المرابحة) لتمويل مشاريع إعادة الإعمار. وهذه الأدوات توفر التمويل دون الفائدة الربوية، ما يساعد على تجنب الديون غير الشرعية.

٢. **تشجيع الوقف:** إنشاء أوقاف لإعادة الإعمار يمكن أن يكون وسيلة فعالة لتوفير التمويل المستدام لمشاريع البنية التحتية والخدمات الاجتماعية، مثل بناء المستشفيات والمدارس والمساجد.

ثالثًا- التنمية الشاملة والمستدامة:

١. **التنمية المتوازنة:** إعادة إعمار المدن والقرى بشكل متوازن يراعي احتياجات جميع المناطق دون تمييز، مع التركيز على تحقيق العدالة الاجتماعية وتوفير فرص عمل للسكان المحليين.

٢. **تعزيز التنمية المستدامة:** يُركز على مشروعات التنمية التي تساهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي وتعزيز الاستقرار الاقتصادي، مثل دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتوفير فرص العمل.

٣. **الحفاظ على البيئة:** الاقتصاد الإسلامي يؤكد على أهمية حماية البيئة والموارد الطبيعية. يجب أن تشمل خطط إعادة الإعمار مبادئ الاستدامة البيئية واستخدام التقنيات الصديقة للبيئة.

٤. **التكافل الاجتماعي:** تعزيز التضامن الاجتماعي من خلال إنشاء شبكات أمان اجتماعي، ورعاية الفئات الأشد ضعفًا مثل الأيتام والأرامل والفقراء، وضمان حصولهم على حقوقهم الأساسية.

رابعًا- تحقيق العدالة الاجتماعية:

١. **التوزيع العادل للثروات**: التأكد من أن ثمار إعادة الإعمار تصل إلى جميع فئات المجتمع، وليس... فقط إلى النخب أو الطبقات الثرية. يتم ذلك من خلال توزيع الفرص الاقتصادية بشكل عادل وتوفير الخدمات الأساسية للجميع.

٢. **منع الاحتكار**: تجب الحيلولة دون وقوع احتكار للموارد أو الثروات من قبل فئات محددة، وضمان أن جميع أفراد المجتمع يستفيدون من عملية إعادة الإعمار.

خامسًا- تعزيز التعاون والتكامل الإقليمي:

التكامل الاقتصادي مع الدول الإسلامية: تعزيز التعاون مع الدول الإسلامية الأخرى للاستفادة من خبراتها ودعمها المالي والفني في عملية إعادة الإعمار. في النهاية، الهدف من إعادة إعمار الأرض السورية وفق الاقتصاد الإسلامي هو بناء مجتمع مستدام يتمتع بالعدالة الاجتماعية، والرفاهية الاقتصادية، والتمسك بالقيم الإسلامية، وذلك من خلال مراحل متكاملة تركز على الإنسان والأرض معًا.

بهذا يتضح لنا أنَّ عمارة الأرض متعددة الأبعاد، تكون بكل ما يُصلِحُها وينفعها، وينفع البشر، لا بما يُفسدُها.

وإلى هذا المعنى يُشير الدكتور القرضاوي بقوله: "عمارة الأرض تكون: بالغرس، والزرع، والبناء، والإصلاح، والإحياء، والبُعْدِ عن كل فساد، أو إخلال، إنّ لفظَ العمارةِ يحمل في مضمونه التنميةَ الشاملةَ، والنهوضَ بالمجتمع في مجالات الحياة الإنسانية المختلفة، وهذا جوهرُ ما تسعى إليه التنميةُ في الاقتصاد المعاصر، الإسلامُ ينَظرُ إلى العمارة نظرةً شموليةً تجمعُ بين تطوير كل ما في الأرض من الموارد البشرية والطبيعة؛ فلذلك اهتَّم الإسلام بالعمارة واعتبرها عبادةً وقُربةً لله تعالى؛ قال الله تعالى: **هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا** (هود: ٦١)[1].

[1] رعاية البيئة في شريعة الإسلام، د. يوسف القرضاوي، يوسف، ص24، 2011م. القاهرة: دار الشروق.

المطلب الرابع: المحور الرئيس لعملية إعمار الأرض السورية

يمكن أن نحدد عنصرين مهمين لتحقيق إعادة الإعمار في سورية، وهما:

أولاً–العنصر البشري:

الإنسانُ محور عملية الإعمار، لأنَّ الله تعالى جعله قيمة حقيقة باستخلافه في الأرض بما منحه الله تعالى من قُدَرٍ ذهنية وجسدية متميزة، فقال الله تعالى: **وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً** (البقرة: ٣٠).

يُعدُّ العنصر البشري غاية إعمار الأرض؛ لأنه المستخلف لعمارة الأرض وإحيائها، قال الله تعالى: **وَهُوَ الَّذِي جَعَلَكُمْ خَلَائِفَ الْأَرْضِ** (الأنعام: ١٦٥). قال ابن كثير: "أَيْ: جَعَلَكُمْ تُعَمِّرُونَ الْأَرْضَ جِيلاً بَعْدَ جِيلٍ، وَقَرْنًا بَعْدَ قَرْنٍ، وَخَلَفًا بَعْدَ سَلَف"[1].

وهذا الكون برُمَّتِه مسخَّرٌ لخدمة العنصر البشري، قال الله تعالى: **أَلَمْ تَرَوْا أَنَّ اللَّهَ سَخَّرَ لَكُمْ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُ ظَاهِرَةً وَبَاطِنَةً** (لقمان: ٢٠).

وبما أنَّ العنصرَ البشري هو المدعوُّ لعمارة الأرض، وهو الذي سُخِّرَ له ما في السماوات والأرض، فهذا يعني شدة الاهتمام به واحترامه وتقديره، وهذا يَتطلب إعدادَهُ إعداداً قويًا؛ للقيام بمهمة الاستخلاف والإعمار المنوطة به على أكمل وجه، وتظهر مظاهرُ الإعداد من خلال تدريبه التدريبَ الجيِّدَ للعمل المهني والفني والعِلمي وعلى الأخلاق الإسلامية العلمية باليد اليمنى، والمهنية باليد اليسرى، حتى يكون مؤهَّلاً لعمارةِ الأرض بقوةٍ وأمانةٍ، قال الله تعالى: **يَا أَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ** (القصص: ٢٦).

وجهُ الدَلالةِ في الآية يقول المراغي: "متى اجتمعت هاتان الصفتان: الأمانةُ والكفايةَ في القائم بأداءِ أمرٍ من الأمور تكلَّلَ عملُهُ بالظَفرَ، وكُفِلَ له أسباب النجاح"[2].

---

[1] تفسير القرآن العظيم، ج3، ص384، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: 774ه)، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، دار طيبة، ط2، 1420ه -1999م.

[2] تفسير المراغي، ج20، ص51، أحمد بن مصطفى المراغي (المتوفى: 1371ه)، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابى الحلبي وأولاده بمصر، ط1، 1365ه -1946م.

وعلى ضوء هذا فنحن بحاجة إلى العنصر البشري الذي يملك الكفاءة والخبرة، إلى جانب القوة والأمانة، حتى يقوم بواجب الإعمار على أتم وجه.

والتاريخ الإسلامي يشهد كيف كانت الأمة الإسلامية في مقدمة الدول اقتصاديًا وسياسيًا عندما كان المسلمون يقومون بواجبهم في عمارة الأرض، والواقع الحالي يشهد عكس ذلك تمامًا بسبب تقاعسنا عن القيام بدور الاستخلاف وعمارة الأرض[1].

ويظهر لنا أنَّ بناء الإنسان يكون في أمرين اثنين وهما:

١. **التعليم والتدريب**: تطوير نظام تعليمي يتماشى مع القيم الإسلامية ويوفر المهارات اللازمة لإعادة الإعمار. كما يشمل ذلك برامج التدريب المهني لتمكين الشباب والعاطلين عن العمل من المشاركة الفعالة في عملية إعادة الإعمار.

٢. **التربية الدينية والقيمية**: التركيز على التربية الأخلاقية والدينية لتعزيز القيم الإسلامية في المجتمع، ما يساهم في خلق مجتمع متماسك وملتزم بالقيم والمبادئ الإسلامية.

ثانيًا-العنصر الاقتصادي (العمل والإنتاج):

لكي يحقق العنصرُ البشريُّ عمارةَ الأرضِ؛ فلا بُدَّ له منَ العملِ باستمرارٍ من أجل تنمية الأرض وعمارتها، فقد جاء في حديث أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: **(إِنْ قَامَتِ السَّاعَةُ وَفِي يَدِ أَحَدِكُمْ فَسِيلَةٌ، فَإِنِ اسْتَطَاعَ أَنْ لاَ تَقُومَ حَتَّى يَغْرِسَهَا فَلْيَغْرِسْهَا)**[2].

والمقصود بالعمل: "بذلُ الجُهدِ الدائبِ في تثمير الموارد، ومضاعفةِ الغلَّةِ من أجلِ رخاء الأمة، ودعم وجودها، وقِيَمِها العليا"[3].

---

[1] أسس الاقتصاد الإسلامي في القرآن الكريم، د. ياسر محمود صالح أبو حسين، ص216، مجلة الجامعة للدراسات الإسلامية، مجلد (27)، عدد (22)، 2019م.

[2] أخرجه البخاري في الأدب المفرد، برقم: 479، باب: اصطناع المال، ص168، الأدب المفرد، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (المتوفى: 256ه)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار البشائر الإسلامية – بيروت، ط3، 1409ه – 1989م. الحديث: صحيح.

[3] الإنتاج والتنمية، إبراهيم خريس، ص12، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي الأول لمعهد العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير بعنوان: الاقتصاد الإسلامي، الواقع ورهانات المستقبل"، الذي ينظمه المركز الجامعي بغرداية-الجزائر، في الفترة 23/24/ 2010م.

قلتُ: هذا الحديث يبعث الأملَ، ويزرع التفاؤلَ في نفوس الناس في أَحْلَكِ الظروف حتى ولو قامت الساعة، فكيف بدمار الأرض السورية؛ فمن باب أَوْلَى غَرْسُها، وإعمارُها، وإحياؤُها، وإعادة الدورة الاقتصادية فيها من جديد.

يظهر لنا أنَّ إحياء الاقتصاد المحلي يكون في الأمور الآتية:

١. **تشجيع الصناعات المحلية:** دعم وتشجيع الصناعات المحلية والزراعة لزيادة الإنتاج وتحقيق الاكتفاء الذاتي. هذا يتماشى مع مبدأ الاعتماد على النفس وتقليل الاعتماد على الاستيراد.

٢. **تشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة:** تمويل ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة لأنها تعتبر العمود الفقري للاقتصاد المحلي وتوفر فرص عمل كبيرة، ما يساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

٣. **التجارة الحلال:** تشجيع التجارة البينية وفقًا لمبادئ التجارة الحلال، مما يعزز من فرص التصدير ويقوي الاقتصاد الوطني.

٤. **إعادة بناء البنية التحتية الاقتصادية:** مثل الأسواق والمصانع والمزارع، لتعزيز الاقتصاد المحلي وخلق فرص العمل.

المبحث الثالث: إعمار الأرض من نظرة أصولية واقتصادية

المطلب الأول: أولويات الأعمار من نظرة أصولية

سوف نركز على المجالات ذات الأولويَّة لإعادة الإعمار، والأدوات، والمبادئ الاستراتيجية لإعادة الإعمار.

إنَّ أي جهود لإعادة الإعمار يلزم أن نُعيدَ بناء البُنْية التحتية، والمؤسسية، يبدأ الإعمار من الزراعة، والطاقة، والإسكان، والنقل، والمياه والصرف الصحي، والبُنْية التحتية للرعاية الصحية، والبنية التحتية للتعليم، وسنحتاج لبناء رأس المال البشري، ورأس المال المادي، ورأس المال الاجتماعي.

وعليه فمبدأ إعمار الأرض من الضروريات ثم الحاجيِّات ثم التحسينيَّات، ضمنَ برامجَ مُعدَّة بشكل صحيح وسليم، فهناك برامج تكون على المدى المُجْدِي القصير، والمدى المُجْدِي المتوسط، والمدى المُجْدِي الطويل، وكل هذا يحتاج إلى وقتٍ وجُهْدٍ وصبرٍ.

اهتم (الأصوليون) بتحديد الأولويات الإسلامية، التي يجب الالتزامُ بها في مجالات العمل المختلفة سواء كانت متعلقةً بالطاعات والعبادات أو بعمارة الأرض، أو الاستثمار، أو الاستهلاك، أو نحو ذلك:

فكان من أبرز هؤلاء الأصوليين، الإمامُ الغزالي في (كتابه المستصفى في علوم الأصول)، والإمامُ الشاطبي في كتابه (الموافقات)، وفيما يأتي نبذة موجزة عن مفهوم الأولويات من نظرة أصولية.

تتمثل الأولويات الأصولية في الضروريات ثم الحاجيات ثم التحسينيَّات.

قال الغزالي: "وَمَقْصُودُ الشَّرْعِ مِنْ الْخَلْقِ خَمْسَةٌ: وَهُوَ أَنْ يَحْفَظَ عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ وَنَفْسَهُمْ وَعَقْلَهُمْ وَنَسْلَهُمْ وَمَالَهُمْ، فَكُلُّ مَا يَتَضَمَّنُ حِفْظَ هَذِهِ الْأُصُولِ الْخَمْسَةِ فَهُوَ مَصْلَحَةٌ، وَكُلُّ مَا يُفَوِّتُ هَذِهِ الْأُصُولَ فَهُوَ مَفْسَدَةٌ وَدَفْعُهَا مَصْلَحَةٌ"[1].

وقال الشاطبي: " فَقَدَ اتَّفَقَتِ الْأُمَّةُ – بَلْ سَائِرُ الْمِلَلِ – عَلَى أَنَّ الشَّرِيعَةَ وُضِعَتْ لِلْمُحَافَظَةِ عَلَى الضَّرُورِيَّاتِ الْخَمْسِ –وَهِيَ: الدِّينُ، وَالنَّفْسُ، وَالنَّسْلُ، وَالْمَالُ، وَالْعَقْلُ– وَعِلْمُهَا عِنْدَ الْأُمَّةِ كَالضَّرُورِيِّ"[2].

فقال الشاطبي: "تَكَالِيفُ الشَّرِيعَةِ تَرْجِعُ إِلَى حِفْظِ مَقَاصِدِهَا فِي الْخَلْقِ، وَهَذِهِ الْمَقَاصِدُ لاَ تَعْدُو ثَلاَثَةَ أَقْسَامٍ: أَحَدُهَا: أَنْ تَكُونَ ضَرُورِيَّةً. وَالثَّانِي: أَنْ تَكُونَ حَاجِيَّةً. وَالثَّالِثُ: أَنْ تَكُونَ تَحْسِينِيَّةً"[3].

يمكن أن نُعرِّف الضروريات، والحاجيات، والتحسينيَّات، مع الأمثلة لذلك. وتتحدد أولويات إعادة إعمار الأرض السورية بناءً على عدة مبادئ شرعية وأصولية تشمل:

الضروريات وهي: "لاَ بُدَّ منها في قيام مصالح الدين والدنيا، بِحَيْثُ إِذَا فُقِدَتْ لَمْ تَجْرِ مَصَالِحُ الدُّنْيَا عَلَى اسْتِقَامَةٍ، بَلْ عَلَى فَسَادٍ وَتَهَارُجٍ وَفَوْتِ حَيَاةٍ، وَفِي الأُخْرَى فَوْتُ النَّجَاةِ وَالنَّعِيمِ، وَالرُّجُوعُ بِالْخُسْرَانِ الْمُبِينِ"[4].

الأهمية القصوى للضروريات الحفاظ على النفس والمال: تُعدَّ حماية الأرواح والأموال من الضروريات الكبرى في الشريعة. لذا، يُعطى الأولوية لإعادة بناء المناطق التي تأثرت بشكل كبير، وتحسين الوضع الأمني والاقتصادي لضمان حماية الممتلكات والأرواح.

---

[1] المستصفى، ص174، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (المتوفى: 505ه)، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، ط1، 1413ه -1993م.

[2] الموافقات، للشاطبي، ج1، ص31، إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي (المتوفى: 790ه)، تحقيق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان، ط1، 1417ه/ 1997م.

[3] المرجع السابق، ج2، ص17.

[4] المرجع نفسه، ج2، ص18.

ويليها إعطاء الأولوية لإعادة إعمار البنية التحتية الأساسية التي تمس حياة الناس مباشرةً، مثل تأمين الماء والكهرباء، وإعادة بناء المستشفيات والمدارس. هذه الأولويات تتماشى مع مبدأ "**رفع الضرر**"[1] الذي يُعدُّ من الضروريات في الشريعة الإسلامية.

وتأمين الحد الأدنى من المأكل الأساس، والحد الأدنى من المشرب، والحد الأدنى من الملبس، ومواصلات عامة للتنقل الضروري، وأدوية أساسية للعلاج من الأمراض، وتعليم القراءة والكتابة، والحد الأدنى من الأمن على الحياة والعرض والمال[2].

الحاجيات: "وَمَعْنَاهَا أَنَّهَا مُفْتَقَرٌ إِلَيْهَا مِنْ حَيْثُ التَّوْسِعَةِ وَرَفْعِ الضِّيقِ الْمُؤَدِّي فِي الْغَالِبِ إِلَى الْحَرَجِ وَالْمَشَقَّةِ اللَّاحِقَةِ بِفَوْتِ الْمَطْلُوبِ"[3].

أمثلة ذلك: وتشمل **الحاجيات** مأكلاً كافيًا، ومشربًا وافيًا، وملابسَ ملائمةً، ومأوىً مناسبًا، وأجهزةً منزليةً ميسرةً للعمل المنزلي، ومياهًا صالحةً للشرب، ومواصلاتٍ عامةً سهلةً، وأدويةً للوقايةِ وعلاجًا من الأمراض، وتعليمًا ابتدائيًّا وثانويًّا ومهنيًّا، وخدمات إرشادية، ومراجعَ دينيةً موسعةً ومفهرسةً، وحدًا ملائمًا من الأمن على الحياة والعِرْضِ والمال[4].

التحسينيَّات: "مَعْنَاهَا الأَخْذُ بِمَا يَلِيقُ مِنْ مَحَاسِنِ الْعَادَاتِ، وَتَجَنُّبُ الْمُدَنِّسَاتِ الَّتِي تَأْنَفُهَا الْعُقُولُ الرَّاجِحَاتُ"[5].

أمثلة ذلك: تشمل **التحسينياتُ** مأكلاً مُحسَّنًا، ملابسَ محترمةً، وسكنًا واسعًا وجميلاً دون إسراف، وأجهزة منزليةً متطورةً دون إسراف، ومواصلاتٍ خاصة ملائمة، وخدماتٍ طبيةً وأدويةً وقائيةً. وما زاد عن هذه السلع والخدمات وخرجَ عن هذا النطاقِ، يُعدُّ إسرافًا وترفًا، ومفسدةً للفرد والمجتمع ومنهيًّا عنه شرعًا[6].

---

[1] علم أصول الفقه، للخلاف، ص133، عبد الوهاب خلاف (ت: 1375ه)، مكتبة الدعوة - شباب الأزهر (عن الطبعة الثامنة لدار القلم)، ط8، دار القلم.

[2] الإنتاج والتنمية، إبراهيم خريس، ص16، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي الأول لمعهد العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير بعنوان: الاقتصاد الإسلامي، الواقع ورهانات المستقبل"، الذي ينظمه المركز الجامعي بغرداية-الجزائر، في الفترة 23/24/ 2010م. بتصرف.

[3] الموافقات، للشاطبي، ج2، ص21.

[4] الإنتاج والتنمية، إبراهيم خريس، ص16. بتصرف.

[5] الموافقات، للشاطبي، ج2، ص22.

[6] الإنتاج والتنمية، إبراهيم خريس، ص16. بتصرف.

يتضح أنَّ إعمار الأرض أينمَا كنَّا، ضرورةٌ دينيةٌ، ومجتمعيةٌ، وحضاريةٌ.

المطلب الثاني: لوازم مراحل إعمار الأرض السورية حسب مبدأ نظرية الضروريات الخمس

الضروريات الخمس تعطينا الأبعاد اللازمة لإعادة الإعمار نبدأ من:

١. **حفظ الدين**: وتشمل العقيدة الصحيحة، والعبادات، والحُسْبة، وإقامة العدل، والجهاد في سبيل الله.

- العقيدة: تشمل إقامةَ خدمات دعوية، ووعظًا، وإرشاداً، وإقامةَ ندواتٍ، ودوراتٍ توعويةٍ، ونشرَ المطويّاتِ، والمطبوعاتِ الدينيةِ، وإنشاء المعاهد، والمراكزِ الدينية، وتدريبَ وتأهيل الدعاة بالفكر المعتدل الوسطي.
- العبادات: مثل بناء المساجد لإقامة الجمعة والجماعات، وتأهيل جُباة الزكاة، وتجهيز كوادر الحج، ولوازم معرفة دخول فريضة الصوم، ومعرفة مواقيت الطاعة والعبادة.
- الحِسْبَة: كتجهيز خِدْمات نظام المراقبين، والمراجعين على الأسواق وغيرها.
- العدل: إقامة العدل في كل شأن، ونشر فكرة الشورى في ثقافة المجتمع، وتنفيذ العقود والعهود المُبْرَمةِ بين الناس، وإعطاء المواريث لأهلها.

٢. **الجهاد في سبيل الله تعالى**: كتأمين نفقات إعداد المجاهدين، ووسائل الجهاد[1].

٣. **الحفاظ على التراث الثقافي والديني**: يُعطى اهتمام خاص لترميم وحماية المواقع الأثرية والدينية، حيث إن الحفاظ على التراث الثقافي والديني يُعتبر من أهداف الشريعة الإسلامية، التي تدعو إلى صيانة الهوية الثقافية والدينية للمجتمع.

كل ذلك لضمان توفير بيئة ملائمة لممارسة الشعائر الدينية بإعادة بناء الأماكن التي تتيح للمجتمع ممارسة عباداتهم بشكل طبيعي وآمن. لاستمرار العبادة والتعليم الديني.

٤. من **لوازم إعمار النفس البشرية**، ما يلي:

- تأمين الطعام: كالخبز، والحبوب، والبقول، واللحوم، والمياه، والملح.
- تأمين الكساء: كالملابس، والأحذية، ولوازم نظافة المنازل والثياب.
- تأمين المسكن: والأثاث، ومستلزمات البيت، ومستلزمات الأمن، والمرافق.

[1] الإنتاج والتنمية، إبراهيم خريس، ص17، بتصرف.

- تأمين الرعاية الصحية: كالخدمات الطبيّة، والمُمَرِّضين، والأدوية، والمستشفيات، والإسعاف.
- تأمين المرافق العامة: كإقامة الطرق والجسور، والسدود، والمطارات، والكهرباء، والمياه، والصرف الصحي.
- تأمين المواصلات والاتصالات: كوسائل النقل، والشحن، ووسائل الاتصالات المختلفة.
- توفير الأمنِ للناس: الأمن للأفراد والجماعات، والمؤسسات والشركات، وللمجتمع كُلِّه.
- تأمينُ فُرَص العمل والتشغيل: كإيجاد فُرَص عمل، وتدريب الكوادر العاملة للعمل.
- دعم برامج الرعاية الاجتماعية: كمتطلبات رعاية المسنين، والعَجَزَةِ، والمَعُوقين، والأرامل[1]. كل ذلك لحماية الفئات الضعيفة مثل الأيتام والأرامل، وضمان حصولهم على الرعاية والحقوق اللازمة.
- تعزيز التماسك الاجتماعي: من خلال برامج المصالحة والتواصل التي تدعم العلاقات الأسرية والاجتماعية.

٥. من **لوازم إعمار العقل الإنساني**، ما يأتي:

- نشر التعليم بكافة صُورِه، وأشكاله، ومستلزماته من المعلِّم، والكِتَاب، والمكان، والأدوات التعليمية. وإعادة بناء مؤسسات التعليم: المدارس والجامعات والمراكز التعليمية لتوفير التعليم والتدريب اللازمين للأجيال القادمة.
- الإعلام، ونشر الثقافة مثل برامج التوعية الفكرية، والخلقية، والاجتماعية الإسلامية السليمة. التي تعزز من الوعي المجتمعي وتحسِّنُ من المعرفة والمهارات.
- البحث العلمي: ومستلزماته من مخابر وكتب، وإعداد المناهج الدراسية، وبحوث العلوم المختلفة، والأخذ بأساليب التقنية الحديثة[2].

٦. من لوازم إعمار النسل في الأرض أو حفظ (النسب) ما يأتي:

- الزواج، وما يَتطلبْ من الإعانات للشباب للزواج، وتنظيم عقوده.
- رعاية الحوامل، والمرضعات، والأجنَّة.
- رعاية الأطفال، وما يتطلب ذلك من مراكز الحضانة، وصحة الطفل، وتأهيل المعوقين.

---

[1] الإنتاج والتنمية، إبراهيم خريس، ص17، بتصرف.

[2] المرجع السابق، ص17، بتصرف.

– رعاية الأيتام، وما يتطلب ذلك من إنشاء الملاجئ، والمدارس الخاصة بهم[1].

من **لوازم إعمار المال في الأرض، ما يأتي:**

١. إنشاء سوق مالية إسلامية.

٢. تنظيم الإصدارات النقدية.

٣. متطلبات المحافظة على المال من الغَصْبِ والابتزازِ والسَّرِقَةِ.

٤. خدمات توثيق الملكية ونقلها.

٥. خدمات التوعية بمصادر الكسب الحلال.

٦. خدمات توضيح قواعد المعاملات الإسلامية[2].

وهكذا تتطلب منا كل مرحلة من مراحل إعادة الإعمار تلبية هذه الضروريات الخمس لضمان تحقيق التنمية الشاملة والعدالة الاجتماعية، مع الحفاظ على القيم والمبادئ الإسلامية.

أهم نتائج البحث:

١. مفهوم الإعمار هو الإحياء للحياة الكريمة بكل معانيها (الإنسان، الأرض).

٢. الإنسان مستخلف في الأرض لعمارتها، لا لإفسادها وخرابها.

٣. الحكم الشرعي لإعمار الأرض بالنسبة للمسلم واجبٌ شرعي؛ لأنها عبادة من العبادات التي أُمر بالإتيان بها.

٤. دلّ القرآن، والسنة، على مشروعية إعمار الأرض.

٥. إعمار الأرض سنة الأنبياء – عليهم السلام –.

٦. ثَمَّ آثارٌ سيئة على الأرض السورية نتيجةَ الحربِ عليها.

٧. يهدف الاقتصاد الإسلامي لإعادة إعمار الأرض التنميةَ الشاملةَ، والاستدامةَ.

٨. الإنسان هو المحور الأساس لإعمار الأرض.

٩. أولويات الإعمار تبدأ أصولياً من الضروريات، ثم الحاجيات، ثم التحسينيَّات.

١٠. الأرض السورية تواجه عوائق وتحديات يجب تلافيها، والقضاء عليها.

---

[1] المرجع نفسه، ص17، بتصرف.

[2] الإنتاج والتنمية، إبراهيم خريس، ص18، بتصرف.

١١ . توجد عدة اتجاهات لآلية الإعمار (أ تحديث وتطوير. ب مزج بين القديم والحديث) .

١٢ . برامج الإعمار مختلفة منها (ذاتي، مؤسسات الدولة، مؤسسات المجتمع المدني، المقاولِون) .

التوصيات :

١ . العمل على حفظ التراث الديني، والتاريخي، والثقافي، للأرض السورية؛ حتى لا تضيع الهوية، وتندثر المعالم الحضارية لها في أثناء عملية الإعمار .

٢ . العمل تحت قيادة مركزية واحدة لعملية الإعمار .

٣ . الاهتمام بالإنسان السوري أينما كان لأنه هو صاحب الأرض والعِرْضِ، ومحاولة إقناعه بالرجوع إلى أرضه، ووطنه، لأنه هو المقصود أولاً وآخرًا من الإعمار .

٤ . توجيه عملية الإعمار نحو الاستدامة .

٥ . الالتزام بالأولويات (الإعمار ضروري، حاجي، تحسيني) .

٦ . الاستفادة من تجاربِ الدول الأخرى التي أصابتها الحروب، بكيفية إعادة الإعمار، للقضاء على السلبيات، والتخفيف من الأخطاء .

٧ . يُشكلُ البحث نواة لينطلق منه طلاب الماجستير، والدكتوراه في الاقتصاد الإسلامي، حتى يتم تناوله بشكل أوسع .

إعادة الإعمار ودعم الاقتصاد السوري بعد الحرب

الاستصناع في المصارف الإسلامية انموزجا

آلاء محمود ديدح

ماجستير مهني MBA – المعهد العالي لإدارة الأعمال بدمشق

بعد سنوات من النزاع، يعاني الاقتصاد السوري من تدمير واسع النطاق للبنية التحتية وانخفاض حاد في القدرة الإنتاجية، وتواجه سوريا تحديات اقتصادية ضخمة في مرحلة ما بعد الحرب، وفي هذا السياق، يصبح من الضروري التفكير في تطبيق آليات فعّالة لإعادة الإعمار وتحفيز الاقتصاد. يمكن أن تلعب المصارف الإسلامية دوراً أساسياً في هذه العملية من خلال أدوات تمويلية مثل الاستصناع والإجارة، التي توفر طرقاً مرنة ومستدامة للتمويل، متوافقة مع الشريعة الإسلامية.

كيف يمكن لصيغ التمويل أن تلعب دوراً محورياً في إعادة إعمار سوريا ودعم اقتصادها عبر المصارف الإسلامية؟

ما هو الاستصناع والاستصناع الموازي؟

- الاستصناع: هو عقد على بيع عين موصوفة في الذمة مطلوب صنعها، وبصيغة أخرى هو عقد بين العميل (الحكومة أو القطاع الخاص) والبنك الإسلامي والذي يقوم بموجبه بتمويل تصنيع أو بناء شيء محدد بمواصفات معينة والوقت المطلوب لتنفيذه، وفي النهاية يدفع العميل المبلغ المتفق عليه إما دفعة واحدة أو على أقساط وفق جدول زمني.
- الاستصناع الموازي: تستخدم البنوك الإسلامية عقد الاستصناع الموازي لأنها لا تمتلك الخبرة اللازمة لبناء أو تصنيع الأصل بنفسها، حيث يتعاقد البنك مع جهة منفذة (مقاول) لتنفيذ المشروع بناءً على الشروط والمواصفات المتفق عليها مع المستفيد النهائي (العميل)، يلعب البنك دور الوسيط والمموّل، مما يحقق الربح للطرفين.

مراحل تمويل مشاريع إعادة الإعمار بالاستصناع:

١- مرحلة دراسة الاحتياجات: يقوم العميل (الحكومة أو شركات القطاع الخاص) بتقديم طلب للمصرف لتمويل مشروع إعادة إعمار معين، سواء كان بنى تحتية، مرافق عامة، إسكان، أو مشاريع صناعية.

٢- مرحلة التعاقد:

- يبرم المصرف الإسلامي عقد استصناع مع العميل المستفيد، يتضمن التزامات الطرفين، ويتم تحديد مواصفات المشروع والسعر على أساس تكلفة البنك مضافاً إليها هامش الربح وجدول الأقساط.
- في الوقت نفسه، يقوم البنك بإبرام عقد استصناع موازٍ مع مقاول أو شركة متخصصة لتنفيذ المشروع بالمواصفات المطلوبة.

٣. مرحلة التنفيذ:

- يعمل المقاول أو الجهة المنفذة على بناء أو تصنيع المشروع وفقًا للشروط المحددة.
- يتابع المصرف مراحل التنفيذ لضمان مطابقة المواصفات والمعايير.

٤. مرحلة التسليم والدفع:

- بعد إتمام المشروع، يقوم البنك بتسليمه للعميل النهائي (الحكومة أو القطاع الخاص) في تاريخ التسليم، وفي بعض الأحيان، يقوم البنك الإسلامي بتعيين المقاول وكيلاً عنه لتسليم الأصل إلى العميل نيابة عنه.
- يتم السداد إما دفعة واحدة أو على أقساط حسب ما تم الاتفاق عليه.

دور المصارف الإسلامية في تطبيق الاستصناع:

وفقًا لتقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، قدّر تكلفة الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية في سوريا بنحو ٤٠٠ مليار دولار حتى عام ٢٠٢١، يشمل تدمير المنازل، الطرق، المنشآت الصحية والتعليمية، والمرافق العامة.

وتشير تقديرات البنك الدولي إلى أن أكثر من ٥٠٪ من الشبكة الكهربائية في سوريا قد تعرضت للتدمير، مما يفاقم من تحديات إعادة الإعمار.

مع انتهاء الحرب في سوريا، تحتاج البلاد إلى تجديد البنية التحتية وتوفير المسكن والخدمات الأساسية للمواطنين، يوفر الاستصناع بديلاً تمويليًا فعالاً للعديد من هذه المشاريع:

- إعادة بناء البنية التحتية: يمكن استخدام الاستصناع في بناء الجسور، الطرق، المدارس، والمستشفيات والمرافق العامة وفقًا لاحتياجات المناطق المتضررة، هذا يمكن أن يتم من خلال تعاقد البنك مع الحكومة السورية لتوفير هذه المشاريع عبر الشركات المتخصصة في البناء والتوريد.

– إعادة إعمار المناطق السكنية: التعاقد مع شركات المقاولات لبناء مجمعات سكنية وفق المواصفات المطلوبة، مما يتيح تمويلاً تدريجيًا يشجع على تسليم المشاريع في الوقت المحدد.

– القطاع الصناعي: بعد الدمار الذي لحق بالعديد من المصانع والمنشآت الصناعية، يمكن استخدام الاستصناع في تمويل بناء مصانع جديدة أو إعادة تأهيل المصانع القائمة، مما يساهم في استعادة قدرة الإنتاج المحلي ويقلل من الحاجة إلى الاستيراد.

– القطاع الزراعي: يتم من خلال حفر الآبار وشق القنوات وتعليب المنتجات الزراعية وغيرها.

الفوائد الاقتصادية للاستصناع في سوريا بعد الحرب:

يتمتع الاستصناع بمجموعة من الفوائد الاقتصادية التي تساعد في دفع عجلة إعادة الإعمار في سوريا:

– تحفيز النمو الاقتصادي: من خلال توفير حلول تمويلية مرنة، يعزز الاستصناع القدرة على تنفيذ مشاريع حيوية دون التأثير الكبير على السيولة النقدية.

– خلق فرص عمل: يشجع الاستصناع على توظيف العمالة المحلية في مشاريع البناء والصناعة، ما يساهم في تقليص معدلات البطالة، حسب التقرير الاقتصادي للأمم المتحدة لعام ٢٠٢٢، سجلت سوريا نسبة بطالة تصل إلى ٦٠٪ كما أن تقديرات البنك الدولي تشير إلى أن ٨٠٪ من السوريين يعيشون تحت خط الفقر بسبب الحرب، هذا يبرز أهمية وجود آليات تمويلية مبتكرة تدعم مشروعات إعادة الإعمار وتوفير فرص العمل.

– تحفيز القطاع الخاص: يعزز الاستصناع مشاركة الشركات الخاصة في مشاريع الإعمار، مما يساهم في تنمية القطاع الخاص وفتح فرص جديدة للنمو.

– دعم الاستقرار الاجتماعي: يمكن لمشاريع الاستصناع أن تساهم في تحسين البنية التحتية وتوفير السكن والخدمات الأساسية للمواطنين، مما يعزز الاستقرار الاجتماعي بعد سنوات من النزاع والحرب.

التحديات والحلول المحتملة:

رغم الفوائد الكبيرة التي يمكن أن يقدمها الاستصناع، إلا أن هناك بعض التحديات التي قد تواجه تطبيقه في سوريا لا سيما في حالة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، وصعوبة جذب الاستثمارات الأجنبية بسبب المخاطر العالية بالإضافة الى:

١ . ضعف السيولة في المصارف: مع الظروف الاقتصادية الصعبة، قد تكون المصارف بحاجة إلى دعم إضافي من المنظمات الدولية أو شركات خارجية لتمويل هذه العقود، لذا يجب على المصارف التعاون مع المؤسسات الدولية لإيجاد حلول تمويلية مبتكرة، مثل المشاركة.

٢ . الضمانات والمخاطر: قد تكون هناك مخاوف من عدم القدرة على تسليم المشاريع في الوقت المحدد أو وفقًا للمواصفات، لذا لابد من إنشاء آليات رقابية فعالة تتضمن مراقبة دائمة للمشاريع لضمان الالتزام بالجودة والجدول الزمني.

٣ . توفير المهارات المحلية: بعض المشاريع قد تتطلب مهارات أو تقنيات خاصة غير متوفرة في السوق المحلي مما يتطلب تنفيذ برامج تدريبية لتأهيل القوى العاملة المحلية وتعزيز المهارات اللازمة لإتمام المشاريع.

أمثلة على مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص:

بحسب موقع البنك الإسلامي للتنمية في ٧ أكتوبر لعام ٢٠٢٠، المملكة العربية السعودية هي أكبر مستفيد من تمويل الشراكة بين القطاعين العام والخاص بين البلدان الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية، فقد وافق البنك حتى تاريخه على مبلغ ١٠٦١ مليون دولار أمريكي لعشرة مشروعات للشراكة بين القطاعين العام والخاص في المملكة العربية السعودية، وهي مشروعات تشكل حوالي ١٩٪ من إجمالي محفظة الشراكة بين القطاعين العام والخاص المعتمدة للبنك.

وتتكون المشاريع المنجزة والممولة جزئياً من مشروع واحد في قطاع الطاقة ومشروع في قطاع النقل و ٧ مشاريع في قطاع الصناعة والتعدين نذكر منها:

- مشروع مصفاة "رابغ": تمت الموافقة على مساهمة البنك الإسلامي للتنمية في هذا المشروع في ٢٧ نوفمبر ٢٠٠٤ بمبلغ ٩٩.٥ مليون دينار إسلامي (ما يعادل ١٤٢ مليون دولار أمريكي). ويهدف المشروع إلى زيادة الطاقة الإنتاجية لشركة "أرامكو" كماً ونوعاً لتلبية الطلب المتزايد، تم استخدام الاستصناع لتمويل بناء المنشآت الرئيسية مثل المفاعلات الكيميائية، أنابيب النقل، أنظمة التكرير، ومحطات الطاقة التي تشكل جزءاً أساسياً من عملية التكرير في المصفاة، وتم التعاقد مع المقاولين لتنفيذ الأعمال الهندسية والبنائية في المصفاة وفقًا للمعايير الفنية الدقيقة التي تتطلبها الصناعة النفطية.
- مشروع "سابك للكيماويات" (ينساب): تمت الموافقة على مساهمة البنك الإسلامي للتنمية في تمويل هذا المشروع في ٦ يونيو ٢٠٠٦. وقد خُصِّص مبلغ ١٠١.٣٦ مليون دينار إسلامي (ما يعادل

١٢٥ مليون دولار أمريكي) لهذا المشروع الذي يهدف إلى إنشاء مجمع بتروكيماويات على أحدث طراز من أجل زيادة الطاقة الإنتاجية والتصنيعية للمشتقات النفطية المختلفة لتلبية الطلب المتزايد من أوروبا وآسيا، تم استخدام الاستصناع لتمويل بناء المنشآت الكبيرة التي تتطلب مواصفات دقيقة، مثل مصانع البتروكيماويات أو خطوط الإنتاج المتخصصة، وتم توقيع عقود استصناع مع الشركات المقاولة أو الشركات المتخصصة في صناعة المعدات الثقيلة أو تجهيز المنشآت وفقًا للمواصفات المحددة التي تحتاجها سابك لتشغيل مصانعها، يشمل ذلك بناء الأنابيب، منشآت التخزين، محطات الطاقة، وآلات إنتاج المواد الكيماوية.

- مشروع توسعة صالة الحجاج بمطار الملك عبد العزيز الدولي بجدة: تمت الموافقة على مساهمة البنك الإسلامي للتنمية في هذا المشروع بتاريخ ١٠ أكتوبر ٢٠١٤ بمبلغ ٦٧.٧٤ مليون دينار إسلامي (ما يعادل ١٠٥ مليون دولار أمريكي) لتغطية جزء من تكلفة المشروع، تم التعاقد مع شركات متخصصة لبناء المنشآت الكبيرة داخل صالة الحجاج، مثل أنظمة التكييف المركزية وأنظمة التهوية التي تلبي احتياجات الحجاج خلال موسم الحج، كما تم استخدام الاستصناع لتوفير الأثاث و المعدات الخاصة مثل الأنظمة الأمنية و أنظمة الإضاءة الذكية التي تتطلب تصنيعًا وفقًا للمواصفات المتفق عليها.
- مشروع المجمع الصناعي لإنتاج الأسمدة "معادن" : تمت الموافقة على مساهمة البنك الإسلامي للتنمية في هذا المشروع بتاريخ ٦ يناير ٢٠٠٨ بمبلغ ٦١.٤٧ مليون دينار إسلامي (ما يعادل ١٠٠ مليون دولار أمريكي). ويساهم المشروع في تحقيق أحد الأهداف الاستراتيجية للمملكة، ألا وهو زيادة صادراتها غير النفطية وتحقيق التنويع الاقتصادي، تم استخدام الاستصناع لبناء منشآت معينة تتطلب تصميمًا مخصصًا، مثل مفاعلات التفاعل الكيميائي المستخدمة في إنتاج الأسمدة، وتم التعاقد مع شركات تصنيع متخصصة لتوفير المعدات الثقيلة مثل المفاعلات الكيميائية، أنظمة النقل، وأجهزة التحكم، والتي تم تصنيعها وفقًا للمواصفات الهندسية الدقيقة المطلوبة من المشروع.
- مشروع مصفاة "الجبيل" (أرامكو السعودية): تمت الموافقة على تمويل المشروع في ١٣ مارس ٢٠١٠ بمبلغ ٧٨.٠٦ مليون دينار إسلامي (ما يعادل ١٢٠ مليون دولار أمريكي). ويهدف المشروع إلى زيادة الطاقة الإنتاجية لأرامكو من أجل مواكبة الطلب المتزايد، تم استخدام الاستصناع لتوفير المعدات المتخصصة، مثل المفاعلات الكيميائية، أوعية الضغط، أنابيب النقل، وأنظمة التكرير، والتي تتطلب

تصنيعًا دقيقًا وفقًا للمواصفات الهندسية المتفق عليها، ويتم تصميم هذه المعدات بشكل مخصص لتلبية احتياجات المصفاة الخاصة، وهو ما يجعل الاستصناع الخيار المثالي في هذا النوع من المشاريع.

- مشروع "صدارة للبتروكيماويات" (أرامكو السعودية): وافق البنك الإسلامي للتنمية على مساهمته في هذا المشروع في ١٠ فبراير ٢٠١٣ بمبلغ ٧٨ مليون دينار إسلامي (ما يعادل ١٢٠ مليون دولار أمريكي). ويهدف المشروع إلى زيادة قدرة أرامكو على صناعة النفط في محاولة لخلق قيمة مضافة للمشتقات النفطية مثل الإيثيلين والبروبيلين التي يتزايد الطلب عليها بشكل مستمر، تم استخدام الاستصناع لتصنيع المعدات المتخصصة والمرافق الحيوية التي تحتاجها المنشآت الكيميائية والمفاعلات المستخدمة في إنتاج البتروكيماويات، وتشمل هذه المعدات المفاعلات الكيميائية، أوعية الضغط، أنابيب النقل، وأنظمة التكرير التي يتم تصنيعها حسب المواصفات الدقيقة التي تتطلبها العمليات الصناعية في المصنع.
- مشروع فوسفات وعد الشمال (مجمع سابك): وافق البنك الإسلامي للتنمية على مساهمته في تمويل هذا المشروع بتاريخ ٢١ ديسمبر ٢٠١٣ بمبلغ ٧٨.٤ مليون دينار إسلامي (ما يعادل ١٢٠ مليون دولار أمريكي). وهذا المشروع سيمكن سابك من إنتاج حوالي ٣.٧ مليون طن من مختلف الأسمدة والكيماويات، بالإضافة إلى أنه يساعد في تحقيق التنويع الاقتصادي في المملكة وخلق حوالي ١٦٠٠ فرصة عمل، تم استخدام الاستصناع لتصنيع المعدات المتخصصة والمرافق المتعلقة بمعالجة الفوسفات وإنتاج الأسمدة، مثل المفاعلات وأنظمة التكرير وأوعية الضغط وأنابيب النقل، والتي تحتاج إلى تصنيع وفقًا لمواصفات دقيقة تتناسب مع عمليات إنتاج الأسمدة، تم التعاقد مع شركات متخصصة لتوفير هذه المعدات، حيث يتم تصنيعها وفقًا للمواصفات الهندسية التي تضمن الكفاءة والسلامة التشغيلية.

الخاتمة

بعد سنوات من الصراع، يمثل الاستصناع في المصارف الإسلامية أداة حيوية لإعادة إعمار سوريا وتحفيز الاقتصاد الوطني من خلال توفير حلول تمويلية مرنة تتوافق مع الشريعة الإسلامية. يمكن للمصارف الإسلامية أن تلعب دورًا رئيسيًا في تحقيق التنمية المستدامة، ودعم القطاع الخاص، وخلق فرص العمل، وتوفير البنية التحتية الأساسية للمواطنين.

ورغم التحديات التي قد يواجهها تطبيق الاستصناع في بيئة سوريا الحالية، بما في ذلك الظروف الاقتصادية الصعبة وعدم الاستقرار السياسي، فإن الاستصناع يمثل فرصة فريدة لتحفيز مشاريع إعادة الإعمار بشكل تدريجي، مما يسهم في بناء بنية تحتية مستدامة ويحقق الاستقرار الاجتماعي.

لتنفيذ هذا النموذج بشكل فعال، من الضروري أن تعمل المصارف الإسلامية مع شركاء محليين ودوليين لتوفير الدعم المالي والفني، مع التركيز على تطوير المهارات المحلية وتنفيذ آليات رقابية فعّالة لضمان جودة التنفيذ والتسليم في الوقت المحدد، سيتطلب ذلك شراكات استراتيجية مع شركات المقاولات المحلية والدولية بالإضافة إلى تنسيق مع المؤسسات المالية العالمية لتوفير التمويل اللازم.

وفي نهاية المطاف، يقدم الاستصناع فرصة حقيقية للسوريين لبناء مستقبل اقتصادي مستقر ومزدهر، من خلال تمويل مشاريع إعادة الإعمار، مما يسهم في استعادة قدرة سوريا الإنتاجية، وتعزيز مستوى المعيشة للمواطنين، ويعمل على بناء مجتمع قادر على النمو والازدهار في المستقبل.

المراجع:

- المعايير الشرعية، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين، 2017.
- إرشيد، محمود عبد الكريم أحمد، الشامل في معاملات وعمليات المصارف الإسلامية، الأردن، دار النفائس، الطبعة الثانية، 2007.

- www.blossomfinance.com/posts/application_of_istisna_in_islamic_financial_institutions
- www.blossomfinance.com/posts/application_of_istisna_in_islamic_financial_institutions
- www.isdb.org/ar/akhbar/alswdyt-aldam-alakbr-lmjmwt-albnk-alaslamy-lltnmyt-walmjmwt-qdmt-55-mlyar-dwlar-lmshary-alqta-alkhas-alswdy-w194-mlyar-dwlar-ltamyn-alastthmar-walsadrat

تحديات مستقبل سوريا: قراءة تحليلية

حسين عبد المطلب الأسرج

عضو هيئة تحرير مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية

سوريا اليوم تقف على مفترق طرق تاريخي بعد سقوط نظام بشار الأسد في ديسمبر ٢٠٢٤، وبداية مرحلة انتقالية تحمل في طياتها فرصًا عظيمة وتحديات جسيمة. المستقبل السوري مرهون بقدرة القيادة الجديدة، بقيادة هيئة تحرير الشام وأحمد الشرع، على مواجهة هذه التحديات بفعالية، وسط تعقيدات داخلية وإقليمية ودولية.

فيما يلي قراءة تحليلية لأبرز التحديات التي تواجه سوريا في المستقبل القريب:

١. إعادة الإعمار والتحدي الاقتصادي

سوريا خرجت من أكثر من عقد من الصراع ببنية تحتية مدمرة واقتصاد منهار. التضخم المرتفع، انعدام الأمن الغذائي لنحو ١٢ مليون شخص، ونسبة فقر تصل إلى ٩٠٪ من السكان، تشكل أزمة إنسانية واقتصادية غير مسبوقة. التحدي الأكبر يكمن في:

- تمويل إعادة الإعمار: تحتاج سوريا إلى مئات المليارات من الدولارات لإعادة بناء المدن والبنية التحتية، لكن العقوبات الدولية المستمرة قد تعيق تدفق الاستثمارات.
- تنويع الاقتصاد: الاعتماد على المساعدات الخارجية أو الاستثمارات الخليجية وحدها غير كافٍ، ويتطلب الأمر إصلاحات جذرية لمكافحة الفساد وسوء الإدارة.
- التوازن بين الاحتياجات الفورية والاستدامة: تحسين الأوضاع المعيشية بشكل عاجل قد يتعارض مع بناء اقتصاد مستدام طويل الأمد.

٢. الانتقال السياسي والتوافق الوطني

المرحلة الانتقالية تتطلب تشكيل نظام سياسي شامل يضمن وحدة سوريا ويلبي تطلعات شعبها المتنوع. التحديات تشمل:

- التوازن بين الفصائل: هيئة تحرير الشام، التي قادت سقوط الأسد، تواجه مهمة دمج الفصائل المسلحة تحت إطار موحد، مثل وزارة دفاع مشتركة، لكن بعض الجماعات قد ترفض الاندماج.

- التنوع الطائفي والعرقي: إرضاء جميع المكونات (العرب، الأكراد، الدروز، العلويون) يتطلب عملية سياسية شفافة، وأي إقصاء قد يؤدي إلى صراعات جديدة.
- شرعية الحكم: تشكيل حكومة انتقالية من طرف واحد قد لا يحظى بقبول واسع، مما يستدعي حواراً وطنياً شاملاً لضمان الاستقرار.

٣. التدخلات الخارجية والتوازن الإقليمي

سوريا ساحة لنفوذ قوى إقليمية ودولية، مما يجعل سياستها الخارجية تحدياً دقيقاً:

- تركيا: تسعى لضمان أمن حدودها وتقليص نفوذ الأكراد، وقد تدعم فصائل معينة لتحقيق أجندتها.
- روسيا وإيران: خسارتهما للأسد قد تدفعهما لمحاولة استعادة النفوذ عبر دعم ميليشيات أو التأثير على المشهد السياسي.
- إسرائيل: تهدف إلى ضمان أمنها عبر منع انتقال السلاح لحزب الله، وقد تستغل الفراغ لتعزيز هيمنتها في الجولان.
- الدول الخليجية والغرب: تقديم الدعم المالي والسياسي مشروط غالباً بإصلاحات ديمقراطية أو مواقف مناهضة لإيران، مما يضع القيادة الجديدة في موقف حرج.

٤. الأمن ومكافحة الإرهاب

رغم سقوط الأسد، لا تزال سوريا تواجه تهديدات أمنية:

- بقايا داعش: التنظيم لا يزال نشطاً في جيوب متفرقة، وقد يستغل أي فراغ أمني للعودة.
- الاستقرار الداخلي: مناطق مثل حلب ودير الزور تشهد اضطرابات أمنية، مما يتطلب قوة عسكرية موحدة وشرطة فعّالة.
- المعتقلون والمفقودون: معالجة مصير أكثر من ١٠٠ ألف مفقود ومعتقل من عهد الأسد تتطلب آليات عدالة انتقالية، لكن أي إجراءات متسرعة قد تثير توترات.

٥. الأزمة الإنسانية وإعادة اللاجئين

نزح الملايين داخلياً وخارجياً، ويعتمد مستقبل سوريا على:

- عودة اللاجئين: الأردن ولبنان وتركيا يضغطون لعودة أكثر من ٥ ملايين لاجئ، لكن ذلك يتطلب ضمانات أمنية واقتصادية.

- المساعدات الدولية: الاستجابة الإنسانية ممولة بنسبة الثلث فقط، مما يستدعي زيادة التمويل لتلبية الاحتياجات الأساسية.

السيناريوهات المحتملة:

- السيناريو المتفائل: توافق وطني يؤدي إلى حكومة شاملة، مع دعم دولي لإعادة الإعمار، مما يفتح الباب لاستقرار نسبي وتحسن اقتصادي.
- السيناريو المتشائم: فشل الانتقال السياسي، تصاعد الصراعات الداخلية، واستغلال القوى الإقليمية للفراغ، مما يؤدي إلى تقسيم فعلي للبلاد.
- السيناريو الواقعي: مرحلة انتقالية طويلة تتخللها توترات، مع تقدم تدريجي في الاستقرار بدعم خارجي مشروط.

الخلاصة: إن مستقبل سوريا يعتمد على موازنة دقيقة بين الاحتياجات الداخلية والضغوط الخارجية. القيادة الجديدة بحاجة إلى إثبات براغماتية في التعامل مع الفصائل والمكونات المحلية، ودبلوماسية في إدارة العلاقات الإقليمية والدولية. النجاح في تفكيك "الألغام" الموروثة من الصراع – مثل الطائفية، التدخلات الخارجية، والانهيار الاقتصادي – سيكون المفتاح لبناء سوريا جديدة مستقرة ومزدهرة. لكن الطريق لا يزال طويلاً ومليئًا بالمخاطر، مما يتطلب جهوداً مشتركة من السوريين والمجتمع الدولي على حد سواء.

إطلاق القيمة من التكنولوجيا في الخدمات المصرفية[1]

عدسة المستثمر

Aamer Baig

شريك كبير في مكتب ماكينزي في شيكاغو

Vik Sohoni

شريك كبير في مكتب ماكينزي في شيكاغو

Xavier Lhuer

شريك في مكتب نيويورك

Zane Williams

خبير كبير في المعرفة

الحلقة (٢ / ٢)

في هذه المقالة، نحدد كيف يمكن للبنوك استخراج قيمة أكبر من إنفاقها التكنولوجي – وإظهار هذه القيمة لأصحاب المصلحة – من خلال تغيير طريقة تخصيص الاستثمارات ودفع التنفيذ القائم على النتائج.

خمسة أمثلة على الموضوعات الاستراتيجية للاستثمار في التكنولوجيا

لتحديد أمثلة على كيفية قيام مؤسسة مالية بمواءمة استثماراتها التكنولوجية مع محركات أداء TSR القوي، قمنا بتحليل المبادرات التي اتخذتها البنوك في قاعدة بياناتنا على مدى السنوات القليلة الماضية وحددنا لها محركات القيمة التفاضلية المحددة أعلاه. كشف تحليلنا عن خمسة أمثلة على الموضوعات الاستراتيجية التي يجب على البنوك النظر فيها:

[1] Unlocking value from technology in banking: An investor lens, October 23, 2024, Aamer Baig, Vik Sohoni, and Xavier Lhuer, Zane Williams, www.mckinsey.com, Link.

كل من هذه الموضوعات الاستراتيجية الخمسة يرسم خرائط لمحركات القيمة التي تم الكشف عنها في تحليلنا. ويمكن استخدام مقاييس النتائج المحددة التي تتماشى مع كل موضوع لتتبع تحقيق القيمة.

تتضمن الموضوعات الاستراتيجية الثلاثة الأولى تسخير التكنولوجيا للمساعدة في تعزيز نمو الإيرادات، وإيرادات الرسوم كحصة من إجمالي الإيرادات، وعائدات الأصول، مع خفض تكلفة الأموال ونفقات التشغيل. مع هذه الاستراتيجيات، من المهم ملاحظة أن التكنولوجيا هي عامل تمكين لتحول الأعمال على نطاق أوسع، وأنه يجب سحب الروافع غير التكنولوجية أيضا، بما في ذلك، على سبيل المثال، توظيف المصرفيين، وتغييرات العمليات التجارية، واعتماد التكنولوجيا من قبل موظفي الخطوط الأمامية، والتسويق. يمكن أن تلعب عمليات الدمج والاستحواذ أيضا دورا حاسما، لا سيما في زيادة دخل الرسوم.

يركز الموضوع الاستراتيجي الرابع على ضمان أن تكون تكنولوجيا البنك مرنة بما يكفي لتحمّل الهجمات الإلكترونية وفشل النظام والصدمات الأخرى؛ وأنها تمكن من إدارة المخاطر على نطاق أوسع (بما في ذلك منع الجريمة المالية وتحسين مخاطر الائتمان)؛ وأنها تقلل من الديون التقنية التي تراكمت على مر السنين؛ وأنها تتوافق مع اللوائح. يعد القيام باستثمارات كافية في هذا المجال أمرا بالغ الأهمية لمنع ضغط القيمة.

يستلزم الموضوع الاستراتيجي الخامس تحويل وظيفة التكنولوجيا نفسها، بهدف تحسين الإنتاجية الهندسية، وتسريع الوقت لتسويق الحلول الجديدة، وضمان توجه تسليم أقوى نحو نتائج الأعمال، وخلق المزيد من القدرة على الاستثمار في الموضوعات الأربعة الأخرى. علاوة على ذلك، تجد العديد من المنظمات أن دورة حياة تطوير المنتج، بما في ذلك تطوير البرمجيات، هي واحدة من المجالات التي يمكن أن تستفيد أكثر من الذكاء الاصطناعي التوليدي.

استنادا إلى تحليلنا، نقدر أن البنك النموذجي يمكنه تحسين ROTE من ثلاث إلى أربع نقاط مئوية من خلال متابعة واحدة أو اثنتين من استراتيجيات الأعمال التي تدعم التكنولوجيا بالإضافة إلى مواضيع إدارة المخاطر التي تدعمها التكنولوجيا وتحويل التكنولوجيا. من غير المحتمل أن يختار البنك متابعة جميع الموضوعات الخمسة في وقت واحد، بسبب الاستثمار والموهبة والوقت اللازم.

الآثار المترتبة على المديرين التنفيذيين للبنوك

يشير بحثنا إلى فرصة لرفع نهج البنوك في التكنولوجيا، وتحويلها من بند الميزانية إلى عامل تمكين بلا منازع لخلق القيمة. يمكن للمديرين التنفيذيين في البنوك التفكير في اتباع هذا النهج في دورة مستمرة:

- تحرير القدرة التكنولوجية التقديرية: تسريع تحول وظيفة التكنولوجيا لزيادة القدرة المتاحة للاستثمار التقديري بنسبة ٥٠٪ أو أكثر (مثل زيادة الإنتاجية الهندسية وتحسين الإنفاق على تشغيل البنك).
- تخصيص الاستثمارات بشكل استراتيجي:

– أضف نهجا من أعلى إلى أسفل لاستكمال الجيل المعتاد من أسفل إلى أعلى من مبادرات التكنولوجيا استنادا إلى عائد الاستثمار كجزء من عملية التخطيط الاستراتيجي السنوية.

– تحقيق ذلك من خلال إجراء تحليل لتقييم سوق البنك لتحديد أولويات محركات خلق القيمة الدائمة وتحديد مواضيع الاستثمار الاستراتيجي.

– تأكد من تخصيص رأس المال في الغالب لمجموعة مركزة من مجالات الأعمال التي تتماشى مع تلك الموضوعات، واتخاذ قرار بشأن ما إذا كان سيتم بناء أو شراء حلول تكنولوجية محددة، وترجمة كل استثمار إلى OKRs التي يتم توصيلها إلى توقعات الميزانية وحوافز الفريق المتكاملة.

– ضع في اعتبارك العبء الكامل للتكنولوجيا الجديدة، وليس فقط التكاليف الأولية. هذه العملية الاستراتيجية هي أساس حاسم يمكن بناء سرد للمستثمرين حول القيمة التي تمكنها التكنولوجيا، ويمكن أن تمكن من إعادة تخصيص رأس المال بديناميكية.

- التنفيذ مع توجه النتائج: كن هادفا بشأن نموذج التشغيل الذي تستخدمه المنظمة. على سبيل المثال، يمكن أن يضمن نموذج تشغيل المنصة إجراء التنفيذ من خلال فرق متعددة الوظائف تركز على تحقيق نتائج الأعمال بوتيرة متسارعة. إنشاء مراجعة ربع سنوية قائمة على نتائج باستخدام OKRs ذات الصلة لضمان اعتماد الحلول التكنولوجية وتحقيق التأثير المالي.
- توفير الشفافية بشأن خلق القيمة التي تدعمها التكنولوجيا: تربط بعض البنوك استثماراتها التكنولوجية بتوجيهات المستثمرين بشأن نمو الإيرادات وأهداف ROTE. إنهم يدمجون ذلك في اتصالات المستثمرين ويسلطون الضوء على المقاييس المهمة (على سبيل المثال، نسبة "التشغيل"

مقابل "التغيير"، أو حجم الاستثمارات التي تتم عبر وحدات الأعمال المختلفة، أو نتائج الأعمال المحددة التي تمكنها هذه الاستثمارات).

على سبيل المثال، أجرت شركة تكنولوجيا مالية مؤخرا مراجعة لاستثماراتها التكنولوجية عبر ٢٠ مجالا تجاريا، مع التركيز على تعزيز نمو الإيرادات والعائد على الاستثمار. بعد المراجعة، أعادت الشركة تخصيص حوالي ١٠٠ مليون دولار من الاستثمارات التكنولوجية سنويا على مدى ثلاث سنوات، وهو ما يمثل أكثر من ١٠٪ من إنفاقها "التغيير" والنمو المستهدف المتوقع أن يولد عدة مليارات من الدولارات من القيمة السوقية.

قد تستمر توقعات الإدارة والمستثمرين فيما يتعلق بالإنفاق على التكنولوجيا في النمو في السنوات القادمة. يمكن للمديرين التنفيذيين للبنوك معالجة هذا الأمر بشكل استباقي من خلال تحويل وظيفة التكنولوجيا لفتح المزيد من القدرات، وإعادة تشكيل طريقة تخصيص الاستثمارات التكنولوجية، وضمان تحقيق القيمة، وتوفير المزيد من الشفافية لأصحاب المصلحة. يمكن أن يؤدي إنشاء هذه الدورة الفاضلة إلى كسب المديرين التنفيذيين الحق في إجراء الاستثمارات التي من المحتمل أن تكون ضرورية بسبب التكنولوجيا والأهمية المتزايدة للذكاء الاصطناعي في ممارسة الأعمال التجارية.

١. توسيع النمو وصافي هامش الفائدة من خلال العلاقات المصرفية القائمة على البيانات

يعد هامش الفائدة الصافي، الذي يقارن الفائدة التي يكسبها البنك على القروض بالفائدة التي يدفعها على الودائع، محركًا رئيسيًا للعائد على حقوق الملكية الملموسة (ROTE) ويمكن تحسينه من خلال الحصول على ودائع منخفضة التكلفة والتركيز على فرص الإقراض ذات العائد الأعلى. تركز البنوك التي تتفوق في هذا المجال على تعميق العلاقات مع العملاء الأساسيين والابتعاد عن علاقات الإقراض فقط. هذا يسمح لهم بجمع الودائع الصعبة والمنخفضة التكلفة وتقديم منتجات قائمة على الرسوم.

تلعب التكنولوجيا والبيانات دورا حاسما في هذا المسعى من خلال توفير رؤية ٣٦٠ درجة للعملاء، بما في ذلك معاملاتهم وحيازاتهم من المنتجات. يسمح استخدام أدوات التكنولوجيا للبنوك بتغيير أسعار الفائدة المدفوعة على الودائع، بناء على أرصدة الحسابات أو عوامل أخرى. يمكن للبنوك أيضا الاستفادة من التكنولوجيا لتحديد احتياجات العملاء وفرص تعميق العلاقات، على سبيل المثال، باستخدام التنبؤ

بالتدفق النقدي للتنبؤ باحتياجات وحلول رأس المال العامل. ويمكنهم تحسين اكتتاب الائتمان ومراقبة القروض باستخدام نماذج الذكاء الاصطناعي والبيانات البديلة مثل سجل دفع الإيجار.

يوفر الذكاء الاصطناعي التوليدي (gen AI) فرصة للبنوك لتعميق علاقات العملاء بشكل كبير من خلال إرسال دفعات شخصية وفي الوقت المناسب إلى حد لم يكن ممكنا من قبل. يمكن أن ينبه الدفع الآلي العملاء إلى أنه الوقت المناسب لإعادة تمويل القرض، أو أنهم بحاجة إلى إجراء دفعة حتى تظل درجة الائتمان الخاصة بهم سليمة، على سبيل المثال.

يمكن أن يكون التأثير كبيرا. فعلى مدى العامين الماضيين، عززت البنوك الرقمية فقط والبنوك الإقليمية المختارة الودائع بنسبة تصل إلى ١٠٪، في وقت فقدت فيه البنوك الأخرى ٣–٥٪ من الودائع. تمكنت المؤسسات المالية التي تتفوق في تمويل المستهلك من تحقيق عوائد الأصول، بعد حسم أحكام خسارة القروض، بنسبة ٨٪، مقارنة بنسبة ٤–٥٪ للبنوك الأخرى.

مثال: منذ أن بدأ مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي في رفع أسعار الفائدة في أوائل عام ٢٠٢٢، ضاعف بنك إقليمي أمريكي رائد استراتيجيته المصرفية للعلاقات. تمكن البنك من زيادة عدد العلاقات الأساسية بنسبة ١٥٪ سنويا من خلال الابتكار والتجربة الرقمية المتفوقة، حيث حصل على درجات عالية من رضا العملاء والثناء على تطبيق الهاتف المحمول الخاص به. مكَّن تسعير أسعار الفائدة القائم على البيانات البنك من زيادة الودائع بنسبة ٢٪، حتى مع انخفاض الودائع في البنوك الأخرى، بتكلفة أموال كانت أقل ب ٥٠ نقطة أساس على الأقل من نظيراته في الصناعة.

٢. تعزيز دخل الرسوم المتكررة من خلال بناء الأعمال التي تدعم التكنولوجيا

لتحقيق المزيد من القيمة للمساهمين، يجب على البنوك النظر في بناء الأعمال التجارية في المدفوعات وإدارة الثروات والأصول والخدمات المصرفية للمعاملات. يظهر تحليلنا للإيرادات المصرفية على مستوى الصناعة في أمريكا الشمالية أن هذه المناطق تمثل أسرع ثلاث مجموعات نمواً لإيرادات الرسوم المتكررة. كما أنها مصدر قوي للودائع منخفضة التكلفة. يمكن أن تكون الخدمات المصرفية الاستثمارية (الدمج والاستحواذ وأسواق رأس المال السهمي وأسواق رأس المال للديون) أيضا مصدرا لدخل الرسوم ولكنها أكثر دورية بطبيعتها وبالتالي تفرض مضاعفات تقييم أقل من المستثمرين.

يمكن للبنوك استخدام التكنولوجيا بالطرق التالية لتمكين النمو في تلك المجالات الثلاثة:

- المدفوعات: عروض المدفوعات المضمنة للتجار، والمدفوعات من نظير إلى نظير، وبطاقات الائتمان الافتراضية.
- إدارة الثروات والأصول: الوساطة عبر الإنترنت وحلول التقاعد عبر الإنترنت، بالإضافة إلى أدوات الذكاء الاصطناعي لمستشاري الثروات.
- المعاملات المصرفية: لوحات معلومات إدارة النقد للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم ودمج خدمات إدارة الخزانة مع أدوات تخطيط موارد المؤسسات (ERP) للشركات الكبيرة.

وتيرة الابتكار سريعة، والاستثمارات المستدامة في التكنولوجيا مطلوبة لتلبية احتياجات العملاء والدفاع عن حصتهم في السوق، لا سيما ضد غير البنوك مثل التكنولوجيا المالية وشركات التكنولوجيا الكبرى.

مثال: في عام ٢٠٢١، أدرك بنك أمريكي فائق إقليمي كبير أن أعمال المدفوعات الخاصة به (التي تمثل ٢٥٪ من إجمالي الإيرادات) كانت عاملا تنافسيا رئيسيا ومساهما كبيرا في إيرادات الرسوم المتكررة. أطلق البنك استراتيجية لتوفير قدرات الدفع المدمجة ضمن البرامج التي يستخدمها العملاء لإدارة أعمالهم. كما قدمت نظاما بيئيا من الخدمات ذات القيمة المضافة بما في ذلك الموازنة وكشوف المرتبات وإدارة التدفق النقدي لمساعدة العملاء على إدارة عملياتهم اليومية. وتمكن هذا البنك من الحصول على عملاء جددين وتحسين الاحتفاظ بهم. ونتيجة لذلك، أدت الاستراتيجية إلى نمو بنسبة ٣٠٪ في إيرادات الخدمات المصرفية التجارية على مدى ثلاث سنوات.

٣. تحسين الرافعة المالية التشغيلية وتجربة العملاء من خلال رقمنة واستخدام الذكاء الاصطناعي

يمكن أن تلعب التكنولوجيا دورا رئيسيا في دفع الرافعة المالية التشغيلية، وقدرة البنك على زيادة الإيرادات دون زيادة التكاليف بشكل متناسب. يمكن أن يتيح أيضا تجربة عملاء عالمية المستوى وخالية من الاحتكاك، والتي ترتبط، وفقا لأبحاث ماكينزي الأخيرة، بزيادة نمو الإيرادات.

لدى البنوك البارعة رقميا عمليات رقمية بالكامل مثل إعداد العملاء. إنها توفر تجربة متنقلة سلسة ونفذت معالجة مباشرة، مما يسرع المعاملات عن طريق القضاء على التدخل البشري. كما أنها تقلل باستمرار من حجم المكالمات إلى مراكز الاتصال من خلال معالجة الأسباب الجذرية للمشاكل التي تجعل العملاء يتصلون بخدمة العملاء. يتضمن ذلك تثقيف العملاء لتشجيعهم على القيام بالمهام رقميا

وتحسين تجربة المستخدم باستمرار. أخيرا، خفضت هذه البنوك بصمة فروعها لمراعاة انخفاض عدد الأقدام وحولت الفروع للتركيز على الأعمال الاستشارية المعقدة وعالية القيمة للعملاء.

يوفر Gen AI فرصة لزيادة تحسين الرافعة المالية التشغيلية من خلال تحويل خدمة العملاء بشكل أساسي. يمكن تحقيق ذلك جزئيا من خلال تنفيذ مساعدي الذكاء الاصطناعي الذين يواجهون العملاء (بدءا من النص والانتقال في النهاية إلى الصوت) لمعالجة الاستفسارات الأبسط والأقل خطورة. بالنسبة للطلبات الأكثر تعقيدا التي يتعامل معها الوكلاء البشريون، يمكن زيادة الإنتاجية بشكل كبير من خلال تسخير مساعد الذكاء الاصطناعي التي يمكن أن تقدم اقتراحات وتدريبا في الوقت الفعلي.

مثال: بالنظر إلى ما وراء البنوك الأمريكية، في عام ٢٠١٧، شرع بنك آسيوي رائد في التحول الرقمي بهدف خلق قيمة للمساهمين. أظهر البنك أن العملاء الرقميين، أو أولئك الذين لديهم نشاط رقمي أعلى من المتوسط، كانوا أكثر ربحية بكثير من العميل العادي. جلب العملاء الرقميون ضعف الدخل، بالإضافة إلى نسبة الكفاءة – أو التكاليف المتكبدة للإيرادات المنتجة – التي كانت أقل بنسبة ٢٠ نقطة مئوية، والعائد على العائد على الاستثمار الذي كان أعلى بتسع نقاط مئوية، من العملاء الآخرين. منذ بدء التحول، تضاعفت حصة البنك من العملاء الرقميين إلى ٦٠٪، وانخفضت تكاليف الفروع ومراكز الاتصال بنسبة ٢٥٪، وانخفضت نسبة الكفاءة للبنك الاستهلاكي من ٤٠–٤٩٪.

٤. منع ضغط القيمة من خلال إدارة المخاطر والامتثال التي تدعم التكنولوجيا

يعد البقاء على رأس الامتثال التنظيمي جزءا مهما من أعمال البنك، وقد زاد التدقيق التنظيمي للتكنولوجيا بشكل كبير في السنوات الأخيرة. في عام ٢٠١٣، دفعت مبادئ لجنة بازل المعنية بالإشراف المصرفي بشأن تجميع البيانات والإبلاغ عن المخاطر بشكل فعال البنوك إلى القيام باستثمارات كبيرة في البنية التحتية للبيانات الخاصة بها. في الآونة الأخيرة، قال المكتب الأمريكي لمراقب العملة (OCC) إنه قلق إزاء المخاطر المحتملة الكامنة في اعتماد البنوك على الأنظمة القديمة، مما دفع البنوك إلى الاستثمار أكثر في تحديث التكنولوجيا.

تتلقى البنوك الأمريكية أيضا المزيد من أوامر الموافقة، وهي توجيهات من المنظمين الماليين لمعالجة الانتهاكات، بالإضافة إلى "المسائل التي تتطلب الاهتمام"، إرشادات من فاحصي البنوك لإصلاح المشاكل الأقل خطورة. تغطي هذه مجموعة واسعة من القضايا، بما في ذلك الأمن السيبراني (مثل إدارة الهوية

والوصول، وإدارة نقاط الضعف)، والمرونة التشغيلية (مثل النسخ الاحتياطي والاسترداد، وإدارة مخاطر الجهات الخارجية)، ومخاطر البيانات (مثل النسب، والتشفير)، وتحديث التكنولوجيا (مثل أنظمة نهاية العمر، والتجزؤ) .

يمكن أن يواجه البنك الذي يشير إليه المنظمون على أنه لا يفعل ما يكفي في هذه القضايا تكاليف علاج كبيرة وعقوبات تنظيمية . في بعض الحالات، يفرض المنظمون أيضا قيودا على نمو الميزانية العمومية وعمليات الدمج والاستحواذ وتوسيع الفروع واكتساب العملاء، مما يمكن أن يحد بشكل كبير من نمو الإيرادات ويؤدي إلى ضغط القيمة .

تتبنى البنوك التي تتفوق في التكنولوجيا نهجا استباقيا لإدارة المخاطر التكنولوجية لمنع مثل هذه النتائج السلبية . إنهم يقيسون الديون التقنية ويعالجونها باستمرار، ويُحكمون ضوابط المخاطر داخل أنظمتهم التكنولوجية، ويراقبون وضع المخاطر وعتبات تحمل المخاطر في الوقت الفعلي من خلال الإبلاغ المركزي .

مثال : قبل بضع سنوات، تلقى بنك أمريكي كبير أمر موافقة وعقوبة من مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي و OCC فيما يتعلق بإدارة المخاطر وأوجه القصور الأخرى . أطلق البنك برنامج تحول شامل لدفع التحسينات في ممارسات إدارة البيانات وضوابط إدارة المخاطر وتوحيد المنصات وتحديث البنية التحتية . كجزء من هذا التحول، يقوم البنك بتنفيذ التغييرات بما في ذلك الضوابط الآلية وإعداد التقارير التي ستمكن من اتباع نهج أكثر استباقية لإدارة مخاطر التكنولوجيا . نما الإنفاق على التكنولوجيا بنحو ١٠٪ سنويا منذ الأمر التنظيمي .

٥ . تحسين إنتاجية التكنولوجيا والوقت إلى السوق والتوجه نحو النتائج

يعد التحول التكنولوجي الكامل مُسرِّعًا حاسما للاستراتيجيات الأخرى التي تحددها هذه المقالة ويمكن أن يحرر ما يصل إلى ١٠–٢٠٪ من القدرة التكنولوجية . تاريخيا، قاد رئيس قسم المعلومات هذا النوع من التحول في الغالب، ولكن من المرجح الآن أيضا أن يشمل قادة أعمال آخرين لضمان توافق التغييرات مع أولويات العمل وإجرائها من البداية إلى النهاية .

أحد أهم جوانب التحول التكنولوجي هو اعتماد نموذج تشغيل منصة لإعادة توجيه وظيفة التكنولوجيا نحو منصات الأعمال مثل الإقراض الاستهلاكي وبطاقات الخصم والائتمان وإدارة الثروات، بالإضافة إلى منصات المؤسسات بما في ذلك الخدمات المصرفية الأساسية والمدفوعات والبيانات والتحليلات . في هذا

النموذج، يعمل زملاء الأعمال والتكنولوجيا في فرق متعددة الوظائف تركز على تحسين تجربة المستخدم والنتائج الأخرى. يتم تقديم التغيير بوتيرة متسارعة، في سباقات السرعة.

لاستكمال نموذج تشغيل المنصة، تحتاج البنوك أيضا إلى ممارسات هندسية حديثة – مثل التطوير الآلي والأمن والعمليات – والمواهب الهندسية الداخلية عالية المستوى لتمكين المنتجات والميزات الجديدة من الوصول إلى السوق بشكل أسرع. من خلال هذا النهج، يمكن نشر البرامج عدة مرات في الأسبوع بدلا من مرة واحدة كل ثلاثة أشهر.

يعد تحديث مجموعة التكنولوجيا نحو البنى المعيارية والقابلة للتشغيل المتبادل التي تدعم واجهة برمجة التطبيقات والتكنولوجيا السحابية أمرا بالغ الأهمية أيضا. في البنى الحديثة، يمكن تقديم حلول جديدة في غضون ثلاثة إلى أربعة أشهر، مقارنة من تسعة إلى ١٨ شهرا للبرمجيات القديمة، من خلال تمكين إعادة استخدام مكونات البرامج وإزالة التبعيات على الأنظمة القديمة.

أخيرا، يعد إنشاء منصة حديثة للبيانات والذكاء الاصطناعي أمرا بالغ الأهمية لتسريع الوقت للحصول على نظرة ثاقبة للتحليلات الجديدة وحالات استخدام الذكاء الاصطناعي من تسعة إلى ١٢ شهرا إلى شهرين إلى ثلاثة أشهر. مطلوب إنشاء مثل هذا الأساس للتوسع من ملاحين إلى مئات حالات استخدام الذكاء الاصطناعي. يمكن تحقيق ذلك من خلال بناء منتجات البيانات التي يمكن دمجها في حالات استخدام متعددة وإنشاء ممارسات مثل عمليات التعلم الآلي (MLOps) لأتمتة وتبسيط سير عمل التعلم الآلي وعمليات النشر.

بدأ الذكاء الاصطناعي لل Gen أيضا في التأثير العميق على هندسة البرمجيات، كما يتضح من أبحاث ماكينزي الأخيرة. تشير الخبرة المكتسبة من البنوك التي تعتمد في وقت مبكر للذكاء الاصطناعي للجيل إلى أن مهاما مثل إنشاء قصة المستخدم (وصف موجز لميزة المنتج أو القدرة أو المهمة، مع وضع المستخدم النهائي في الاعتبار)، ووثائق التعليمات البرمجية، وإنشاء التعليمات البرمجية، وترجمة التعليمات البرمجية بين لغات البرمجة، واختبارات الوحدة للتحقق من دقة جزء من التعليمات البرمجية يمكن تسريعها بنسبة ٤٠–٥٠٪.

مثال: في عام ٢٠٢١، في مواجهة منافسة من شركات التكنولوجيا، زاد أحد أكبر البنوك في العالم من إنفاقه على التكنولوجيا بأكثر من ١٠٪ لتسريع تحوله التكنولوجي. يهدف البنك إلى ترحيل أكثر من

٧٠٪ من تطبيقاته إلى السحابة؛ وأتمتة تسليم البرامج؛ وتمكين أكثر من ٤٠٠ حالة استخدام للذكاء الاصطناعي في البداية، مع ارتفاع هذا العدد بنسبة ٣٠٪ سنويا؛ والدفاع عن نفسه بشكل استباقي ضد التهديدات السيبرانية. يقدر أن التحول سيوفر للبنك ١.٥ مليار دولار على المدى الطويل، ويقلل من الوقت اللازم لتسويق المنتجات الجديدة بنسبة ٢٠٪، ويعدل نسبة "تدير البنك" مقابل "تغيير البنك" من ٤٠:٦٠ إلى حوالي ٥٠:٥٠.

الاقتصادي الألماني إلى أين ؟

د. عبد المنعم دهمان

مدرب واستشاري تطوير الأعمال - ألمانيا

هل تتوقف الماكينة الاقتصادية الألمانية قريباً؟

أم أن العالم سوف يشهد على معجزة اقتصادية ألمانية للمرة الثانية؟

رغم أن زمن المعجزات انتهى لكن يطلق على صعود الاقتصاد الألماني في خمسينيات القرن العشرين أنه حقق معجزة اقتصادية، فهل يعيد المعجزة في القرن الحادي والعشرين، رغم التحديات التي يواجها؟

عملياً الألمان لا يؤمنون بالمعجزات بل يقومون بفعلها عبر التزامهم الشديد بالعمل، وحتى نتعرف على توجهات السياسة الاقتصادية الألمانية في المستقبل، يجب أولاً التعرف على التحديات التي تواجه ثالث أو رابع اقتصاد في العالم.

أثر التحديات طويلة الأجل على الاقتصاد الألماني:

بداية يناقش الاقتصاديون الألمان أثر هذه التحديات على الرخاء في ألمانيا أكثر مما يناقشونها على فعالية الاقتصاد الألماني، من جهة هذا يعني أن الاقتصاد الألماني لا يزال في الوقت الحالي والمستقبل القريب يتمتع بقوة حقيقة، ومن ناحية ثانية ظاهرة الرخاء أصحبت على المحك، بل المتشائمون يؤكدون أن ظاهرة الرخاء الألمانية أصبحت حالياً من الماضي.

أما أهم التحديات التي تواجه الاقتصادي الألماني فهي تحديات متعلقة بالتغيرات طويلة الأجل، مثل الرقمنة والذكاء الصناعي، التغير الديموغرافي، والاحتباس الحراري، والخطر الروسي!

١- أثر الحرب الروسية الأوكرانية:

غيرت هذه الحرب الوضع الاقتصادي الأوربي بشكل كبير، ما أثر بشكل مباشر على الرخاء الاقتصادي في ألمانيا وطريقة التعامل مع التحديات طويلة الأجل المذكورة، ليس بسبب كون روسيا مزود رئيسي للطاقة في ألمانيا فقط، بل أيضاً بسبب تحول ألمانيا الجذري في السياسات الدفاعية وتخصيص مبالغ كبيرة في هذا الجانب.

كما يجب أن نذكر أيضاً أن هذه الحرب ساهمت بهجرة كبيرة للعمال من أوكرانيا الى ألمانيا مما يمكن أن يساهم بنسبة ما في حل مشكلة نقص العمالة التي تشهدها الشركات الألمانية.

٢- الرقمنة والذكاء الصناعي:

الأمر الغريب الذي لا يخطر على بال الكثير منا هو اعتماد المؤسسات الحكومية الألمانية على العمل الورقي أساساً، مما دفع الكثير من الشركات للأخذ بهذا التوجه أيضاً (خصوصاً الشركات العائلية منها)، وفي هذا الشأن تُظهر دراسات المقارنة الدولية أن ألمانيا تحتل مرتبة متوسطة في هذا المجال، حيث يعوقها بطء الرقمنة في القطاع العام وقطاع الرعاية الصحية، بالإضافة إلى التشريعات الأوروبية لحماية البيانات التي تعيق الاستخدام الفعّال للبيانات[1]، ولكن مع نمو ظاهرة الذكاء الصناعي والدروس المستفادة من جائحة كورونا، دفع الحكومة والعديد من الشركات للرقمنة أو الأتمتة بشكل كبير، وخلال الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٤ شاركت في تطبيق برامج الأتمتة والذكاء الصناعي على بعض الشركات الألمانية.

٣- التغير الديموغرافي:

وفقًا لتوقعات مؤسسات مثل معهد الاقتصاد الألماني (IW) ستتقلص القوى العاملة بحلول ٢٠٣٠ ما بين أربع وست ملايين شخص أي بنسبة **١٠-١٥**٪ من إجمالي القوى العاملة مقارنةً بمستوياتها الحالية، وهذا يعود لعدة أسباب أهمها انخفاض معدل الولادات وزيادة أعداد المتقاعدين[2]!

ورغم ذلك لم تكن استجابة الحكومات الألمانية المتلاحقة للتغير الديموغرافي مقنعة حتى الآن.

٤- الالتزام البيئي وإزالة الكربون:

تتطلب إزالة الكربون تغييرات جذرية في قطاعات رئيسية مثل صناعة السيارات، التي كانت متأخرة في الانتقال الى سيارات المستقبل الكهربائية مقارنة بشركات مثل "تيسلا". كذلك تواجه الصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة، مثل قطاع الكيماويات، ضغوطًا كبيرة بسبب ارتفاع تكاليف الطاقة.

---

1. So kann eine neue Regierung Firmen und Bürgern das Leben erleichtern.Heike Anger, 03.01.2025 https://www.handelsblatt.com/meinung/kommentare/buerokratie-so-kann-eine-neue-regierung-firmen-und-buergern-das-leben-erleichtern/100096482.html

2. Arbeitsmarkt: Fast 20 Millionen Erwerbstätige erreichen bis 2036 das Renteneintrittsalter. Philipp Deschermeier / Holger Schäfer Pressemitteilung 14. Oktober 2024. https://www.iwkoeln.de/presse/pressemitteilungen/holger-schaefer-philipp-deschermeier-fast-20-millionen-erwerbstaetige-gehen-bis-2036-in-rente.html

هذه التغيرات تتطلب تكاليف عالية جداً بالإضافة إلى أنها تحتاج لوقت ليس بالقصير.

أركان فعالية الاقتصاد الألماني:

بعد أن ألقينا نظرة سريعة على التحديات التي تواجه الاقتصاد الألماني، لابد من أن نطلع على أركان هذا الاقتصاد وأسباب استمرار فعاليته:

١- التزام المواطن الألماني بالعمل:

يعتبر العامل الانساني (عمال وملاك) الركن الأهم من أركان الاقتصاد الألماني، حيث يلعب دوراً حاسماً في تعزيز الاقتصاد الألماني. هذا الالتزام ينبع من القيم الثقافية والاجتماعية التي تشجع على العمل الجاد، والإنتاجية، والانضباط، والتي تنعكس إيجابياً على الاقتصاد الألماني بطرق متعددة:

- الألمان معروفون بتركيزهم على الإنتاجية العالية والكفاءة في العمل، بالإضافة للعمل الجماعي والتعلم المستمر والتطوير المهني، مما يؤدي إلى تحسين المهارات وزيادة الابتكار في الاقتصاد.
- ارتفاع معدلات المشاركة في القوى العاملة يعكس استقراراً اقتصادياً، حيث يساهم المواطنون بشكل مباشر في زيادة الإنتاج والدخل القومي، وقد ارتفع معدل التوظيف إلى نحو ٨٢.١٪ في ٢٠٢٣، وفيما يلي مخطط لتطور معدلات التوظيف لكل من النساء والرجال في المانيا[1].

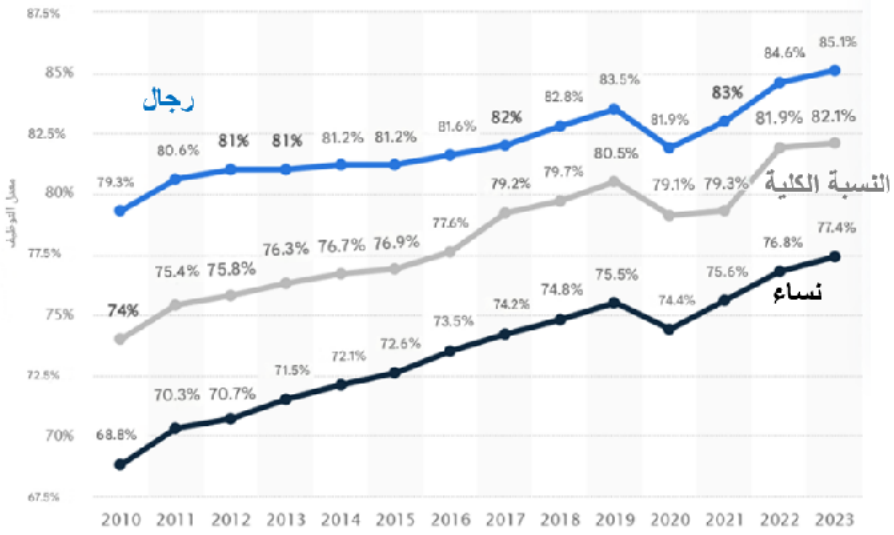

مترجم عن المصدر: إدارة أبحاث ستاتيستا، ٢٤ أبريل ٢٠٢٤

[1]. **Erwerbstätigenquote in Deutschland nach Geschlecht bis 2023**
https://de.statista.com/statistik/daten/studie/198921/umfrage/erwerbstaetigenquote-in-deutschland-und-eu-nach-geschlecht/

يتضح من المخطط أن :

A. معدل مشاركة الرجال في العمل أعلى من النساء، بينما معدل زيادة مشاركة النساء أسرع.

B. النسبة الإجمالية لمعدل التوظيف في ألمانيا مرتفعة ويعكس سوق عمل قوي ومستقر.

- الألمان عموماً يفضلون الالتزام في العمل لفترات طويلة، ففي عام ٢٠٠٣، كانت نسبة الموظفين الذين لديهم عمل طويل الأجل لمدة عشر سنوات أو أكثر ٤٧.٢٪ وهو يشغلون المفاصل الرئيسية في أغلب الشركات[1]، ومن خلال المشاهدة أغلب العمالة التي لا تتجاوز مدة عملهم سنة هم من الأجانب الذين يحاولون إيجاد فرصة عمل مناسبة.
- التزام المواطن الألماني بشكل تام بدفع الضرائب، بل نه ينظر بشكل سلبي لمن يحاول التهرب الضريبي بأي شكل من الأشكال، مثل العمل غير الرسمي المسمى بالعمل الأسود هنا.

وقد تم تحصيل إجمالي ٩١٥.٨ مليار يورو من الضرائب في ألمانيا لعام ٢٠٢٣ قدرها ٢٠ مليار يورو (+٢.٢٪) عن العام السابق[2].

التزام المواطن الألماني بالعمل يُعتبر العمود الفقري للاقتصاد الألماني، حيث يعزز الابتكار والإنتاجية، والاستقرار الاقتصادي.

٢- التجارة الدولية :

- يعتمد النموذج الاقتصادي الألماني بشكل كبير على تنوع التجارة الدولية، ولكن غالبًا ما يتم التأكيد على اعتماد ألمانيا على الصين، كون الصين سوقًا مهمًا لبعض الصناعات، ومع ذلك فإن التجارة الألمانية الدولية ككل أكثر تنوعًا، حيث تتم حوالي ثلثي التجارة الخارجية الألمانية داخل الاتحاد الأوروبي[3].

---

1. **Beschäftigungsstabilität. Christian Wingerter,** 06.11.2024
https://www.bpb.de/kurz-knapp/zahlen-und-fakten/sozialbericht-2024/553148/beschaeftigungsstabilitaet/

2. Steuereinnahmen 2023 summieren sich auf rund 916 Milliarden Euro
https://www.destatis.de/DE/Themen/Staat/Steuern/Steuereinnahmen/steuereinnahmen.html

3. **Deutschland: Handelspartner**
https://www.bpb.de/kurz-knapp/zahlen-und-fakten/globalisierung/52845/deutschland-handelspartner/

- وكانت أسواق التصدير الرئيسية في عام ٢٠٢٣ هي الولايات المتحدة الأمريكية (٩.٩٪)، وفرنسا (٧.٦٪)، وهولندا (٧.٣٪)، والصين (٦.١٪)، وبولندا (٥.٨٪).
- وتم استيراد معظم السلع في عام ٢٠٢٣ من الصين (١١.٥٪) وهولندا (٧.٧٪) والولايات المتحدة الأمريكية (٦.٩٪) وبولندا (٦٪) وإيطاليا (٥.٣٪).

٣- قطاع الصناعة:

يلعب القطاع الصناعي دوراً مهماً في ألمانيا في تعزيز قوة الاقتصاد الألماني، وهذه أهم النقاط التي تبرز دور الصناعة في تعزيز الاقتصاد الألماني[1]:

- قطاع التصنيع يساهم بنسبة ١٨.٣٪ من القيمة المضافة، وهي نسبة أعلى بكثير مقارنة بالعديد من الدول الأوربية مثل إيطاليا (١٥.٢٪) وفرنسا (٩.٢٪).
- تقريباً ٩٠٪ من جميع صادرات الاقتصاد الألماني تأتي من القطاع الصناعي.
- يعتمد البحث والتطوير في الاقتصاد الألماني بشكل أساسي على قطاع الصناعة، ووفقاً لجمعية المانحين، كانت الصناعة تتحمل نفقات الابتكار بنسبة ٧١٪ لعام ٢٠١٠.

4- الاستثمار الطاقي واستهلاك الطاقة:

لا تزال ألمانيا تعتمد بشكل كبير على الوقود الأحفوري، وقد كان جزء كبير منه يُستورد من روسيا حتى عام ٢٠٢١، وفيما يلي مخطط تطور استهلاك الطاقة (١٩٩٠–٢٠٣٠) في ألمانيا[2].

---

1. Industrie: Kern der deutschen Wirtschaft
https://www.boeckler.de/de/boeckler-impuls-industrie-kern-der-deutschen-wirtschaft-6468.htm

2. Primärenergieverbrauch
https://www.umweltbundesamt.de/daten/energie/primaerenergieverbrauch#definition-und-einflussfaktoren

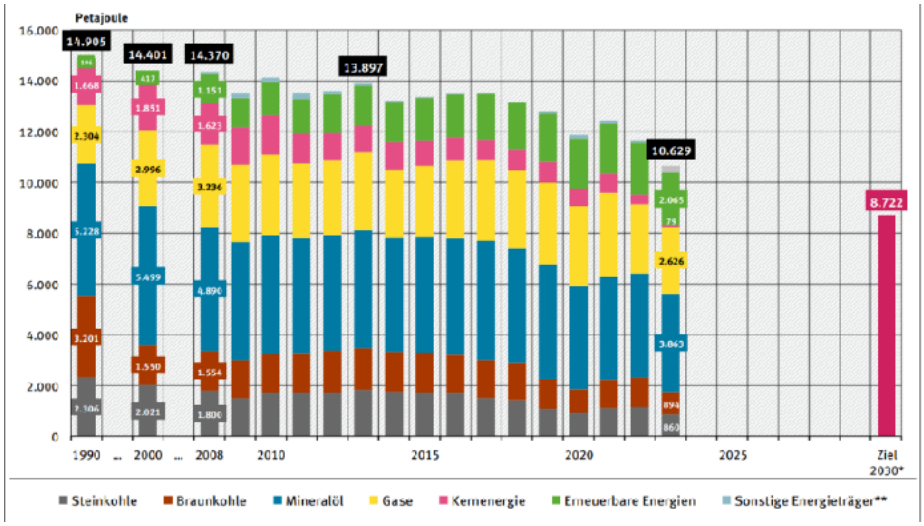

المصدر: الوكالة الفيدرالية للبيئة بناءً على مجموعة عمل موازين الطاقة ٢٠٢٤

يشير المخطط إلى عدة نقاط هامة حول استهلاك الطاقة في ألمانيا:

- انخفاض كبير في استهلاك **الفحم الحجري** و**النفط والغاز الطبيعي**.
- انخفاضًا تدريجيًا مستمر في **الطاقة النووية** حتى التوقف تقريبًا عام ٢٠٢٥.
- زيادة ملحوظة في استهلاك **الطاقة المتجددة**، حيث أصبحت جزءًا مهمًا من استهلاك الطاقة.

الاعتماد المتزايد على الطاقة المتجددة (طاقة الرياح – الطاقة الشمسية – طاقة المياه الجوفية – الطاقة الحيوية...) يتيح للاقتصاد الألماني فرصة متعددة أولها الاعتماد المتزايد على المصادر المحلية للطاقة، بالإضافة إلى كون ذلك يمثل فرص استثمارية هامة.

٤- الإنفاق الدفاعي:

بعد نهاية الحرب الباردة، خفضت ألمانيا حصة الإنفاق الدفاعي في ميزانيتها، معتمدةً على الولايات المتحدة للدفاع عن أوروبا في حال نشوب حرب.

أما في السنوات الأخيرة فقد زادت ميزانية الدفاع تدريجياً، ففي عام ٢٠١٤ بلغت الميزانية ٣٢.٤ مليار يورو. وفي عام ٢٠١٧ ارتفعت إلى حوالي ٣٧ مليار يورو. لتقدر عام ٢٠٢٤ تقريباً ٥١.٩٥ مليار يورو[1].

[1]. Entwicklung und Struktur des Verteidigungshaushalts: https://www.bmvg.de/de/themen/verteidigungshaushalt/entwicklung-und-struktur-des-verteidigungshaushalts

هذه الزيادة في الانفاق العسكري، لا تعزز قوة ألمانيا الدفاعية فقط، بل إن الموارد المخصصة للاستثمارات في مجال التسلح سوف تساهم في حل مشكلة الاستثمار المتراكمة منذ سنوات، مما يساهم في المحافظة على فعالية الاقتصاد الألماني.

الخاتمة: ماذا يمكن أن تفعل السياسة الاقتصادية لتعزيز فعالية الاقتصاد الألماني؟

على الرغم من صعوبة تحييد أثر التحديات التي تواجه الاقتصاد الألماني، إلا أن السياسة الاقتصادية المستقبلية يمكن أن تساعد في تقليل آثارها السلبية، وتفعيل آثارها الايجابية عبر الإجراءات التالية:

- إصلاح أنظمة الضرائب وتشجيع الاستثمار بما يتناسب مع ظروف الفترة المستقبلية.
- تعزيز الرقمنة والذكاء الصناعي بما يدعم آلية عمل المؤسسات الحكومية والشركات الألمانية لزيادة الإنتاجية، وتعويض النقص في العمالة وتخفيف الضغط عنها.
- تسهيل قوانين الهجرة لجذب العمالة المهرة بما يتناسب مع حاجة مختلف قطاعات الاقتصاد.
- تحسين البنية التحتية للطاقة والاستثمار في الطاقة المتجددة والنووية.
- العمل على توجيه الإنفاق الدفاعي نحو الاستثمارات العسكرية، بدل الانفاق على شراء المعدات العسكرية من الخارج.
- تشجيع الابتكار ودعم مشاريع الطاقة المتجددة بمختلف أشكالها.

المعجزة الاقتصادية الألمانية لا ينتظرها أحد هنا، بل ينتظر الاقتصاديون الألمان أن تعمل السياسات الاقتصادية على منع التدهور الاقتصادي واستمرار الاقتصاد الألماني كقوة اقتصادية عالمية.

المراجع:

1. Arbeitsmarkt: Fast 20 Millionen Erwerbstätige erreichen bis 2036 das Renteneintrittsalter. Philipp Deschermeier / Holger Schäfer Pressemitteilung 14. Oktober 2024. https://www.iwkoeln.de/presse/pressemitteilungen/holger-schaefer-philipp-deschermeier-fast-20-millionen-erwerbstaetige-gehen-bis-2036-in-rente.html
2. Erwerbstätigenquote in Deutschland nach Geschlecht bis 2023 https://de.statista.com/statistik/daten/studie/198921/umfrage/erwerbstaetigenquote-in-deutschland-und-eu-nach-geschlecht/
3. Beschäftigungsstabilität. Christian Wingerter, 06.11.2024 https://www.bpb.de/kurz-knapp/zahlen-und-fakten/sozialbericht-2024/553148/beschaeftigungsstabilitaet/
4. Steuereinnahmen 2023 summieren sich auf rund 916 Milliarden Euro https://www.destatis.de/DE/Themen/Staat/Steuern/Steuereinnahmen/steuereinnahmen.html

5. Deutschland: Handelspartner
https://www.bpb.de/kurz-knapp/zahlen-und-fakten/globalisierung/52845/deutschland-handelspartner/
6. Industrie: Kern der deutschen Wirtschaft
https://www.boeckler.de/de/boeckler-impuls-industrie-kern-der-deutschen-wirtschaft-6468.htm
7. Primärenergieverbrauch
https://www.umweltbundesamt.de/daten/energie/primaerenergieverbrauch#definition-und-einflussfaktoren
8. Entwicklung und Struktur des Verteidigungshaushalts
https://www.bmvg.de/de/themen/verteidigungshaushalt/entwicklung-und-struktur-des-verteidigungshaushalts
9. So kann eine neue Regierung Firmen und Bürgern das Leben erleichtern. Heike Anger, 03.01.2025
https://www.handelsblatt.com/meinung/kommentare/buerokratie-so-kann-eine-neue-regierung-firmen-und-buergern-das-leben-erleichtern/100096482.html

إسهام البنوك التشاركية في معالجة أزمة السكن بالمغرب

محمد الحليمي

دكتور في الحقوق

أستاذ زائر بالكلية المتعددة التخصصات بالعرائش (المغرب)

يعتبر قطاع الإسكان من أهم القطاعات التي تحظى باهتمام خاص من لدن جل الحكومات في العالم، بفعل ارتباط وأهمية السكن في حياة الأفراد، ويعد توفير سكن قار ولائق من المقومات الرئيسية التي تساهم في عملية التنمية.

إن توفير السكن اللائق والملائم يعد أحد مقومات الحياة الأساسية التي تساهم في عمليات التنمية، حيث يعد قاعدة استقرار الحياة العائلية وصيانة الأسرة. إضافة إلى انعكاساته على مستوى الاقتصاد الوطني ككل؛ لكونه يعمل على تنشيط مختلف القطاعات المرتبطة به ويوفر العديد من فرص الشغل فهو يعد إلى جانب الحق في التشغيل من أول الأولويات التي يجب توفيرها للسكان.

وقد عرفت الاستثمارات السكنية بالمغرب أهمية كبيرة منذ عقد الثمانينيات من القرن الماضي، حيث سعت الدولة إلى تجنيد كل طاقاتها لمواجهة مشاكل الإسكان وتوفير السكن اللائق للمواطنين، كما عمدت إلى اتخاذ العديد من التدابير التشجيعية لتوجيه وجذب الاستثمارات الخاصة نحو هذا القطاع.

وبسبب عدم كفاية الصيغ الكلاسيكية في التخفيض من أزمة قطاع السكن، تم التفكير في استحداث صيغ جديدة تواكب التطور الذي تعرفه المنظومة العقارية، حيث تم خلق أساليب تمويلية مستحدثة لمواجهة العجز الذي يعرفه المجال، وذلك بتشجيع الأسر المغربية المحافظة على ولوج الخدمات البنكية لتساهم في ذلك بتحقيق التماسك الاجتماعي.

بحيث تقدم هذه البنوك حلولا تمويلية مبتكرة ومتنوعة للأفراد والعائلات الراغبة في امتلاك منازلهم، معتمدة في ذلك على أسلوب للتمويل قائم على مبدأ الشراكة، حيث تشارك البنوك التشاركية في تمويل العقارات مع العملاء بطرق مختلفة مثل المرابحة.

بحيث أفاد بنك المغرب بأن التمويل التشاركي الموجه للإسكان، وبالأخص على شكل «المرابحة العقارية»، واصل نموه ليصل إلى ٢٣.٨ مليار درهم عند متم شهر شتنبر، بعد بلوغ ما يعادل ٢٠.٩ مليار درهم قبل سنة.

وأوضح بنك المغرب، في لوحة القيادة المتعلقة بـ« القروض والودائع البنكية » الأخيرة، أن هذا التمويل سجل بذلك ارتفاعا نسبته ١٣.٧٪ مقارنة بشهر شتنبر ٢٠٢٣[1].

ومن ثم فإن الإشكال الرئيس يتمثل في فهم الدور الذي تلعبه البنوك التشاركية في هذا المجال، وأنها أصبحت تمثل جانبا أساسيا لتحسين السياسات المتعلقة بالسكن.

وعليه، ستحاول هذه الدراسة تحليل أزمة السياسة السكنية، والتطرق للبرامج المعتمدة من طرف الدولة للحد من الأزمة في (**المبحث الأول**) على أن نسلط الضوء في (**المبحث الثاني**) إلى دور ومساهمة التمويل التشاركي في مواجهة تفاقم أزمة السكن

المبحث الأول: أزمة السياسة السكنية بالمغرب وبرامج تجاوزها

يعد الحق في السكن من بين أهم الحقوق التي نادت بها المنتظمات الدولية في إعلاناتها وهو من الحقوق الأساسية الضاربة في عمق التاريخ، ومن أجل تكريس هذا الحق عملت القوانين الوطنية على إصدار ترسانة من القوانين تهدف بالأساس الى توفير الارضية لهذا الحق والمغرب على غرار باقي دول العالم أعطى اهتماما واسعا لهذا القطاع وأولاه مكانة مهمة في نسيجه التشريعي.

لكن رغم اهتمامه بهذا الحق إلا أنه دائما ما يصطدم بالأزمة الخانقة التي يعرفها مجال السكن والتي زادت حدتها بفعل النمو الحضاري المتسارع الناتج عن الزيادة الديمغرافية المهولة التي تعرفها الدولة (**الفقرة الأولى**).

وبفعل هذه الأزمة فقد اقتضى الوضع تدخلا مباشرا عن طريق مقتضيات تشريعية وكذا برامج تمويلية يستفيد منها مقتنو المساكن على السواء.(**الفقرة الثانية**)

المطلب الأول: أزمة السكن وأسباب تفاقمها

تعد أزمة السكن في المغرب من أعنف الأزمات في المنطقة، سواء على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي، كما أن برنامج الحد من الأزمة دائما ما يتصدر البرامج الحكومية في جل الحكومات المتعاقبة، وما بين تلك الحكومة وذاك البرنامج تضيع أحلام الشباب في الحصول على سكن قار ولائق، وعليه، فسنتطرق في هذه الفقرة إلى إبراز أهم مظاهر الأزمة (**أولا**) على أن نتناول أسباب تفاقمها (**ثانيا**).

[1] نظر موقع Le 360 على الرابط التالي: https://shorturl.at/BxhH9 اطلع عليه بتاريخ 31 دجنبر 2024، على الساعة 14:16

❖ أولا : مظاهر أزمة السكن

في ظل الحديث عن الأزمة المذكورة أعلاه، فإن عمرها يعود إلى عدة عقود، وهي متنوعة ولها أشكل عدة[1]، إلا أنها مع الأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي تمر منها دول العالم ازدادت حدتها، وتراجعت الحلول الموعود بها للتخفيف منها خطوة إلى الخلف.

ومن أبرز مظاهر أزمة السكن نجد بالأساس عدم مسايرة العرض الموجود للطلب المتنامي بفعل النمو الديمغرافي المتسارع حيت يشهد المغرب وتيرة تمدن متسارعة، وبحسب تائج الإحصاء العام للسكان والسكنى ٢٠٢٤ فإن نسبة التمدن ارتفعت إلى ٦٢.٨٪ في ٢٠٢٤ مقارنة بـ ٦٠.٤٪ في ٢٠١٤[2].

❖ ثانيا : أسباب أزمة السكن

إذا كانت أزمة السكن من القضايا الاجتماعية الشائكة والتي تحظى بدرجة عالية من الاهتمام، كان ولابد من الغوص في جذورها وأسباب تفاقمها، هذه الأسباب والعوامل متنوعة ومختلفة ويمكن اجمالها كالتالي :

عطفا على ما سبق فالسوق العقارية في المغرب تواجه صعوبات كبيرة، إذ تشير بعض التقارير[3] إلى أن أسعار العقارات ارتفعت بنسبة ٠.٨ خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٤، مما جعل السكن اللائق حلما بعيد المنال للكثيرين. وتُعزى هذه الزيادة إلى عوامل عدة، منها النمو الحضري السريع، حيث أشار تقرير الإحصاء العام إلى أن سبع مدن كبرى تستقطب حوالي ٤٠٪[4] من سكان البلاد. بالإضافة إلى ذلك، أدت السياسات المالية الموجهة نحو الاستثمار العقاري إلى زيادة المضاربات، مما ساهم في تضخيم الأسعار.

---

[1] عبد الحفيظ تعموتي، السياسة السكنية بالمغرب، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في القانون العام، المدرسة الوطنية للإدارة، الرباط 1997، ص،85.

[2] نتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى، أطلع عليه بتاريخ 24 دجنبر 2024 داخل موقع المندوبية السامية للتخطيط ttps:// shorturl.at/2unz6

[3] أعلن بنك المغرب ارتفاعا في أسعار العقارات في البلاد بنسبة 0.8 بالمئة خلال الربع الأول من العام الجاري، مقارنة مع الفترة نفسها من العام الماضي.
وقال البنك والوكالة الوطنية للمحافظة العقارية في بيان مشترك، إن "مؤشر أسعار الأصول العقارية سجل ارتفاعا نسبته 0.8 بالمئة برسم الفصل الأول من 2024 على أساس سنوي".
وأوضح البيان أن "النمو يشمل ارتفاعات في أسعار العقارات السكنية 0.7 بالمئة، وأسعار البقع (القطع) الأرضية 1.2 بالمئة، وركود أسعار العقارات المعدة للاستعمال المهني مقارنة بالفصل الأول من سنة 2023".

[4] بحسب المندوبية، تضم المدن السبع الكبرى 37,8% من السكان الحضريين، موزعين على التوالي بين الدار البيضاء بـ3 ملايين و236 ألف نسمة، وطنجة بمليون و275 ألف نسمة، وفاس بمليون و183 ألف نسمة، ومراكش بمليون و15 ألف نسمة، وسلا بـ945 ألف نسمة، ومكناس بـ562 ألف نسمة، والرباط بـ516 ألف نسمة.

بالإضافة إلى مساهمة المضاربين في تعقيد السياسة السكنية، وذلك بسعيهم لتحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح، في غياب تدخل شديد اللهجة لضبط السوق العقارية والتحكم فيها[1].

وغير بعيد عن هذا الإطار فقد ساهم قانون التعمير كذلك في هذه الأزمة، حيث أن المناطق الخاضعة لوثائق التعمير يكون ثمنها مرتفعا مقارنة بنظيرتها غير الخاضعة[2].

وفي الحقيقة فإذا كان التمويل يعتبر من أهم الوسائل اللازمة لإنجاز البرامج والأهداف المسطرة من قبل السلطات العمومية، فهو بدوره يعاني من عدة مشاكل مستعصية.

وبالرجوع إلى الواقع المعاش فالتمويل العقاري غارق بدوره في دوامة من المشاكل التي جعلته يفقد بوصلته التنموية، حيث أن تعقد مسطرة الحصول على القروض السكنية وما تفرضه المؤسسات الائتمانية من عوائق إضافية كارتفاع نسبة الفائدة[3]، فهي تثقل كاهل العميل، الذي يشكل الحلقة الأضعف في العلاقة التعاقدية، كل هذه العوامل ساهمت بشكل كبير في عدم تأدية التمويل العقاري للدور المنوط به.

بالإضافة إلى ذلك، ساهمت مجموعة من الثغرات التي تعتري التنظيم القانوني المتعلق بالسياسة التمويلية في نشوء أزمة السكن، لاسيما فيما يتعلق بالجانب الجبائي، فبالرغم من كون السياسة الجبائية في المجال العقاري عرفت تطورا ملحوظا في الآونة الأخيرة إلا أن الوعاء الجبائي العقاري ما زال يتنوع ما بين الضريبة الحضرية، والضريبة على القيمة المضافة ورسوم التسجيل وغيرها[4].

المطلب الثاني: برامج الحد من الأزمة

أدت أزمة السكن التي اجتاحت المغرب إلى ظهور أوضاع عمرانية لا تواكب رغبات الدولة المغربية الحديثة في عصرنة قطاعها السكني ومواجهة تحديات القرن الواحد والعشرين، الشيء الذي دفع هذه الأخيرة إلى التدخل في قطاع الإسكان والتعمير لمحاولة حل الأزمة، فاتخذ تدخلها هذا عدة أشكال[5] من بينها، برنامج المخطط الخماسي، وبرنامج مدن بدون صفيح، ثم أخيراً برنامج الدعم المباشر للسكن، وفي ظل هذا

---

[1] من أجل بيان تأثير المضاربة انظر الهادي مقدادي، السياسة العقارية في ميدان التعمير والسكنى، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء 2000، ص 90.

[2] عبد الحق صافي، الملكية المشتركة للعمارات والدور المقسمة الى شقق أو طبقات أو محلات، مطبعة النجاح الجديدة، 2009، ص، 18.

[3] مقال منشور بمجلة انفو سوسيال الإلكترونية بتاريخ 2 أكتوبر 2024، تاريخ الاطلاع 28 دجنبر 2024، على الساعة 14: 30، للاطلاع على المقال المرجو زيارة الرابط التالي: https://shorturl.at/ZbIbB

[4] الهادي مقدادي، السياسة العقارية في ميدان التعمير والسكنى، مرجع سابق، ص، 249.

[5] إدزني عبدالعزيز، السكن بالمغرب بين إرادة المشرع وإكراهات الواقع، المجلة المغربية للدراسات القانونية والقضائية، العدد 12، 2016، ص، 138.

الوضع، برزت الحاجة إلى وجود استراتيجيات وبرامج حكومية فعالة للحد من الأزمة، وتوفير مشاريع إسكانية تناسب مختلف شرائح المجتمع.

❖ **أولا: المخطط الخماسي ٢٠٠٠-٢٠٠٤**

بفعل المشاكل التي تعترض القطاع العقاري، وكذا الإكراهات التي تواجهه، وباعتباره من أهم وسائل رفع قاطرة التنمية في البلاد، فقد تدخلت الدولة بمختلف أجهزتها اللحد من هذه المشاكل، وانفتحت على مخططات عدة عبر مراحل مختلفة، ومن بين أبرز المخططات المعتمدة نجد المخطط الخماسي (٢٠٠٠-٢٠٠٤) والذي يعد آخر مخطط تنهجه الدولة وراهنت من خلاله على التخفيف من حدة أزمة السكن، وتجاوز الإختلالات التي عرفتها البرامج والمخططات السابقة.

فبخصوص مجال السكن غير اللائق فقد اتجه المخطط الخماسي إلى الشروع في عدة برامج تهم تجهيز ضواحي المدن والمناطق القروية تدريجيا وقد خصص لهذا البرنامج اعتمادا ماليا قدر ب ١٤٧ مليون درهم[1].

ومن جهة أخرى فإن المخطط السالف الذكر خصص له صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية غلافا ماليا قدره ١.١٠٠ مليون درهم، من أجل إنجاز ١١٥٠١ مسكن، منها ٩٢٣٥ وحدة سكنية لإعادة إسكان قاطني أحياء الصفيح، وفي المجال القروي فقد اتجهت الحكومة إلى اعتماد برنامج للسكن القروي قوامه تنمية أقطاب حضرية متوسطة، عبر إنجاز برنامج للسكن في المناطق النائية، من أجل التحكم في الهجرة القروية التي تؤدي إلى مشاكل عدة كما سبق بيانه[2].

ثانيا: السكن الاجتماعي كآلية لتدعيم الحق في السكن

على مدى عقود من الزمن، أطلق المغرب سياسة استباقية لمحاربة السكن غير اللائق من جهة، ولمواجهة الطلب الجديد من طرف الفئات الاجتماعية ذات الدخل المحدود من جهة أخرى.

وهكذا، فقد أصبح إنعاش السكن الاجتماعي هاجسا دائما للسلطات العمومية وأولوية حكومية فيما يتعلق بالإسكان.

---

[1] جواد اعبوبو- التمويل العقاري في مجال السكن في المغرب، رسالة لنيل دبلوم الماستر في القانون الخاص، ماستر الدراسات العقارية- جامعة عبد المالك السعدي، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية طنجة، السنة الجامعية 2015/2016، ص، 84.

[2] للمزيد من التفاصيل يراجع التصريح الكامل للسيد الوزير الاول عبد الرحمن اليوسفي أمام مجلس النواب حول حصيلة الحكومة، غشت 2002، منشور بالمجلة المغربية للتدقيق والتنمية، عدد خاص، 15 دجنبر،2002 ص، 15

ولهذه الغاية شرعت الدولة في إعداد برامج للسكن الاجتماعي على نطاق واسع عن طريق تشجيعها ودعمها من خلال اتخاذ مجموعة من الإجراءات التحفيزية لفائدة كل من المنعشين العقاريين والمقتنين، هذا التدخل في قطاع السكن ليس حديث العهد[1]، فمنذ أكثر من عشرين سنة والسياسات الحكومية تقوم بإحداث برامج وخلق آليات لمحاولة إيجاد حلول للمشاكل التي يتخبط فيها هذا القطاع بشكل عام، والسكن الاجتماعي بشكل خاص.

وقد كان هذا التدخل في البداية، في أوائل الثمانينات، يتم بشكل مباشر من خلال المؤسسات العمومية التي كانت تحت وصاية الوزارة المكلفة بالسكنى، وذلك عن طريق تهييئ بقع أرضية اقتصادية مخصصة للسكن، ثم بطريقة غير مباشرة في إطار قانون المالية لسنة ١٩٩٩–٢٠٠٠، والذي أثار أول مرة مفهوم السكن الاجتماعي، على شكل سكن مدعم من طرف الدولة.

ومنذ ذلك الحين، توالت الآليات والتعديلات التي زكت طابع دعم الدولة من أجل تطوير عرض السكن الاجتماعي.

وفي نفس الإطار، وبموجب قانون المالية لسنة ٢٠٠٨، تم إحداث آلية مخصصة لتطوير عرض سكني بقيمة ١٤٠ ألف درهم[2] خلال الفترة الممتدة ما بين سنتي ٢٠٠٨ و ٢٠١٢، **(أولا)** ثم تلاه إحداث آلية أخرى لدعم إنتاج سكن اجتماعي بمواصفات مختلفة لا تتجاوز قيمته ٢٥٠ ألف درهم. **(ثاني)**

ثالثا: برنامج السكن ذي التكلفة المنخفضة ١٤٠.٠٠٠ درهم

منذ سنة ٢٠٠٨، تم إطلاق برنامج السكن ذي التكلفة المنخفضة ١٤٠ ألف درهم، وفي إطار تحقيق الهدف الذي أطلقته الدولة المتمثل، في إنتاج ١٣٠ ألف وحدة سكنية ذات قيمة عقارية مخفضة[3] خلال الفترة الممتدة ما بين سنتي ٢٠٠٨ و ٢٠١٢، فقد تم، بتاريخ ٢٩ مارس ٢٠٠٨، إبرام عقد شراكة بين مجموعة العمران والدولة، وقد نصت هذه الاتفاقية على التزام شركات العمران التابعة للمجموعة بإنجاز ما مجموعه ١٢٩.١٣٨ وحدة سكنية خلال نفس الفترة.

وذلك إما بطريقة مباشرة أو بشراكة مع المنعشين العقاريين الخواص، ومن أجل الاستفادة من الاعفاءات الضريبية، فقد تم إلى حدود نهاية سنة ٢٠١٦، إبرام ٧١ اتفاقية بين الوزارة المكلفة بالسكنى والمنعشين

---

[1] عبد الله إسماعيل، السكن الاجتماعي بالمغرب، مقال منشور بالمجلة المغربية للاقتصاد والاجتماع، العدد 2000 ،7، ص، 230.

[2] السكن الاجتماعي، ورش اجتماعي وعمراني كبير، منشورات وزارة الاسكان والتعميروالتنمية المجالية، سنة 2008، ص، 2

[3] التقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات برسم سنتي 2016 و2017، الجزء الأول، ص، 221

العقاريين العموميين والخواص من أجل إنجاز ٢٩.٥٩٦ وحدة سكنية في المجال الحضري[1]، و ٥.١٤٠ أخرى في المجال القروي، كما تم إبرام ٢٧ اتفاقية مع شركات العمران من أجل إنجاز ١١.٨٦٧ وحدة في المجال، الحضري و ٨٢٧ وحدة في المجال القروي، يمثل ما مجموعه ١٢.٦٩٤ وحدة سكنية.

وبغض النظر على الفترة المحددة لهذا المنتوج بين سنتي ٢٠٠٨ و ٢٠١٢، فقد عرفت وتيرة إبرام الاتفاقيات تغييرات واضحة، إذ بعد الارتفاع الذي شهدته سنتي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠، سجلت هذه الوتيرة تراجعا ملحوظا سنة ٢٠١١.

ويظهر توزيع الوحدات السكنية حسب تقدم الأشغال والجهات تمركزا جهويا قويا للوحدات المنجزة أو التي توجد في طور الإنجاز، حيث ترتكز ٩١٪ من الوحدات السكنية المنجزة في جهات فاس–مكناس بنسبة ٢٧٪، وسوس ماسة ٢٢٪ والدار البيضاء–سطات ١٧٪، ومراكش– آسفي ١٦٪، وجهة الشرق ٩٪.

رابعا : برنامج السكن ذي التكلفة ٢٥٠.٠٠٠

وفي هذا السياق، فإن برنامج السكن الاجتماعي ٢٥٠.٠٠٠ درهم الذي انطلق بموجب قانون المالية لسنة ٢٠١٠ موجه لشريحة كبيرة من السكان، يهدف إلى إنتاج ٣٠٠.٠٠٠[2] وحدة سكنية لفائدة ٥.١ مليون نسمة خلال الفترة الممتدة بين ٢٠١٠–٢٠٢٠ ؛ أي باستثمار إجمالي قدره ٦٠ مليار درهم يمكن من إحداث ١٦٠.٠٠٠ منصب شغل أي ١٦.٠٠٠ منصب سنويا[3].

ومن أجل ضمان إنعاش هذا البرنامج، تم وضع مجموعة من التدابير لصالح المقتنين والمنعشين العقاريين، وهي كالتالي :

* تعريف جديد للسكن الاجتماعي من خلال اعتماد ثمن بيع لا يتجاوز ٢٥٠.٠٠٠ درهم دون احتساب الضريبة على القيمة المضافة ومساحة تتراوح ما بين ٥٠ و ٨٠ متر مربع.

* منح دعم مالي مباشر من طرف الدولة لمقتنيي السكن الاجتماعي، متمثلاً في أداء مبلغ الضريبة على القيمة المضافة بخصوص سكناهم الرئيسية موضوع العقد الذي يبرم بصفة إلزامية من طرف موثق.

---

[1] السكن الاجتماعي، ورش اجتماعي وعمراني كبير، مرجع سابق، ص، 8

[2] دليل السكن الاحتماعي، ب 250.000 صادر من طرف وزارة السكنى والتعمير والتنمية المجالية، سنة 2011، ص، 4

[3] التقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات برسم سنتي 2016 و2017، الجزء الأول، ص، 220

* ربط الاستفادة من الدعم المالي بالتزام المقتني بتخصيص السكن الاجتماعي المقتنى لسكناه الرئيسية لمدة أربع سنوات مع تقييد رهن لفائدة الدولة[1].

* تعديل دفتر التحملات الخاص بالسكن الاجتماعي عبر سن مقتضيات جديدة كفيلة بضمان جودة وسلامة البناء.

* اعتماد السلامة والتدبير الجيد للورش، العمل بدفتر الورش، اللجوء إلى مكاتب المراقبة التقنية، ضمان صيانة المباني وتوفير شروط النجاعة الطاقية.

* إعفاء المنعشين العقاريين من الضريبة على الشركات أو الضريبة على الدخل ومن واجبات التسجيل والتمبر وذلك بمقتضى اتفاقية مبرمة مع الدولة يكون الغرض منها بناء ما لا يقل عن ٥٠٠ سكن خلال فترة أقصاها خمس ٥ سنوات.

وقد تم تقدير الآثار الاقتصادية لبرنامج السكن الاجتماعي وفق طريقة تعتمد على جدول موارد واستخدامات المحاسبة الوطنية والذي ينشر سنويا من طرف المندوبية السامية للتخطيط في ٢٠ فرعا و ٢٠ منتجا.

ومن ثم فقد بلغ الإنتاج الإجمالي المعادل للمساكن ٤٧٢.٩٧٢ وحدة وحسب ثمن الاقتناء فإن ذلك يعادل ١١٨.٢ مليار درهم بالنسبة لبرنامج السكن الاجتماعي[2].

يضاف إلى المساكن قيمة المحلات التجارية ليصل حجم الاستثمار الإجمالي للبرنامج إلى ٥.١ مليار درهم[3].

خامسا : الدعم المباشر للسكن

يعد برنامج الدعم المباشر للسكن، من البرامج الجديدة للمساعدة في مجال السكن التي تهدف إلى تسهيل ولوج الطبقات الاجتماعية ذات الدخل المنخفض، والطبقة المتوسطة إلى السكن، وتقليص العجز السكني، وتسريع وتيرة استكمال برنامج "مدن بدون صفيح".

وعليه، فإن الدعم المذكور أعلاه والذي جاء كبرنامج مكمل لباقي الإجراءات السابقة لا يمكن الاستفادة منه إلا بشروط :

---

[1] دراسة حول تقييم برنامج السكن الاجتماعي 250.000 وبرنامج السكن المنخفض التكلفة 140000، ص، 3

[2] التقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات برسم سنتي 2016 2017، الجزء الأول، ص، 229

[3] دراسة حول تقييم برنامج السكن الاجتمتعي 250.000 وبرنامج السكن المنخفض التكلفة 140.000، ص، 6

- الجنسية المغربية؛
- عدم ملكية عقار مخصص للسكن؛
- عدم الاستفادة من أي إعانة أو امتياز ممنوح من طرف الدولة في مجال السكن؛
- عقد الوعد بالبيع محرر من لدن موثق؛
- رخصة السكن ابتداء من فاتح يناير ٢٠٢٣ وأن يتكون من غرفتين على الأقل وأن يكون موضوع بيع أول*.
- عقد بيع نهائي موقع أمام الموثق يشير إلى التزام المشتري بما يلي:
- تخصيص السكن لمقر الإقامة الرئيسي لمدة خمس (٥) سنوات* من تاريخ إبرام عقد البيع النهائي؛
- وضع رهن عقاري من الدرجة الأولى أو الثانية لفائدة الدولة ضمانًا لاسترداد المساعدة الممنوحة في حالة الإخلال بالالتزام المذكور[1].

من أجل الاستفادة من الدعم المباشر للسكن، من اللازم بداية إنشاء حساب على البوابة[2]، ثم إيداع طلب الاستفادة من الدعم المباشر للسكن والتوصل بإشعار بالموافقة الأولية على الطلب، واستكمال عملية طلب الدعم المباشر للسكن عن طريق موثق (ة)، ثم الرد النهائي على الطلب[3].

عطفا على ما سبق، يمكن القول أن كل هذه البرامج لا يمكن أن تؤدي وظيفتها إلا بوجود تمويل عقاري مستدام، وهو ما يصطدم مع وجود الكثير من الراغبين في السكن لا يريدون التعامل مع البنوك التقليدية، ولهذا وبمجرد دخول البنوك التشاركية للمغرب فقد أتاحت لشريحة واسعة من المواطنين فرصة امتلاك عقارات خاصة، وبالتالي التخفيف من أزمة السكن من خلال تقديم حلول تمويلية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

وهو المقتضى الذي سنناقشه في المبحث الثاني من هده الدراسة.

---

[1] انظر موقع وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة على الرابط التالي: http://surl.li/ykkqth، اطلع عليه بتاريخ 31 دجنبر 2024، على الساعة 35: 13

[2] تم إحداث المنصة الرقمية «دعم سكن» رهن إشارة جميع المواطنين المغاربة المقيمين في المغرب أو في الخارج الراغبين في امتلاك سكن رئيسي بالمغرب. هذه المنصة تمكن من إيداع طلبات تسجيل المواطنين، تتبع مراحل ملفهم وطلب المعلومات حول هذا البرنامج.

[3] انظر موقع الحكومة المغربية على الرابط التالي: https://shorturl.at/yRyvc، اطلع عليه بتاريخ 31 دجنبر 2024، على الساعة 40: 13

المبحث الثاني : المرابحة العقارية ودورها في تعزيز استدامة القطاع السكني

بالنظر إلى بنية المجتمع المغربي المسلم، فإن شريحة مهمة منه كانت تنتظر بزوغ فجر التمويل التشاركي، وهي على استعداد تام للتعامل مع المؤسسات الممثلة له.

وعلى هذا الأساس ووفق تجربة أجرتها مؤسسة الاستشارات المتخصصة في التمويلات الإسلامية المعروفة اختصارا ب "ايفاس" أن ٩٧٪ من المغاربة مهتمون بالخدمات المالية الإسلامية، وأن ٧٠٪ مستعدون للانخراط في هذه الخدمات في حالة اطمئنانهم بأن هذه الخدمات تتوافق مع الشريعة الإسلامية[1].

وإذا كان عقد المرابحة من أهم العقود التي يمكن من خلالها تمويل العقارات السكنية، فإنه هذا العقد له عدة ضوابط وجب أن تكون متوفرة لكي ينتج اثاره؛ كالعلم بثمن الشراء وتحديد هامش الربح، بالإضافة إلى تملك البنك للعقار قبل بيعه.

تمر المرابحة للآمر بالشراء بعدة مراحل وإجراءات قبل إبرامها، تبدأ من الوعد إلى المعاقدة، ويتم ذلك عن طريق طلب العميل الأمر بالشراء، شراء العقار موضوع البيع مرابحة، مرورا بدراسة الطلب دراسة مستفيضة من جميع جوانبه وحيثياته، **(الفقرة الأولى)** ووصولا إلى شراء البنك للعقار وتملكه تملكا حقيقيا أو حكميا عن طريق استلام الوثائق والمستندات الخاصة بالعقار، وأخيرا إبرام العقد النهائي بين البنك والعميل الآمر بالشراء وتسلم هذا الأخير للعقار موضوع البيع **(الفقرة الثانية)**

المطلب الأول : الإجراءات العملية في مرحلة الوعد

تعتبر مرحلة الوعد بداية عملية المرابحة للآمر بالشراء، ومقتضى هذه المرحلة أن يتقدم الزبون بطلب إلى البنك من أجل شراء عقار معين المحل والصفة، وبعد دراسة المؤسسة البنكية لهذا الطلب دراسة معمقة واطلاعها على جميع البيانات المضمنة فيه، بعد ذلك يقوم البنك بالموافقة على طلب الزبون **(أولا)** ويتم توقيع عقد الوعد بالبيع بين المصرف والعميل والاتفاق على شروط العقد **(ثانيا)**

❖ أولا : طلب الشراء

يعتبر طلب شراء العقار أول خطوة في مسار عقد المرابحة، حيث يقوم العميل بتقديم طلب إلى المؤسسة البنكية من أجل شراء عقار وفق مواصفات معينة يختارها بشكل دقيق، لكن الواقع العملي للإجراءات

[1] زان مريم. المنتوجات التشاركية كحل لإنعاش سوق السكن بالمغرب، المجلة المغاربية للرصد القانوني والقضائي، العدد 3، 2020، ص، 100

العملية في بيع المرابحة يحيل إلى أن عملية طلب الشراء تتم وفق نموذج معد مسبقا من طرف المؤسسة الائتمانية، ويسمى الرغبة بالشراء، هذا الأخير يأتي مضمنا ببيانات عدة من قبيل[1]:

- ✓ مواصفات العقار المطلوب شراؤه.
- ✓ الثمن الأصلي لهذه العقار في ضوء المعلومات المتاحة.
- ✓ بعض المستندات والمعلومات المتعلقة بالآمر بالشراء.
- ✓ شروط التسليم.
- ✓ مكان التسليم.
- ✓ هامش الجدية لضمان جدية الآمر بالشراء.
- ✓ طريقة سداد قيمة المبيع.
- ✓ وكذلك الضمانات المقدمة من طرف العميل.

وبعد تقديم طلب من العميل إلى البنك من أجل شراء وتملك عقار موصوف تأتي المرحلة اللاحقة والمتعلقة بدراسة هذا الطلب، حيث يقوم البنك بدراسة هذا الطلب بشكل دقيق ومستفيض[2] مع التحقق من المعلومات المتعلقة بشخصية الآمر بالشراء، كالاستعلام عنه من حيث سمعته ومعاملاته ومدى وفائه بالتزاماته مع البنوك التي يتعامل معها، وهل اتخذت ضده إجراءات قانونية من عدمه.

كذلك يقوم البنك بالتأكد من كل الجوانب المرتبطة بالعقار من حيث نوعه والمنطقة التي يوجد فيها، بالإضافة إلى دراسة عروض المستثمرين في المجال العقاري وتكلفة اقتناء العقار المطلوب شراؤه.

مع التأكد من مدى توافق الطلب مع السياسة الائتمانية للبنك وكذلك مدى استكماله لمتطلبات الدراسة الائتمانية[3].

بعد ذلك يقوم البنك التشاركي بدراسة كيفية أداء الأقساط شأنه في ذلك شأن البنك التقليدي، لأن هذه العملية تدخل في إطار السياسة الائتمانية، غير أن ما يميز التمويل التشاركي هو تركيزه على الجانب الشرعي وحرصه على عدم وجود موانع شرعية تتعارض مع منح التمويل، كتخصيص السكن المطلوب

---

[1] عبد المهيمن حمزة، النظام القانوني للقروض البنكية العقارية المخصصة للسكن، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون الخاص، بنية الدراسات القانونية المدنية والعقارية والأعمال، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية طنجة 2012/2013، ص، 527

[2] امحمد القباج، البنوك الاسلامية ودورها في التمويل العقاري، رسالة لنيل دبلوم الماستر في القانون الخاص، ماستر الدراسات العقارية، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة عبد المالك السعدي طنجة، الموسم الجامعي 2015/2016، ص، 107

[3] ينبغي أن نشير إلى أن هذه الدراسة ليست خاصة بمنتجات البنوك التشاركية فقط، فهي معتمدة من قبل البنوك التقليدية والتشاركية على سواء، لأنها تدخل في إطار السياسة الائتمانية.

تمويله لإقامة أنشطة غير مباحة شرعا[1]، خاصة وإذا علمنا أن بيع المرابحة من البيوع التي تشترط حلية المحل.

وعموما فإن مسألة الدراسة تنصب على ما يلي:

١– سلامة البيانات المقدمة من العميل سواء عن نفسه أو البضاعة موضوع الصفقة أو المورد.

٢ – دراسة سوق السلعة حتى يضمن إمكانية تسويقها في حالة نكول العميل عن الشراء.

٣ – التأكد من أن الطلب يدخل فعلا ضمن نشاط العميل حتى لا تكون العملية ستارا لحصوله على مبلغ الصفقة.

٤ – التأكد من أن العملية تتفق والأغراض التي يمولها البنك.

٥ – التأكد من أن العملية تتفق وأحكام الشريعة الإسلامية والقوانين السائدة.

٦ – دراسة الحالة المالية للعميل للتأكد من قدرته على سداد الثمن.

٧ – بيان تكلفة العملية بالتفصيل.

٨ – تحديد نسبة الربح طبقا لنوع السلعة وأجَل السداد.

٩ – تحديد الأسلوب المقترح لتنفيذ العملية من حيث كيفية دفع الثمن للموردين وتحصيله من العميل.

١٠– تحديد الضمانات المقترحة لضمان حق البنك في تحصيل الثمن في ضوء حالة العميل وقيمة الصفقة[2].

❖ ثانيا: توقيع عقد الوعد بالشراء

تنبغي الإشارة الى أن البنوك التشاركية تتعامل ببيع المرابحة المركبة على أساس الإلزام بالوعد لكل من الآمر بالشراء والبنك التشاركي. فالآمر بالشراء ملزم بشراء العقار الذي أمر به إذا اشتراه البنك التشاركي، وهذا الأخير ملزم ببيعه هذا العقار إذا اشتراه[3].

---

[1] علي عثمان حامد الجعلي، الرقابة الشرعية والمصرفية على المصارف الاسلامية- مصرف التضامن السوداني نموذجا، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون الخاص، جامعة الحسن الثاني، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية عين الشق الدار البيضاء، الموسم الجامعي 2005/2006، ص،242

[2] نادية بنعجان، الجوانب القانونية لعقد المرابحة، رسالة لنيل دبلوم الماستر في القانون الخاص، ماستر المدني والأعمال، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة عبد المالك السعدي طنجة، الموسم الجامعي 2011/2012، ص 65

[3] عائشة الشرقاوي المالقي، البنوك الإسلامية التجربة بين الفقه والقانون والتطبيق، المركز الثقافي العربي، الطبعة الاولى 2000. ص، 308

فبالنسبة للأساس القانوني للوعد بالتعاقد فالنظرية العامة للالتزام تميز بين الاتفاقات المنشأة بناء على إرادتين أو أكثر كما هو الشأن بالنسبة لعقدي البيع والكراء، ونظيرتها الناجمة عن إرادة منفردة والتي نذكر منها الوعد بالبيع أو بالشراء.

والأصل في الالتزام الناتج عن إرادة منفردة أنه ملزم لمن صدر عنه بمجرد وصوله إلى علم الملتزم له، كما يستشف من مقتضيات الفصل ١٨ من قانون الالتزامات والعقود المغربي[1] التي نصت على ما يلي: "الالتزامات الصادرة من طرف واحد تلزم من صدرت منه بمجرد وصولها إلى علم الملتزم له".

وقد أجمعت مختلف التوجهات القانونية المقارنة على أن الوعد الذي ينتقل إلى طور التحقيق بالالتزام يصبح وعدا ملزما لا محالة ابتداء من تاريخ وصوله إلى علم الموعود له.

غير أنه، وعلى خلاف ذلك، انفرد القانون المغربي بربط القوة الملزمة للوعد الأحادي الصادر عن العميل، بامتلاك البنك للمعنى محل الوعد وليس بمجرد تحقق العلم به، بمعنى أنه حق للواعد التراجع عن وعده طالما أن البنك لم يقتنِ العقار موضوع عقد المرابحة للآمر بالشراء وذلك تطبيقا للمقتضيات المنصوص عليها في المادتين ١١ و ٢٤ من منشور والي بنك المغرب المتعلق بالمواصفات التقنية لمنتجات المرابحة والإجارة والمشاركة والمضاربة والسلم وكذا كيفيات تقديمها إلى العملاء[2]، بحيث نصت هاتين المادتين على إمكانية أن يسبق عقد المرابحة وعد أحادي بالشراء صادر عن العميل ملزم له بمجرد امتلاك البنك للعقار[3].

ويمكن إجمال الضوابط القانونية الخاصة والعامة اللازمة لصحة الوعد الأحادي بالتعاقد الصادر عن الزبون في إطار صيغ المرابحة، في النقاط التالية

١– أن يصدر الوعد الأحادي عن إرادة صحيحة وجدية ترمي إلى إنشاء الالتزام بالشراء.

٢– أن يكون الواعد متمتعا بالأهلية القانونية التامة للالتزام.

---

[1] نص المشرع في الفصل 14 من نفس هذا القانون على أن مجرد الوعد لا ينشئ التزاما فلا خلاف في ذلك لأن الوعد المجرد لا التزام فيه فهو محض كلام.

[2] وهو المنشور الذي كان موضوع قرار لوزير الاقتصاد والمالية المغربي رقم 339,17 صادر في 19 من جمادى الأولى 1438 فبراير 2017 بالمصادقة على منشور والي بنك المغرب السالف الذكر رقم 1/و/17 الصادر بتاريخ 27 يناير 2017، منشور 17 بالجريدة الرسمية للمملكة المغربية عدد 6548 الصادرة بتاريخ 3 من جمادى الآخرة 1438 هجرية 2 مارس 2017، ص.579

[3] عادل هلول، الوعد في بيع المرابحة للآمر بالشراء، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد 124، أكتوبر 2022، ص، 69

٣– أن يقترن بالوعد سبب حقيقي، بحيث يتعين أن يكون الدافع إلى التصرف مشروعا غير مخالف لأحكام الشريعة الإسلامية والنظام العام والقانون، كما يجب أن يرد على شيء محقق يصلح لأن يكون محلا للالتزام.

٤– أن يحدد الوعد مواصفات العين موضوع المرابحة وكذا كيفيات وأجل وضعها من طرف البنك رهن تصرف العميل[1].

أما بالنسبة لآراء الفقهاء حول إلزامية الوعد من عدمه فقد انقسم الفقه الحديث في هذا الخصوص إلى رأيين:

الرأي الأول: الوعد ملزم للمصرف وغير ملزم للآمر بالشراء:

وأنصار هذا الرأي هم الدكتور صديق الضرير، والدكتور رفيق المصري، والدكتور حسن عبد الله الأمين، والدكتور محمد سليمان الأشقر[2] فيقولون: "إن هذا الوعد ملزم للبنك أو المؤسسة الإسلامية، وغير ملزم للعميل الآمر بالشراء؛ فهذا الأخير بالخيار عندما يعرض عليه البنك السلعة، فإن شاء اشتراها، وإن شاء تركها، أما مؤسسة التمويل فهي ملتزمة ببيع السلعة للآمر بالشراء إذا رغب فيها[3].

الرأي الثاني: إلزامية الوعد للطرفين:

ويتزعم هذا الاتجاه نفر من المخلصين لنشاط المصارف الإسلامية، والعاملين في هيئات الرقابة الشرعية التابعة لهذه المصارف، وغيرهم من الساعين إلى استكمال هذه المصارف لمسيرتها.

وفي مقدمة هؤلاء فضيلة الشيخ بدر متولي عبد الباسط، والدكتور يوسف القرضاوي، وهيئة الرقابة الشرعية ببنك فيصل الإسلامي المصري[4].

ويرى أنصار هذا الرأي أن هذا الوعد ملزم للطرفين قضاء طبقا لأحكام المذهب المالكي وخاصة ابن شبرمة، وهو ملزم للطرفين ديانة طبقا لأحكام المذاهب الأخرى، وما يلزم ديانة يمكن الإلزام به قضاء إذا اقتضت المصلحة ذلك وأمكن للقضاء التدخل فيه[5].

---

[1] ريمون يوسف فرحات، المصارف الاسلامية، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الاولى 2004، ص، 140

[2] محمد أحمد سراج، المصرفية الاسلامية الازمة والمخرج، دار الثقافة القاهرة-198، ص، 34.

[3] عامر باسم، الوعد الملزم فى العقود المصرفية وعلاقته بالمخاطرة: دراسة على عقدي بيع المرابحة للآمر بالشراء والمشاركة المنتهية بالتمليك، مجلة الهداية، المجلد41، العدد 355، 2019، ص، 113

[4] محمد أحمد سراج، المصرفية الاسلامية الازمة والمخرج، دار الثقافة القاهرة 1989، ص، 339

[5] عامر باسم، الوعد الملزم فى العقود المصرفية وعلاقته بالمخاطرة، مرجع سابق، ص، 113

المطلب الثاني : الخطوات العملية في مرحلة التعاقد

يعتبر انتهاء مرحلة المواعدة بداية مرحلة جديدة يتم فيها التعاقد بين البنك والمستثمر العقاري كخطوة أولى، (**أولا**) تليها فيما بعد آخر خطوة والمتمثلة في بيع المؤسسة البنكية للعقار الموصوف مرابحة للعميل الآمر بالشراء (**ثانيا**)

❖ **أولا : مرحلة الشراء الأولي**

بعد انتهاء الدراسة التي قامت بها المؤسسة البنكية وموافقتها على طلب الزبون والتوقيع على الوعد، يقوم البنك بالإجراءات اللازمة للحصول على العقار موضوع المرابحة، حيث يقوم البنك بالاتفاق مع المورد والذي غالبا ما يكون مستثمرا عقاريا من أجل شراء العقار المعين من قبل العميل، وبموجب هذه الاتفاقية يتم تملك العقار من قبل البنك على اعتبار أن المصرف يقوم بالشراء باسمه[1]، وتوقيع هذه الاتفاقية يكون بناء على الوعد الصادر من المشتري الذي طلب من المصرف شراء العقار له.

كذلك ومن أجل إتمام شرط ملكية البنك للعقار موضوع البيع مرابحة فيجب على المؤسسة البنكية أن تحوز هذا العقار وتتسلم مفاتيحه، والحيازة لا يشترط فيها أن تكون حقيقية، إذ بمجرد تسلم البنك للوثائق والمستندات الكتابية تصبح واقعة الحيازة فعلية، ويبقى على البنك أن يقوم بتقييد العقار في السجل العقاري فقط[2].

يتضح بناء على ما سبق، بأن البنك يجب أن يتملك السلعة وذلك بشرائها من البائع (المورد)، والشراء يتم عن طريق التعاقد بين الطرفين، إضافة إلى وجوب توافر الأهلية القانونية في الأطراف المتعاقدة، كما يتضح أيضا أن البائع سيتحمل المسؤولية عن أي خلل في المواصفات، أو أي عيوب قد تظهر في العقار، وقد تكون عيوب خفية، بمعنى أن البنك[3] له الحق في الرجوع مباشرة على البائع إذا ظهر أي عيب في السلعة التي قام العميل (المشتري) بشرائها، ففي حالة رجوع العميل على البنك سيكون للأخير الحق في الرجوع على البائع(المورد).

---

[1] زان مريم. المنتوجات التشاركية كحل لإنعاش سوق السكن بالمغرب، مرجع سابق، ص، 105

[2] محمد السطي، عقد المرابحة العقارية بين التنظيم القانوني والعمل البنكي، رسالة لنيل دبلوم الماستر في القانون الخاص ماستر العقار والتنمية، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة عبد المالك السعدي طنجة، الموسم الجامعي 2013/2014، ص، 75

[3] ينص الفصل 532 من ق ل ع على ما يلي: الضمان الواجب على البائع للمشتري يشمل أمرين:
أ - أولهما حوز المبيع والتصرف فيه، بلا معارض (ضمان الاستحقاق)؛
ب - وثانيهما عيوب الشيء المبيع (ضمان العيب).
والضمان يلزم البائع بقوة القانون، وإن لم يشترط، وحسن نية البائع لا يعفيه من الضمان.

❖ **ثانيا : مرحلة البيع النهائي**

من المعلوم في جميع البنوك أنه عندما يتم تملك البنك للعقار موضوع المرابحة، يقوم هذا البنك بمراسلة العميل الآمر بالشراء مطالبا إياه إتمام عقد البيع مرابحة حسب ما اتفق عليه الطرفان في عقد الوعد[1] .

كما يمكن للبنك والزبون أن يقوما بتعديل بنود العقد ومن ذلك نسبة الأرباح والمدة وغيرها، ويحتوي هذا العقد على ما يلي :

الأطراف : البنك التشاركي بصفته بائع، والعميل بصفته المشتري

- تاريخ ومكان إبرام العقد
- موضوع العقد .
- ثمن البيع الأصلي
- تحديد الربح
- قيمة التسبيق عند الاقتضاء
- القيمة الإجمالية المتبقية .
- طريقة سداد المبلغ بالأقساط سنويا أو شهريا .
- موعد استحقاق القسط الأول
- عدد الأقساط المتبقية وقيمة كل منها
- موعد الوفاء بقيمة القسط الأخير

وعندما يقوم الطرفان بإبرام العقد ويحوز العميل العقار موضوع المرابحة وذلك بتقييده في السجل العقاري باسمه فإنه يبدأ بأداء الأقساط التي اتفق على طريقة أدائها سابقا[2]، وإلى أن ينتهي العميل من أداء آخر قسط من العملية[3]، فيكون البنك حينئذ ملزما بالتشطيب على الرهن الرسمي الذي كان واقعا على العقار .

خاتمة : بعد فشل التمويلات العقارية التقليدية والتي أبانت عن قصورها في معالجة الأزمات التي تعترض القطاع العقاري، تدخلت الدولة بعدة برامج استعجالية للحد من الأزمة من قبيل : برنامج مدن بدون

---

[1] هشام أحمد عبد الحي، المصرف الاسلامي، أسسه،خدماته، واستثماراته، منشأة المعارف الاسكندرية، الطبعة 1، 2010، ص، 159

[2] عبد المهيمن حمزة، النظام القانوني للقروض البنكية العقارية المخصصة للسكن، مرجع سابق، ص، 99

[3] عائشة الشرقاوي المالقي، الوجيز في القانون البنكي، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الطبعة الثانية 2007، ص، 308

صفيح، وبرنامج السكن الاجتماعي بنوعيه، وبرنامج الدعم المباشر للسكن، إلا أن هذا التدخل لم يفِ بالغرض بفعل وجود بعض الصيغ الكلاسيكية القائمة على القروض، ولذلك كان لزاما على المشرع خلق صيغ وتطبيقات مستحدثة تساعد للحد من الأزمة المستشرية في المجتمع المغربي، وتجلى ذلك بإصدار قانون رقم ١٠٣.١٢ المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها، هذا المقتضى جاء بمنتجات بديلة تنصب على الدفع بواقع العقار في بلادنا، وتعتبر المرابحة العقارية كما نصت عليها المادة ٥٨ المنتج الأكثر استعمالا في الأوساط البنكية التشاركية وذلك راجع للمزايا التي لا تتوفر عليها باقي الصيغ، بالإضافة إلى كونها استجابة جزئية لمطلب شعبي قديم.

ومن خلال دراستي لهذا الموضوع وبناء على النتائج المستخلصة من البحث أقترح ما يلي:

- العمل على تنمية تجربة البنوك التشاركية، والوقوف في وجه العراقيل الموضوعة أمامها، والسعي إلى تطوير هذا النموذج البنكي في ضوء منظومة متكاملة تفعل على ظلها باقي الصيغ كالمشاركة، والإجارة، والاستصناع دون الاقتصار على المرابحة فقط.
- التأكيد على ضرورة تعزيز النشاط التمويلي التشاركي، عن طريق تطوير أفضل لشبكاته وحساباته المصرفية، بخلق ما يكفي من الودائع وإيجاد أدوات لإعادة التمويل الكافية، حتى يتأتى له فرض مكان خاص له في المنظومة البنكية المغربية التي تعيش تنافسا حادا.
- تكريس التنافسية بين المؤسسات البنكية التقليدية والمؤسسات البنكية البديلة مع مراعاة خصوصية العمليات المصرفية ذات الطابع التشاركي.

التسويق المصرفي الإسلامي بين الالتزام الشرعي والأسلوب الكمي

حم أحميتي فال
متخصص في البنوك الإسلامية

شكّل التسويق المصرفي الإسلامي تطورا كبيرا كجزء من عمليات التسويق بشكل إجمالي، فاتخذته معظم البنوك والمؤسسات المالية والتجارية وسيلة ناعمة وأداة حداثية تستقطب الجمهور وتعزز من انتشار الثقافة المصرفية، ولعل التنافس المشهود الذي تعرفه الساحة المصرفية الإسلامية في موريتانيا اغتناما لهذه السانحة التي تتقيّد في طبيعتها بالبعد الشرعي والأسلوب النوعي، فكيف يتم إسقاط ذلك بما يخلق انتشارا سلسًا للبنوك ويولج العملاء إلى خدماتها؟

مبدئيا يمكننا أن نتفق على تعريف مبسط للتسويق المصرفي الإسلامي: إنه العملية التي تسعى من خلال البنوك، إلى التعريف بخدماته ومنتجاته بما يخلق علاقة ثقة وود بين البنك والعملاء، لاستقطاب أموالهم والاستفادة من الخدمات التي يقدمها البنك طبقا للشريعة الإسلامية، فالعلاقة التي يطمح لشبكها هي علاقة ثقة وسمعة جيدة، يقدم نفسه كبديل "للاكتناز "وتعطيل الفوائض المالية التي يمتلك البنك من القدرات الإدارية من خلال دوره كوسيط مالي مايضمنها لصاحب الثروة بشكل آمن، كما يوجّه من خلالها سد ثغرات عجزٍ لمن لا يملكون السيولة الكافية لتجسيد مشاريع وأفكار استثمارية ضرورية، فالسبيل إلى هذه الدورة الاقتصادية هو أداته الاستراتيجية في عملية تسويق واضحة وناجحة، تضبطها ضوابطٌ شرعية ضرورية، لتبقى في إطار الشمولية والمنفعة الهادفة.

١ – التكييف الشرعي:

إن أغلب عمليات التسويق التي تطلقها البنوك الإسلامية، والتي تترتب عليها سُحوبات على شكل جوائز أو هدايا مثل السيارات والهواتف والحواسيب الالكترونية، تقوّم بمقياس الشرع، فالدخول على

السحب يستوجب أن يظل بلا قيود ولا رسوم مالية إجبارية على أساسها يدخل المستفيد عملية السحب، فربما لا يستفيد في الغالب شيئًا !! فيصير هذا من قبيل الغرر والميسر والضياع للمال بلا مقابل، فالمطلوب في هذه العملية حصراً هو مجانيتها وتقديم الجائزة على سبيل التبرع أوالهدية وهذا ما أصدرته بيوتات الفقه الإسلامية وأسست عليه المعايير الشرعية لمن يريد الرجوع إليها.

٢- نوعية التسويق المصرفي:

إن المتتبع للشأن المصرفي الإسلامي يدرك الكثير من حديّة التنافس بين البنوك والتي إنما بنيت على التقليد في كيفيتها، فقد تتفق البنوك المتنافسة في الجوائز أو الهدايا مما يُحدث ركوداً في المشاركة، ويجعل عملية التسويق المصرفي، محصورةً في زاوية واحدة، وربما يُمكن قراءة هذه الزاوية كنوع من "المقايضة" مع حجم العملاء المشاركين وحجم التحويلات التي سيُجرون على هذه التطبيقات المصرفية التقليدية أو الرقمية، ما يطرح التساؤل: هل البنوك تجار سلع أو مقايضة؟

إن عملية التسويق المصرفي تتطلب النوعية التي تستهدف كافة الشعب الموريتاني سواء كان في الداخل أو الخارج فكل مواطن يجب أن يستفيد من الولوج للخدمات المصرفية، خاصة وأننا – لله الحمد – بلد يتميز بكثرة مواده الاقتصادية وتنوع ثرواته من التنمية الريفية بشقيها الحيواني والزراعي، إلى الصيد والمحيط والتنقيب وغير ذلك، كل الفئات الإنتاجية هي مجتمع يستهلك الخدمات المصرفية، ويحتاج لبناء وعي مصرفي، يؤمّن له نتاجه المالي، ويحقق للبنوك الوطنية أماناً من "المخاطر الائتمانية" وأزمات السيولة، فيمكن تنظيم حملات التوعية والمهرجانات التعريفية، التي تقوم على النوع وليس الكم، فيُدعمُ أصحابُ المشاريع الصغيرة والمتوسطة ويُحتضن مجتمع الطبقات الضعيفة اقتصادياً، بما يدخل في البعد الاجتماعي للإدارة المصرفية، فالناظر لتدني الوعي المصرفي، وتقلّص الثقة في المؤسسات البنكية، يدرك أن التقليد بين البنوك في عمليات تسويقها، يظل عائقًا أمام زيادة الوعي والثقة، وحجم عملائها وكتلها النقدية الأساسية!!

وبالمختصر، وخلال هذه المناقشة المتواضعة، ندرك أن عملية الشمول المالي لا يمكن أن يتسع مقامها، ما دامت العقلية التي تُدار بها المصارف متكاسلة، ومقيّدة بجمهور الإنترنت المحدود نسبياً قياسا مع العمق الشعبي والجمهور، وحجم تدفقه النقدي ومصادر تحصيله. فهل ستخلق البنوك الموريتانية نمطية تفكير جديدة ومتنوعة أم ستظل قيد الكمية والتقليد في الاستقطاب؟

بواكير التحوّل المصرفي في باكستان: بشائر خيرٍ في أفق الاقتصاد الإسلامي

عبد الوهاب سلطان الديروي

أستاذ بجامعة دار العلوم كراتشي

عضو هيئة الرقابة الشرعية لمصرف خيبر، باكستان

تلوح في أفق الاقتصاد الباكستاني بشائرُ خيرٍ تُوحي عن حركة تحول نحو الصيرفة الإسلامية. هذا التحول الذي ينبئ بغد مشرق يأخذ في طريقه ليس فقط المؤسّسات المصرفية، بل يمتد ليشمل أيضاً المؤسسات المالّية غيرَ المصرفية. ممّا يبعث على التفاؤل أن مؤسسات الحوكمة لكلا القطاعين -المصرفي وغير المصرفي- تُظهر جدّيةً وحرصاً على مسيرة التحول وأسلَمة المؤسسات وتُزوّدها بإرشاداتها التنظيمية والتوعويّة.

استبشرت باكستان في الفترة نفسها وبعد زمان بجملةٍ من الأخبار السارة التي أسفر عنها التعديل السادس والعشرون (في شهر أكتوبر ٢٠٢٤م) الذي جرى على الباب الثاني من الدستور، والمختص بمبادئ السياسة التوجيهيّة (Principle of policies)، حيث نصّ صراحةً على أن الربا محكومٌ عليه بالإلغاء الكامل في البلاد بحلول عام ٢٠٢٨م، هكذا مضروباً بهذا الميعاد الذي يحدّد نهاية موعدها في حين كانت الصيغة السابقة تنصّ عليه بكلمة: "في أقرب وقت ممكن".

من نافلة القول بأنّ الربّا بجميع أشكاله محرّم تعاطيه بنصوص الكتاب والسنة التي تأسّس على مرجعيّتهما الدستور الباكستاني، كما أنّ "قرار المقاصد" الذي يصرّح على تنبنّي الإسلام أساساً لدستور جمهورية باكستان الإسلامية قد عاد جزءاً جوهرياً من الدستور بموجب المادة (٢-أ).

فضلاً عن المادة (٣٨-و) التي كانت تُلزم الدولة بالقضاء على الربا "في أقرب وقت ممكن"، وصارت بعد التعديل الدستوري السادس والعشرين (في أكتوبر ٢٠٢٤م) مقيّدة بإلغاء الربا بحلول عام ٢٠٢٨م.

وإذا احتكمنا إلى تعليقات علماء الشريعة والقانون والاقتصاد في هذا المنظور فإنّ هذا التعديل يعكس أمنيةً طالما عبّر عنها الشعب الباكستاني، تماماً كما تؤكّدها الإحصائيات التي أجراها البنك المركزي في دراسة (KAP) الإحصائية التي أجراها المصرف المركزي الباكستاني وهي تقيّم حجم الطلب على

الصيرفة الإسلامية في البلاد لكلا الفئتين من العملاء: الأفراد (Retail) والشركات (Corporate)، وتوصّلت بعد استبيانها الشامل إلى أنّ:

٩٤.٥١٪ من المستجيبين الذين لديهم حسابات مصرفية (Banked) يعتقدون بحرمة الفائدة، و ٨٨.٤١٪ يعتبرون أن الممارسات الحالية للفائدة في البنوك محرّمة. ولا تختلف النتائج كثيراً بالنسبة للمستجيبين الذين ليس لديهم حسابات مصرفية (Non-Banked)، بل هي أكثر وضوحاً؛ حيث إن أكثر من ٩٨٪ منهم يعتقدون بحرمة الفائدة، بينما يعتبر أكثر من ٩٣٪ أن الفائدة التي تفرضها البنوك وتدفعها محرّمة.

وذكرت الدراسةُ نفسُها أن تطبيق النظام المصرفي اللاربويّ سيُؤدّي أيضاً إلى تحقيق الشمول المالي (Financial inclusion) للأغلبيّة الساحقة من الشعب الباكستاني، وذلك إلى حدّ تعبيره: بالنسبة لأولئك المهتمين بتقليل الاستبعاد المالي (Financial Exclusion)، فهذا يعني بالضرورة التركيز على شريحة الطلب المكبوت التي هي حاليًا خارج نطاق الشبكة المصرفية (Banking Net) ولكنها تُظهر طلبًا على الصيرفة الإسلامية. بالنسبة لهؤلاء العملاء من الأفراد والشركات، يمكن استخدام الصيرفة الإسلامية كأداة لتعزيز الشمول المالي في البلاد.

ومن ثَمّ، فإنّ هذه الخطوة الدستورية جاءت في وقتها المناسب، ولتدعم في الوقت نفسه قرار المحكمة الشرعية الفيدرالية السابق الذي قضى بإلغاء الربا في ٢٨ أبريل عام ٢٠٢٢م. وقد تمخض حكم المحكمة عن الصلاحيّة التي يخوّلها الدستور الباكستاني للمحكمة الشرعية الفيدرالية (FSC) ودائرة الاستئناف الشرعي، و هي تحديد ما إذا كان أي قانون ساري المفعول في باكستان يتعارض مع أحكام القرآن والسنة، فإن المحكمة الشرعية الفيدرالية تملك كامل الصلاحية لإلغاء ذلك القانون بموجب المادة (٢٠٣-د/٢) من الدستور.

وقد سبق أن أصدرت المحكمة ذاتها قراراً مماثلاً لإلغاء الربا سابقاً، ولكن كما يرى الخبراء والمحلّلون فإنّ بعض الجهات السياسية الدينية لم تستطع التعاون مع هذه المحاكم والدوائر الشرعية في الماضي لأسباب أو أخرى مع الأسف، كما لم تُحسن الاستفادة من هذه المادة التي تفتح أبواب أسلمة القوانين الباكستانية بمصراعيها.

ولكنّ الذي يُبشّر بالخير أنّها استطاعت الآن بفضل الله تعالى تدارك بعض ما فرطت فيه. وذلك من خلال هذا التعديل الدستوري الأخير الذي يخدم الكثير من مصالح الأسلَمة من خلال تحديد ميعاد القضاء على الربا وتنشيط مؤسّسات الأسلَمة بما فيها مجلس الفكر الإسلامي (CII) والمحكمة الشرعية الفيدرالية (FSC)، ومن ثمّ أثنى مفتي باكستان وأكبر روّاد الأَسلَمة في باكستان والقاضي الأسبق لدائرة التمييز الشرعي في المحكمة العليا الباكستانية الشيخ محمد تقي العثماني على دور مولانا فضل الرحمن (قائد جمعية علماء الإسلام) الذي كان له الدور الأبرز في اتخاذ هذا التعديل الدستوري وسيلةً لخدمة مصالح تنفيذ الشريعة في باكستان.

وهكذا فإنّ التعديل الدستوريّ أعطى دفعةً جديدةً للجهود السابقة المستمرّة التي كانت تبذلها الجهات الحوكميّة والإشرافية والقضائية والتعليميّة والأكاديميّة، وعلى رأسها المصرف المركزي الباكستاني.

عودا على بدء، فقد تقرّر بما سبق أنّ النظام الدستوري في باكستان هو الذي يفرض على الدولة التحوّل من النظام المصرفي التقليدي إلى النظام المصرفي الإسلامي، ولاسيّما بعد القرار بالإجماع الصادر عن المحكمة الشرعية الفيدرالية في ٢٨ أبريل ٢٠٢٢. ولتحقيق هذا الهدف، يتوجب على الدولة إلزام جميع البنوك التقليدية بتحويل نموذجها المصرفي إلى نموذج مصرفي إسلامي قائم على الأصول.

في هذا السياق، شهدنا ومازلنا نشهد موجةً واسعةً من التحول نحو الصيرفة الإسلامية تحت مظلة البنك المركزي الباكستاني، ممثلاً في شعبته المعنيّة بسياسات التمويل الإسلامي وتطويره (IFPD/IFDD) حيث أصدرت إرشادات تنظيمية (Guidelines) في ٢٨ يونيو ثم في تعميمه الشامل الأخير في غرة شهر أكتوبر للعام الجاري ٢٠٢٤م، لترشيد البنوك التقليدية في مسيرة تحوّلها وتبنّيها للصيرفة الإسلاميّة في إطار جدول زمنيّ معينّ. هذا التوجيه على مستوى الحوكمة الرشيدة للمصارف خطوةٌ جديرة بالإشادة في الطريق إلى الخروج من تحدّي الحرب التي أعلنها الله مع متعاطي الربا ثم إلى تحقيق مضمون الدستور ومن ثَمّ تجسيد حلم مؤسس باكستان، القائد محمد علي جناح، الذي أعلن في خطابه الافتتاحي للبنك المركزي بأنّه يسعى لتطبيق نموذج الاقتصاد الإسلامي في باكستان، خاصة بعدما شهد العالم سوءات النظام الرأس مالي وجرّب اضطهادَه.

وليست حركة التحول هذه وليدة اليوم ؛ بل قد بدأ فقد كانت الخطوة الأولى في هذا المسار منذ تأسيس أول مصرف إسلامي كامل، وهو مصرف "ميزان المحدود" في عام ٢٠٠٢. ومنذ ذلك الحين، شهدت

الساحة المصرفية الباكستانية حوالي خمسة مصارف إسلامية كاملة وفتح نوافذ إسلامية في العديد من المصارف التقليدية.

وأكّد التقرير الربع سنوي للمصرف المركزي الباكستاني للعام ٢٠٢٤م أنّ: حصة الأصول والودائع للصناعة المصرفية الإسلامية في إجمالي الصناعة المصرفية بلغت ١٩.٩٪ و ٢٣.٢٪ على التوالي. كما بلغت الحصة السوقية لكل من التمويل الصافي والاستثمار الصافي للصناعة المصرفية الإسلامية في إجمالي الصناعة المصرفية ٢٨٪ و ١٦.٣٪ على التوالي بحلول نهاية مارس ٢٠٢٤، ومازال يشهد نمواً متصاعداً والحمد لله.

ووفقًا لمذكرة بحثية لوكالة فيتش (Fitch Ratings)، قد تصل أصول المصارف الإسلامية إلى ٢٥٪ من إجمالي الأصول المصرفية (Banking Assets) في المدى المتوسط، وهو ما يقل عن هدف المصرف المركزي الذي يسعى لرفع هذه النسبة إلى ٣٠٪ بحلول عام ٢٠٢٥م.

ولتحقيق هذه الأهداف، دعا المصرف المركزي البنوك التقليدية إلى التحوّل إلى الصيرفة الإسلامية.

وقد بدأت المصارف بالتحول فعلاً، فقد جاء التحول الأكبر عندما قرر مصرف فيصل التحول الكامل إلى الصيرفة اللاربوية في ديسمبر عام ٢٠٢٢. وقد تحقق هذا التحول في غضون ست سنوات، واجه خلاله المصرف عقبات وتحديات، لكن إدارة مصرف فيصل استطاعت تجاوزها بإيمان وهمة وطموح، ما جعلها نموذجاً يُحتذى به لبقية المصارف.

وإذا درسنا تجربة مصرف فيصل وما يشاكله من المصارف في نفس التجربة فإنّها تدلّ أنّها بعد تحوّلها حقّقت مستوى أفضل في الربحيّة، فضلاً عمّا ستنالها من بركات الحلال بإذن الله تعالى.

اليوم، ومع مضيٍّ عدة مصارف باكستانية أخرى على نفس المسار للتحول، يتوقع الجميع أن نسمع قريباً عن إعلان خطط التحول الكامل من قِبل المزيد من المؤسسات المصرفية. ويبدو أن رحلة الأسلَمة للنظام المصرفي قد بدأت تأخذ منحىً جاداً وثابتاً، بإذن الله تعالى، نحو مستقبلٍ اقتصادي أكثر انسجاماً مع الشريعة الإسلامية.

وفي سياق موازٍ، أصدرت هيئة الأوراق المالية والبورصة الباكستانية (SECP) توجيهاتٍ إرشادية مماثلة للشركات المالية غير المصرفية ضمن إفصاحها للعام ٢٠٢٣، لتؤكّد بذلك رغبة جميع الأطراف في السير على خطا التحول نحو نظام مالي متكامل، يتماشى مع الأحكام القيم الإسلامية الأصيلة.

غير أن السؤال الأهم الذي يطرح نفسه هو: هل يكفي تحول المصارف والمؤسسات المالية غير المصرفية نحو نموذجٍ إسلامي خالٍ من الربا لتحقيق أسلمة النظام المالي للدولة؟ بطبيعة الحال، الجواب هو لا؛ لأن النظام المصرفي ما هو إلا جزء من النظام الاقتصادي الشامل، وليس النظام نفسه.

وعليه فنحن بحاجة إلى خطوات أشمل تتجاوز القطاع المصرفي. الاقتصاد الوطني ما زال مرتبطاً بالقروض الداخلية والخارجية، مما يستدعي تحويلاً جذرياً في مصادر التمويل والاستثمارات الحكومية نحو الطرق المشروعة. والحلول الشرعيّة يمكن توفيرها إذا جدّ الجدّ وصدق الطلب على المستوى الحكوميّ.

ولعل الحكومة قد بدأت بالفعل اتخاذ خطوات أولية في استبدال سندات الخزينة الربوية بالصكوك المتوافقة مع الشريعة، لكن ربمّا حجم سوق السندات والأوراق المالية التقليدية مازال يفوق سوق الصكوك بعشرة أضعاف أو زيادة، وهذه الفجوة تتطلب وقتاً كافياً لسدّها. وتوفير الأدوات الماليّة المناسبة لتحلّ محلّها وهنا يجب الاستعانة بخبراء الشريعة والاقتصاد الذين تزخر بوجودهم الدولة ويتمتّعون بتجربة ثريّة لترشيد الحكومة في موضوع أسلَمة الاقتصاد.

بالإضافة إلى ذلك، فإن جهود المصرف المركزي وحدها لا تكفي؛ بل ينبغي لجميع الوزارات والمؤسسات الحكومية والمصانع والشركات أن تعلن التخلّص من آفة الربا ثمّ تتبنى بإيمان وإخلاص وجدّية النموذجَ المشروع لاستقطاب الأموال وتمويلها واستثمارها وفي سائر نشاطاتها التجاريّة. ولا ريب أنّ دون ذلك خرط القتاد. ولكن ما دامت رغبة الشعب موجودة ومتحقّقة ، فإنّه لا يبقى إلاّ أن يتعاون معها العمل الحكومي المكثّف والإرادة السياسية القوية والتوعية الإعلاميّة، فإنّها المفتاح لأسلَمة جميع هذه الجوانب، ولو بشكل تدريجي.

وكلُّنا أمل أنّها إذا تضافرت ستساعد في تقدّم مسيرة باكستان نحو نظامٍ اقتصادي إسلامي متكامل يحقق العدالة الاجتماعية والتنمية الحقيقيّة الملموسة، ويجعلها نموذجاً يُحتذى به بين الأمم والشعوب، تماماً كما تمنّاها مؤسّسوها الأوائل. وما ذلك على الله تعالى بعزيز.

المقاصد الشرعيَّة من المعاملات الماليَّة المعاصرة

دلال بنت خالد الشبيبي

طالبة دراسات عليا (ماجستير) بجامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل

جعل الله سبحانه وتعالى الدين الإسلامي دين الكمال الخاتم لكل الشرائع، ومن كماله أنه راعى مصالح العباد العاجلة والآجلة في جميع نواحي حياتهم، فأمر برعاية مصالحهم وجعلها من الضروريات التي يجب حفظها، ومن هذه الضروريات: حفظ المال وصيانته من الضياع والركود واستثماره فيما أحل الله، وغيره مما لاتقوم مصالح الدنيا إلا به، بالحث على العمل، والكسب الحلال، والبحث عن الرزق، وأباح البيوع والإجارات، وحرّم السرقة والرشوة، والربا وكل أوجه أكل الناس بالباطل، وشرع العقوبات والحدود المترتبة على ذلك، ونهى عن إضاعة المال وكنزه وتكديسه دون الإستفادة منه كما يفعل أصحاب الإحتكار، وجعل الكسب عباده يثاب عليها فاعلها.

في عصرنا الحاضر لابد من التعامل المصرفي في كل التصرفات المالية فالمصرف هو الحافظ لأموال الناس وعن طريقه تتم التحويلات والاستثمارات والشراء ودفع الأثمان عن طريق البطاقات البنكية أو الشيكات ونحوها، فكل الأفراد والمؤسسات لابد لهم من التعامل المصرفي، وهنا تكمن أهمية الموضوع كونه يتطرق لأهمية مقاصد الشريعة وتطبيقاتها في المعاملات المالية المعاصرة.

أهمية البحث: تكمن أهمية البحث في التعريف بالمقاصد الشرعية، وإبراز المقاصد التي راعاها الشارع الحكيم بالمعاملات المالية.

مشكلة البحث: الإشكاليات التي جاء هذا البحث للإجابة عنها: مامعنى المقاصد الشرعية؟ وماهي المعاملات المالية المشتملة على مقاصد شرعية؟

أهداف البحث: معرفة المقاصد الشرعية وأنواعها، ومعرفة المعاملات المالية المعاصرة، والوقوف على علاقة المقاصد الشرعية بالمعاملات المالية المعاصرة.

سبب اختيار الموضوع: الرغبة في إثبات أن الشريعة الإسلامية صالحة لكل زمان ومكان، ولا تخلو أي معاملة أباحها الشارع أو حرمها من مقاصد عظيمة من شأنها حمايته وحفظه، فالشارع الحكيم راعى مصالح الناس في كل جوانب حياتهم، ولما كان حفظ المال من الضروريات الخمس لابد من الاهتمام به وإبراز المقاصد التي راعاها الشارع في المعاملات المالية المعاصرة.

الدراسات السابقة: وقفت الباحثة على بعض من الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع البحث، ومنها:

المقاصد الشرعية في المعاملات المصرفية وتطبيقاتها، بحث مقدم لكلية الشريعة والقانون بأسيوط، العدد الخامس والثلاثون/ الإصدار الثاني ٢٠٢٣، للدكتور محمد بن صالح بن حميد. واشتمل البحث على تعريف مقاصد الشريعة وبيان أهميتها، وإبراز نماذج وتطبيقات معاصرة لمقاصد الشريعة في توجيه المعاملات المالية الحديثة.

مقاصد المعاملات المالية عند ابن دقيق العيد –دراسة تحليلية تطبيقية–، بحث مقدم لمجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث، العدد العاشر/ المجلد الثاني، للدكتور عبد النبي الدرداري. واشتمل البحث على مفهوم حفظ المال عند ابن دقيق، مقصد حفظ المال من جانب الوجود والعدم عند ابن دقيق.

المقاصد الشرعية وأثرها في المعاملات المالية، بحث مقدم لمجلة جامعة الملك عبد العزيز، العدد الأول/ المجلد السابع عشر، لرياض منصور الخليفي. واشتمل البحث على علاقة المقاصد الشرعية بفقه المعاملات المالية وذلك من خلال بيان حقيقة المقاصد الشرعية ثم بيان جملة من التطبيقات الفقهية للمقاصد عند الفقهاء، إلى جانب إبراز عدد من المقاصد الشرعية التي رعاها الشارع الحكيم في باب المعاملات المالية.

منهج البحث:

سيعتمد البحث على المنهج الاستقرائي والتطبيقي للمقاصد الشرعية في المعاملات المالية، ذكرت أهم تقسيمات مقاصد الشارع لموضوع البحث، تناولت الموضوع من ناحية ضيقة واكتفيت بذكر أشهر النماذج من المعاملات المالية المعاصرة بالمصارف الإسلامية في المملكة العربية السعودية من حيث التعريف بالمعاملة وصورتها وآراء فقهاء المذاهب الأربعة فيها بنسبة جميع الأقوال إلى كتب كل مذهب، وذكر مشروعية كل معاملة من القرآن الكريم وذكر وجه الاستدلال، ومن والسنة النبوية، وذكر مقاصد المعاملة الشرعية، والإعتماد على المصادر الفقهية ونسبة جميع الأقوال إلى أصحابها.

المبحث الأول: مقاصد الشريعة مفهومها وأنواعها

المطلب الأول: المراد بمقاصد الشريعة

المقاصد لغةً: جمع مقصد، ويطلق عند علماء اللغة على عدة معاني منها: العدل والتوسط، والاستقامة، القرب واليسر، إتيان الشيء، الاعتزام والتوجه والنهوض نحو الشيء[1]. أما **المقاصد اصطلاحًا**: فهي المراد من تشريع الأحكام[2].

الشريعة لغةً: الشرع يطلق على الدين، والملة، والطريق، والمنهاج. **فالشريعة هي**: ماسن من الدين وأمر به[3]. **والشريعة اصطلاحًا**: ماشرع الله لعباده من الدين[4].

تعريف مقاصد الشريعة باعتبارها مصطلح مركب:

هي المعاني والحكم الملحوظه للشارع في جميع أحوال التشريع أو معظمها بحيث لا تختص ملاحظتها بالكون في نوع خاص من أحكام الشريعة[5].

هي الغاية والأسرار التي وضعها الشارع عند كل حكم من أحكامها[6].

هي المعاني والحكم التي راعاها الشارع في التشريع عمومًا وخصوصًا من أجل تحقيق مصالح العباد[7].

وكل هذه التعريفات متحدة في المعنى، والخلاف بينها لفظي.

وعلى هذا فمقاصد الشريعة هي: ما راعاه الشارع عند تشريع الأحكام لأجل مصالح العباد في الدنيا والآخرة.

المطلب الثاني: أقسام مقاصد الشريعة

تُقسم مقاصد الشريعة باعتباراتٍ مختلفة، أهمها مايلي:

أولاً: تُقسم المقاصد من حيث درجاتها في القوة إلى ثلاثة أقسام:

---

[1] لسان العرب لابن منظور، مادة قصد (٣٦٤٢/٥-٣٦٤٣).

[2] علم مقاصد الشارع لعبد العزيز بن ربيعة (٢١)

[3] يُنظر: لسان العرب (٤/٢٢٣٨).

[4] يُنظر: مقاصد الشريعة الإسلامية لمحمد اليوبي (٣٧).

[5] مقاصد الشريعة الإسلامية لابن عاشور (٥١).

[6] مقاصد الشريعة ومكارمها لعلال الفاسي (٣).

[7] مقاصد الشريعة الإسلامية لمحمد اليوبي (٣٧).

المقاصد الضرورية، وهي: "ما لا بد منها في قيام مصالح الدين والدنيا، بحيث إذا فقدت لم تجر مصالح الدنيا على استقامة، بل على فساد وتهارج وفوت حياة، وفي الأخرى فوت النجاة والنعيم والرجوع بالخسران المبين"[1].

وقال ابن عاشور: "فالمصالح الضرورية هي التي تكون الأمة بمجموعها وآحادها في ضرورة إلى تحصيلها بحيث لا يستقيم النظام بإخلالها، بحيث إذا انخرمت تؤول حالة الأمة إلى فساد وتلاشٍ"[2].

ويكون **حفظ المقاصد الضرورية بأمرين**: من جانب الوجود، بفعل ما يقيم أركانها ويثبت قواعدها. ومن جانب العدم، بفعل ما يدرأ الخلل الواقع أو المتوقع منها، كالحدود في الجنايات[3].

ومجموع الضروريات خمسة، وهي:

حفظ الدين: بتثبيت أركانه وأحكامه في الوجود الإنساني والحياة الكونية، وكذلك العمل على إبعاد ما يخالف الدين ويعارضه، كالبدع والإلحاد[4].

دليل حفظ الدين: قال تعالى: **فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ الْقَيِّمِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا مَرَدَّ لَهُ مِنَ اللَّهِ يَوْمَئِذٍ يَصَّدَّعُونَ** [الروم: ٤٣]. **وجه الاستدلال**: أن هذا الدين هو العاصم من الأهواء المتفرقة التي لا تستند على حق، ولا تستمد من علم، إنما تتبع الشهوات، والنزوات بغير ضابط ولا دليل[5].

ومن وسائل حفظ الدين من جانب الوجود: العمل به بإقامة شعائر العبادات من الصلاة والصيام ونحوها. والحكم به، قال تعالى: **وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ** [المائدة: ٤٤]. والدعوة إليه، قال تعالى: **وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ** [آل عمران: ١٠٤].

---

[1] الموافقات للشاطبي (٢/١٧-١٨).

[2] مقاصد الشريعة الإسلامية لابن عاشور (٧٩).

[3] الموافقات للشاطبي (١٨).

[4] علم المقاصد الشرعية للخادمي (٧٩).

[5] في ظلال القرآن للسيد قطب (٥/٢٧٦٧).

ومن وسائل حفظ الدين من جانب العدم: تنفيذ أحكام الله في أهل الأهواء والخارجين عن الدين. قال صلى الله عليه وسلم: **(لا يحلُّ دمُ امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله إلا بإحدى ثلاث: الثيب الزاني، والنفس بالنفس، والتارك لدينه المفارق للجماعة)**[1].

حفظ النفس: مراعاة حق النفس في الحياة والسلامة والكرامة[2].

دليل حفظ النفس: **وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ** [الإسراء: ٣٣]. **وجه الاستدلال**: نهى الله تعالى عن كل ما من شأنه هلاك النفس، ونهى عن قتلها إلا بالحق أي بكفرٍ بعد إسلام أو زنًا بعد إحصان أو قتل النفس بتعمد.

ومن وسائل حفظ النفس من جانب الوجود: تناول المأكولات والمشروبات مما يتوقف عليه الحياة. **ومن وسائل حفظ النفس من جانب العدم**: القصاص للقاتل عمداً. قال تعالى: **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلَى** [البقرة: ١٧٨].

حفظ العقل: بمعنى حفظه حتى يستطيع أداء مهمته التي كلفه الله بها، فالعقل شرط في التكليف فهمًا وتنزيلاً، ومناطًا في التعامل مع أحوال النفس والكون، اكتشافًا لأسرارهما واستنباطًا لقوانينهما والإستفادة من خبراتهما[3].

دليل حفظ العقل: **لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ** [البقرة: ٢٤٢]. **وجه الاستدلال**: إكثار الله سبحانه وتعالى من ذكر العقل في القرآن الكريم دليلاً على اهتمام الشارع به.

ومن وسائل حفظ العقل من جانب الوجود: تناول المأكولات والمشروبات مما يتوقف عليه العقل. **ومن وسائل حفظ العقل من جانب العدم**: الحد على شارب الخمر[4].

---

[1] أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب القسامة والمحاربين والقصاص والديات - باب مايباح به دم المسلم (١٦٧٦: ٣/٣٠٢).

[2] علم مقاصد الشارع للخادمي (٨١).

[3] يُنظر: المرجع السابق (٨٣).

[4] يُنظر: علم مقاصد الشارع لعبد العزيز بن ربيعة (١٣٣).

حفظ النسل: هو الأساس في بقاء نوع الإنسان، ومعناه: التناسل والتوالد لإعمار الكون[1]. **دليل حفظ النسل**: **ولا تَقْرَبُوا الزِّنَا إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلا** [الإسراء: ٣٢]. **وجه الاستدلال**: نهى الله عز وجل عن مجرد الإقتراب من الفاحشة التي من شأنها إضاعة النسب والفساد.

ومن وسائل حفظ النسل من جانب الوجود: تشريع النكاح. قال تعالى: **وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ** [الروم: ٢١]. **ومن وسائل حفظ النسل من جانب العدم**: إقامة الحد الى الزاني.

حفظ المال: ويكون حفظ الدين بإنمائه إثراؤه وصيانته من التلف والضياع والنقصان[2]. **دليل حفظ المال**: **وَآتِ ذَا الْقُرْبَى حَقَّهُ وَالْمِسْكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَلَا تُبَذِّرْ تَبْذِيرًا** [الإسراء: ٢٦]. **وجه الاستدلال**: نهى الله عن إنفاق الأموال وتبذيرها في غير الحق.

ومن وسائل حفظ المال من جانب الوجود: إباحة المعاملات الإسلامية من استثمار وبيع وشراء ونحوه.

قال تعالى: **وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا** [البقرة: ٢٧٥].

ومن وسائل حفظ المال من جانب العدم: إقامة الحد على السارق. قال تعالى: **وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ** [المائدة: ٣٨].

وصورة الضروري في باب المعاملات المالية تتمثل في مقصد حفظ المال.

قال الشاطبي: "لو عدم المال لم يبق عيش، وأعني بالمال مايقع عليه الملك ويستبد به المالك عن غيره إذا أخذه من وجهه، ويستوي في ذلك الطعام والشراب واللباس على اختلافهما، وما يؤدي إليها من جميع المتمولات، فلو ارتفع ذلك لم يكن بقاء، وهذا كله معلوم لا يرتاب فيه من عرف ترتيب أحوال الدنيا وأنها زاد الآخرة"[3].

المقاصد الحاجية، وهي: ما يتعلق بالحاجة العامة، ولا ينتهي إلى حد الضرورة[4].

---

[1] يُنظر: علم مقاصد الشارع للخادمي (٨٣).

[2] علم المقاصد الشرعية للخادمي (٨٤).

[3] الموافقات للشاطبي (٢/١٧).

[4] البرهان للجويني (٢/٩٢٤).

وعرفها الشاطبي بأنها: المفتقر إليها من حيث التوسعة ورفع الضيق المؤدي في الغالب إلى الحرج والمشقة واللاحقة بفوت المطلوب؛ فإذا لم تراع دخل على المكلفين على الجملة الحرج والمشقة؛ ولكنه لا يبلغ مبلغ الفاسد العادي المتوقع في الصالح العامة.[1]

دليل المقاصد الحاجية: قوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج: ٧٨]. **وجه الاستدلال**: أن الشارع يهتم عند تشريع الأحكام بجانب التوسعة على الناس ورفع الضيق والحرج عنهم.

من أمثلة حفظ المقاصد الحاجية في المعاملات المالية: إباحة الإجارة[2] والمضاربة[3] والمساقاة[4]، فهذه المعاملات لا يلزم من فواتها هلاك الأمة، ولكن يترتب الحرج والمشقة على العباد بمنعها.

المقاصد التحسينية، وهي: هي التي تليق بمحاسن العادات، ومكارم الأخلاق، والتي لا يؤدي تركها غالبًا إلى الضيق والمشقة.[5]

دليل المقاصد التحسينية: قال تعالى: ﴿مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [المائدة: ٦]. **وجه الاستدلال**: أن الله تعالى لا يريد الحرج على عباده، ولا يريد بهم عنتًا أو مشقة، إنما يريد لهم الطهارة، والسمو، والتحسين، والتزيين.

مثالها في باب المعاملات المالية: الامتناع عن بيع النجاسات، وفضل الماء والكلأ[6]، كما روي عن أبي هريرة رضي الله عنه في الحديث الصحيح، قال: قال الرسول صلى الله عليه وسلم: "لا يمنع فضل الماء ليمنع به الكلأ"[7].

المكملات

---

[1] الموافقات للشاطبي (٢/١١).

[2] الإجارة هي: عقد على منفعة مباحة معلومة تؤخذ شيئا فشيئا مدة معلومة من عين معلومة أو موصوفة في الذمة، يُنظر: الإقناع للحجاوي (٢/٢٨٣). والبناية شرح الهداية للعيني (١٠/٢٢١). ومغني المحتاج للشربيني (٢/٣٣٢). والشرح الكبير على المقنع لابن قدامة (٢/٤).

[3] المضاربة هي: أن يدفع شخص ماله إلى آخر يتجر له فيه، على أن ما حصل من الربح يكون بينهما حسب ما يتفقان عليه وتسمى أيضا بالمقارضة. يُنظر: المغني لابن قدامة (٥/١٩). ومنهاج الطالبين للنووي (١٥٤). ومختصر القدوري للبغدادي (١١٣). والمقدمات الممهدات لابن رشد (٣/٣٦).

[4] المساقاة هي: أن يدفع الرجل شجره إلى آخر، ليقوم بسقيه، وعمل سائر ما يحتاج إليه، بجزء معلوم له من ثمره. المغني لابن قدامة (٥/٢٩٠). والشرح الكبير للدسوقي (٣/٥٣٩). ومنهاج الطالبين للنووي (١٥٧). ومختصر القدوري (١٤٤).

[5] الاجتهاد المقاصدي للخادمي (٣٩).

[6] الكلأ: هو العشب يابسه ورطبه. يُنظر: شرح النوري على مسلم (١٠/٢٢٩).

[7] رواه مسلم في صحيحه، كتاب المساقاة - باب تحريم فضل بيع الماء الذي يكون بالفلاة ويحتاج إليه لرعي الكلأ وتحريم منع بذله وتحريم بيع ضراب الفحل (١٥٦٦: ٣/ ١١٩٨).

المراد بها: هي مايتم به المقصود، أو ماتتم به الحكمة من الضروري أو الحاجي أو التحسيني على أكمل وجه وأحسنه[1].

مكمل الضروري: مثل قوله تعالى: يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى فَاكْتُبُوهُ وَلْيَكْتُبْ بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ [البقرة: ٢٨٢].

أمر الله تعالى بكتابة الدين لأن حفظ المال ضروري فكانت كتابة الدين وتوثيقه أمر مكمل للضروري.

مكمل الحاجي: قول النبي صلى الله عليه وسلم: " إذا تبايع الرجلان فكل واحد منهما بالخيار ما لم يفترقا وكانا جميعا أو يخير أحدهما الآخر فإن خير أحدهما الآخر فتبايعا على ذلك فقد وجب البيع وإن تفرقا بعد أن تبايعا ولم يترك واحد منهما البيع فقد وجب البيع"[2].

إن إباحة البيع كما تقدم مقصد حاجي تندفع به المشقة، ومن الوسائل التي تحقق حكمة البيع وتعزز مصلحته تشريع خيار البيع، فكان الخيار مكملاً للبيع.

مكمل التحسيني: مثل: الوسائل المفضية إلى مصلحة النهي عن بيع فصل الماء والكلأ[3].

وقال الشاطبي: "شرط المكملات: ألا يعود اعتباره على الأصل بالإبطال، فلا يصح اشتراطها عند ذلك لأن إبطال الأصل إبطالاً للتكملة، وحصول المصلحة الأصلية أولى من المصلحة التكميلية"[4].

ثانيًا: تُقسم مقاصد الشريعة باعتبار مرتبتها في القصد إلى قسمين:

المقاصد الأصلية: وهي المقاصد التي بها القيام بالمصالح العامة مطلقًا وليس للمكلف فيها اختيار فهي لاتخلص بحالٍ دون حال، ولا بصورةٍ دون صورة، وهي المعتبرة في كل ملة. **وتنقسم إلى نوعين:**

النوع الأول: ضروري عيني: وهي واجبة الأخذ على كل مكلفٍ بعينه في حق نفسه، فيلزم على كل مكلف أن يحفظ ضروريات نفسه اعتقاداً وعملاً من جهة الدين والنفس والعقل والنسل أو العرض والمال.

---

[1] يُنظر: مقاصد الشريعة الإسلامية لليوبي (٣٣٩).

[2] أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب البيوع - باب إذا خير أحدهما صاحبه بعد البيع فقد وجب البيع (٢١١٢: ٣/٦٤).

[3] يُنظر: المقاصد الشرعية وأثرها في فقه المعاملات المالية لرياض الخليفي (١٢).

[4] الموافقات للشاطبي (٢/١٣).

النوع الثاني: ضروري كفائي: وهي المصالح العامة التي بها استقامة الجميع، فالشارع قصد بها إقامة الأمر العام الضروري بغض النظر عمن يقومون به، بحيث يتم الحفاظ بواسطتها على ضروريات المجتمع من جهة الدين والنفس والعقل والنسل أو العرض والمال.

المقاصد التابعة: وهي المصالح التي راعى فيها الشارع حظ المكلف، من الاستمتاع بالمباحات على وجهٍ تكون فيه هذه المقاصد تابعة للمقاصد الأصلية على أحد الأنحاء التالية:

- أن تكون تبعيتها من جنس الشرط والسبب بالنسبة لحصول المطلوب، كالأمر بالصلاة أمرٌ بها وأمرٌ بما لاتصح الصلاة شرعًا إلا به.
- أن تكون تبعيتها باعتبارها جزءاً من المطلوب، كالأمر بالصلاة أمرٌ بها وأمرٌ بما لاتقوم إلا به كأركانها، فالأمر بالصلاة يقتضي الإتيان بكل ركنٍ من أركانها، فتكون الأركان مقصودة تبعًا للمقصد الأول وهو تحصيل الصلاة.
- أن تكون تبعيتها باعتبار أثرها لوجود المطلوب، كمقصد العدل في المعاملات المالية فإنه تترتب عليه مقاصد تابعة مثل: التعاون ونبذ الشقاق.
- أن تكون تبعيتها من جهة قصد المكلف، وقد تكون مقاصدهم هذه موافقة لمقصود الشارع وقد تكون غير موافقة لمقصود الشارع[1].

المبحث الثاني: المرابحة حقيقتها وأنواعها

المطلب الأول: المرابحة البسيطة

تعريف المرابحة البسيطة

المرابحة لغةً: من الربح بكسر الراء، والربح بفتح الراء والباء، والربح بفتح الراء، وهي بمعنى النماء في التجارة[2].

المرابحة اصطلاحًا: هو تمليك المبيع بمثل الثمن الأول وزيادة ربح[3].

---

[1] يُنظر: الموافقات للشاطبي (٢/١٨٦-٣٠٠). والمقاصد الشرعية وأثرها في فقه المعاملات المالية لرياض الخليفي (١٥-١٦)

[2] لسان العرب لابن منظور (٢/٤٤٢). وتاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي (٦/٣٧٩).

[3] يُنظر: المبسوط للسرخسي (١٣/٨٣) والكافي لابن عبد البر (٢/٧٠٥). والمغني لابن قدامة (٤/١٣٦) ومغني المحتاج للشربيني (٢/٧٦).

المرابحة البسيطة: أحد بيوع الأمانة[1]، وهي من العقود التي تولى الشارع تسميتها وتنظيم أحكامها، وهي بيع بمثل الثمن الأول مع زيادة ربح معلوم باتفاق الطرفين[2].

صورة المرابحة البسيطة

كأن يشتري شخص سيارة بمائة ألف ريال فيأتي إليه شخص آخر ويقول له بعني السيارة وأربحك عشرة آلاف أو بعني إياها بمائة وعشرة آلاف، أو بعني إياها ولك ربح ١٠٪.

قال الشافعي: "إذا أرى الرجل الرجلَ السلع فقال: اشتر هذه وأربحك فيها كذا، فاشتراها الرجل، فالشراء جائز، والذي قال أربحك فيها بالخيار: إن شاء أحدث فيها بيعًا وإن شاء تركه"[3].

مشروعية المرابحة

من القرآن الكريم: قال تعالى: **وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا** [البقرة: ٢٧٥]. **وجه الاستدلال**: أن الأصل في جميع المعاملات الحل حتى يرد مايدل على المنع، فالناس يتبايعون كيف شاؤوا مالم تحرم الشريعة، وجعل الحلال أكثر من الحرام فالحرام معدود ومحصور[4].

من السنة النبوية: روي عن حكيم بن حزام في الحديث الصحيح، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "البيعان بالخيار ما لم يتفرقا. فإن صدقا وبينا بورك لهما في بيعهما. وإن كذبا وكتما محقت بركة بيعهما"[5].

المقاصد الشرعية من بيع المرابحة البسيطة

جميع الناس أو أغلبهم يرغب بالحصول على الأموال، والسبيل للحصول على الأموال بالبيع والشراء والاستثمار والعمل بكل وسائل الكسب الحلال، وكانت الحاجة ماسة لبيع المرابحة إذ هناك بعض الناس ممن لايهتدي بالتجارة ويحتاج إلى أن يعتمد على المهتدي فيها وتطيب نفسه بمثل ما اشترى وبزيادة ربح معلوم، فيكون بيع المرابحة ربح لكل الأطراف فمن لا يهتدي بالتجارة ولديه المال يجد من يساعده على

---

[1] بيوع الأمانة: وهذا النوع من البيوع يحدد فيها الثمن بمثل رأس المال وسميت بذلك؛ لأن البائع يؤتمن فيها في إخباره برأس المال. يُنظر: حاشية ابن عابدين (٥/٢٧٦). والمغني لابن قدامه (٦/٢٦٦). وروضة الطالبين للنووي (٣/٥٣٥). ومواهب الجليل للحطاب (٦/٤٣٨).

[2] يُنظر: بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع للكاساني (٧/٣١٩٣).

[3] الأم للشافعي

[4] مجموع الفتاوى لابن تيمية (١٢/١٧).

[5] أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب البيوع - باب الصدق في البيع والبيان (١٥٣٢: ٣/ ١١٦٤).

الهداية في السلعة، ومن يهتدي بالتجارة وليس لديه المال يجد من يساعده للقيام بتجارته والربح منها، ولهذا شرع الله أن تكون المرابحة مبنية على الأمانة مراعاةً لمصالح العباد للاحتراز من الخيانة وشبهتها.

والشارع الحكيم جعل حفظ المال من الضروريات الخمس وحفظ المال يكون باستثماره وتنميته والمحافظة عليه من الضياع والإسراف، والمرابحة وسيلة للاستثمار وتنمية المال والحفاظ عليه من الضياع[1].

المطلب الثاني: المرابحة للآمر بالشراء

تعريف المرابحة للآمر بالشراء: هي بيعٌ يتفق فيه المشتري والبائع على أن يقوم المشتري بشراء بضاعة بربح معلوم وبالتقسيط، بعد شراء البائع لهذه البضاعة، أو أن يعد المشتري البائع بشرائها بربح معلوم.

صورة بيع المرابحة للآمر بالشراء: هناك حالتين من المرابحة للآمر بالشراء:

الحالة الأولى: أن يكون الوعد غير ملزم للطرفين.

صورتها: أن يأتي مالك مدرسة ويقول للتاجر أو المصرف زودني بطاولات وكراسي لهذه المدرسة من مكانٍ محدد وبمواصفاتٍ محددة على أن يكون لك ربحٌ منها، ولا يسلمه الثمن ولا يدفع له عربونًا إلا بعد أن يمتلك التاجر أو المصرف هذه الطاولات والكراسي، ويكون الوعد بالشراء غير ملزم. فيستفيد مالك المدرسة بتوفير احتياجاته لفتح المدرسة، ويستفيد التاجر أو المصرف بتشغيل ماله.

حكمها: هذه الحالة هي الجائزة وهذا مذهب الحنفية[2] والشافعية[3] واختيار ابن القيم من الحنابلة[4].

لأن الأصل في المعاملات الإباحة إلا ما دل الدليل على التحريم، ولا دليل يدل على تحريم بيع المرابحة للآمر بالشراء إذا كان الوعد غير ملزم، فإن البائع يشتري لنفسه، وهو يعلم أن المشتري ربما يرجع أو لا يرجع، وقد يشتري أو لا يشتري، وعليه ضمان السلعة لو هلكت، فهذه الدرجة من المخاطرة تجعل المعاملة مباحة[5].

وهي التي يُعمل بها في البنوك الإسلامية بالمملكة العربية السعودية إذ صدر قرار من مجمع الفقه الإسلامي المنعقد في دورة مؤتمره الخامس بالكويت من ١ إلى ٦ جمادى الأولى ١٤٠٩ هـ / ١٠ إلى ١٥

---

[1] يُنظر: الهداية للمرغيناني (٣/٥٦). والمبدع لابن مفلح (٣/٤٤١). والموافقات للشاطبي (٢/١٠-١١).

[2] يُنظر: المبسوط للسرخسي (٣٠/٢٠٤).

[3] يُنظر: الأم للشافعي (٣/٣٩).

[4] يُنظر: إعلام الموقعين عن رب العالمين (٥/٤٣٠)

[5] يُنظر: بيع المرابحة كما تجريه البنوك الإسلامية لمحمد الأشقر وآخرون (١/١٠٣).

ديسمبر ١٩٨٨ م. بعد اطلاعه على البحوث المقدمة من الأعضاء والخبراء في موضوعي (الوفاء بالوعد والمرابحة للآمر بالشراء)، واستماعه للمناقشات التي دارت حولهما؛ قرر مايلي:

المواعدة (وهي التي تصدر من الطرفين) تجوز في بيع المرابحة بشرط الخيار للمتواعدين: كليهما أو أحدهما، فإذا لم يكن هناك خيار فإنها لا تجوز؛ لأن المواعدة الملزمة في بيع المرابحة تشبه البيع نفسه؛ حيث يشترط عندئذ أن يكون البائع مالكا للمبيع؛ حتى لا تكون هناك مخالفة لنهي النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الإنسان ما ليس عنده[1]. روي عن حكيم بن حزام في الحديث الصحيح، قال: يا رسول الله، يأتيني الرجل فيسألني البيع ليس عندي أبيعه منه ثم أبتاعه له من السوق، فقال: "لا تبع ما ليس عندك".[2]

الحالة الثانية: أن يكون الوعد ملزم للطرفين.

صورتها: أن يأتي مالك المدرسة ويقول للتاجر أو المصرف زودني بطاولات وكراسي لهذه المدرسة من مكانٍ محدد وبمواصفاتٍ محددة على أن يكون لك ربحٌ منها كما في الحالة الأولى، لكن الفرق هنا أن يبيعه التاجر أو المصرف السلعة قبل أن يتملكها، فيتم البيع والقبض قبل تملك التاجر أو المصرف هذه الطاولة والكراسي.

حكمها: هذه الحالة لا تجوز باتفاق المذاهب إذ نهى الشارع عن البيع قبل امتلاك السلعة[3].

وبه أفتت اللجنة الدائمة للإفتاء، جاء في الفتوى: (إذا باع إنسان سيارة لآخر قبل أن يتملكها ويحوزها، لم يصح البيع، سواء باعها عليه نقداً أم لأجل، وسواء كان الربح نسبة من ثمن شراء البائع كالثلث، أم قدراً معيناً، وسواء دفع دفعة من الثمن أم لم يدفع شيئا؛ لأنه باعها قبل قبضها، بل قبل تملكها، وأما إذا اتفق معه على أن يبيعها عليه بعد أن يمتلكها ويحوزها، فيجوز؛ لأنه وعد بالشراء لا عقد شراء، ولهما أن يتعاقدا بعد ذلك وفاء بالوعد، ويجوز أن يبيعها على غيره، كما يجوز للآخر أن يشتري غير هذه

[1] مجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي - الدورة الخامسة (٢/١٥٩٩).

[2] أخرجه النسائي في سننه، كتاب البيوع - باب بيع ماليس عند البائع (٤٦١٣: ٧/٢٨٩). وابي داوود في سننه، أبواب الإجارة - باب في الرجل يبيع ماليس عنده (٣٥٠٣: ٣/٢٨٣). والنسائي في سننه، أبواب البيوع - باب ماجاء في كراهية بيع ماليس عندك (١٢٣٢: ٢/٥١٤).

[3] يُنظر: المبسوط للسرخسي (٣٠/٢٠٤). والأم للشافعي (٣/٣٩). وكشاف الإقناع للبهوتي (٣/١٥٧).

السيارة).[1] وبه ذهب ابن باز –رحمه الله– من المتأخرين[2]، وعند المالكية: لايجوز مطلقًا، حتى لو كان بوعدٍ غير ملزم[3].

المقاصد الشرعية من بيع المرابحة للآمر بالشراء (بوعد غير ملزم للطرفين)

يعتبر بيع المرابحة للآمر بالشراء تطويراً للمرابحة البسيطة لتتلاءم مع عصرنا الحاضر حيث دعت الحاجة إليه وأصبحت من أهم الطرق الاستثمارية في المصارف الإسلامية؛ لما فيها من تحقيق مقصد حفظ المال الحاجي بالتيسير ورفع الحرج عن الناس، إذ تحققت حاجة المشتري في التعامل بتحديد مواصفات السلعة التي يحتاجها، وحاجة التاجر أو المصرف بالكسب المباح إذ لايمكن للتاجر أو المصرف شراء جميع أنواع السلع وعرضها وانتظار من يشتريها فهذا يسبب له خسارة ومخاطرة كبيرة عند عدم القدرة على تصريف وبيع السلع، فكان من باب رفع الحرج عنه أن يشتري السلعة لمن يطلبها، فالشارع الحكيم يسر ورفع الحرج عن الأمة بإباحة جميع أنواع المعاملات مالم يصدر فيها منع[4].

المبحث الثالث: المضاربة

تعريف المضاربة

لغةً: مفاعلة من ضرب في الأرض: خرج فيها تاجراً أو غازيًا، ويقال: ضرب في الأرض: إذا سار فيها مسافراً[5]. و**اصطلاحًا**: أن يدفع شخص ماله إلى آخر يتجر له فيه، على أن ما حصل من الربح يكون بينهما حسب ما يتفقان عليه. وتسمى بالمقارضة[6].

صورتها

اتفاق طرفين على أن يدفع أحدهما مالاً معلومًا (يسمى برب المال) إلى الطرف الآخر (يسمى بالمُضارِب) ليشغل المال ويستثمره، على أن يكون الربح بينهما بحصة شائعة ومعلومة، وعلى ألا يكون رب المال ضامنًا للمال إلا بالتفريط أو الاعتداء.

---

[1] فتاوى اللجنة الدائمة للإفتاء (١٣/٢٣٧).

[2] مجموع فتاوى ابن باز (١٩/٦٨).

[3] يُنظر: مواهب الجليل للحطاب (٦/٢٩٦).

[4] يُنظر: الموافقات للشاطبي (٢/١٧). وبيع المرابحة للآمر بالشراء، للقرضاوي (٣٠). وبيع المرابحة كما تجريه البنوك الإسلامية للأشقر وآخرون (١/٧٢-١٠٥).

[5] لسان العرب لابن منظور (١/٥٤٥). والمغرب في ترتيب المغرب للمطرزي (١/٥٤٤).

[6] المغني لابن قدامة (٥/١٩). ومنهاج الطالبين للنووي (١٥٤).

هناك نوعان للمضاربة:

المضاربة المطلقة: كأن يأتي رجل (رب المال) للتاجر أو المصرف (المُضارِب) ويقول له خذ من مالي عشرة ملايين على أن تنميه وتستثمره بلا تقييد للاستثمار في مجال أو مكان معين اعتماداً على خبرته وأمانته، ويتم الاتفاق بينهم على نسبة ربح محددة.

المضاربة المقيدة: كأن يأتي رجل (رب المال) للتاجر أو المصرف (المُضارِب) ويقول له خذ من مالي عشرة ملايين على أن تنميه وتستثمره في مجال التعليم مثلاً أو في الشركة الفلانية، فيعمل المُضارب بكل مايراه مناسباً، ويتم الاتفاق بينهم على نسبة ربح محددة[1].

مشروعيتها

من القرآن الكريم: قوله تعالى: **لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ** [البقرة: ١٩٨]. **وجه الاستدلال**: أن المضاربة فيها ابتغاء فضل وطلب نماء[2]. ومن السنة النبوية: عن جابر بن عبدالله في الحديث الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: " دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض"[3].

المقاصد الشرعية من بيع المضاربة

دعا الشارع الحكيم إلى حفظ المال بتنميته، والمال لا يُنمى إلا بإضافة العمل عليه؛ إذ لاتجوز إجارتها ممن ينميها لأن ذلك يُعتبر من الربا، فشرع سبحانه وتعالى المضاربة من أجل التيسير وتنمية المال بطرقٍ مشروعة، فالمضاربة تعاون بين من عنده المال ولا يستطيع استثمار أمواله بنفسه لقلة خبرته أو ضيق وقته وغيره، وبين أهل الخبرة بالاستثمارات ممن لايجدون المال الكافي عندهم لتشغيله والعمل به، فمست الحاجة إلى شرع هذا النوع من العقود لتشغيل المال وتحقيق مصالح العباد ورفع الحرج عنهم[4].

وحث الشارع على رواج الأموال بتداولها بكل وسائل التكسب المباحة، فالبيع والشراء له أثر كبير في حركة النشاط الاقتصادي في المجتمع. وشرط سبحانه في بيع المضاربة والمرابحة تحديد نسبة الربح لنفي الضرر وحسم النزاع والخصومة بقدر الإمكان، فجاءت الشريعة بالأحكام التي تجعل كل الأمور واضحة

---

[1] يُنظر: المعايير الشرعية الصادرة من هيئة المحاسبة والمراجعة للموسسات المالية الإسلامية (٣٧٢).

[2] يُنظر: الحاوي الكبير للماوردي (٧/٣٠٥).

[3] أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب البيوع - باب تحريم بيع الحاضر للبادي (١٥٢٢: ٣/١١٥٧).

[4] يُنظر: المعايير الشرعية الصادرة من هيئة المحاسبة والمراجعة للموسسات المالية الإسلامية (٣٧٢).

سداً لأبواب الخصومات والنزاع فحثت على الكتابة والإشهاد، ومنعت بيع الشيء قبل تملكه لما فيه من الجهالة والغرر وعدم الوضوح، فهذه كلها تنافي مقاصد الشريعة في المعاملات المالية.

المطلب الرابع: السلم

تعريف السلم

السلم لغةً: سلم وأسلم وسلف وأسلف بمعنى واحد، إلا أن السلف يكون قرضا، قيل: وهو لغة أهل العراق، والسلف لغة أهل الحجاز[1]. **والسلم اصطلاحًا**: هو عقد لموصوف في الذمة مؤجل، بثمن مقبوض في مجلس العقد[2].

صورته: كأن يقول رجل (يسمى المسلَم) لصاحب مزرعة (يسمى المسلم إليه) أسلمت لك هذه العشرة آلاف ريال (تسمى رأس مال السلم) على أن تعطيني بها مائة كيلو تمر من النوع السكري (يسمى المسلَم فيه)، تعطيني إياها في أول يوم من شهر رمضان القادم[3].

مشروعيته: من القرآن الكريم: قوله تعالى: **يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى فَاكْتُبُوهُ** [البقرة: ٢٨٢]. **وجه الاستدلال**: قال ابن عباس رضي الله عنهما: أشهد أن السلف المضمون إلى أجل قد أحله الله، وأذن فيه، وقرأ الآية، وقال: إن هذه الآية نزلت في السلم خاصة[4]. ومن السنة النبوية: عن ابن عباس رضي الله عنهما في الحديث الصحيح قال: قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة، وهم يسلفون في الثمار، السنة والسنتين. فقال "من أسلف في تمر، فليسلف في كيل معلوم، ووزن معلوم، إلى أجل معلوم"[5].

المقاصد الشرعية من بيع السلم

شُرع السلم للتيسير على أرباب الزروع والتجارات بالحصول على التمويل حين تلزمهم النفقة على أنفسهم ومزارعهم، فجوز الشارع لهم السلم للحصول على النقد، ولما فيه من المصلحة للمشتري أيضًا لأنه غالبًا يحصل على الثمار بسعرٍ أقل من سعر السوق، ويلبي حاجة قطاعات كبيرة من أصحاب

---

[1] تهذيب اللغة للأزهري (١٢/٣١٠). والصحاح تاج اللغة للجوهري (٥/١٩٥٠).

[2] يُنظر: شرح النووي على مسلم (١١/٤١). والمطلع على ألفاظ المقنع للبعلي (٢٩٣).

[3] يُنظر: سبل السلام للصنعاني (٢/٦٨).

[4] يُنظر: تفسير القرآن العظيم لابن الجوزي (١/٤٩٦). وزاد المسير في علم التفسير لابن الجوزي (١/٣٣٦).

[5] أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب المساقاة - باب السلم (١٦٠٤: ٣/٢٢٦).

الأعمال على مختلف درجاتهم ممن لهم استثمارات زراعية ومافي حكم ذلك، إذ تحتاج هذه الأعمال إلى رأس المال حتى تنتج، كما يتيح للمسلم إليه مرونة في استخدام المال وفرصة لتدبير المسلم فيه.

ولو اشترط لبيع الثمار إخراج جميع مافي الثمار مما تنتج الأرض دفعةً واحدة ثم بيعه لكان في ذلك مشقة وفساد وإتلاف للأموال وهذا مما لا يأتي به الشارع الحكيم ولا يوجبه إذ لاتقوم مصالح الناس بذلك ولما فيه من الحرج والمشقة وتعطيل مصالح أصحاب تلك الأموال ومصالح المشتري كذلك. فشُرع السلم حفاظًا على المقاصد الحاجية من التيسير على الناس ورفع الحرج والمشقة عنهم. وحفاظًا كذلك على مقصد حفظ المال بتنميته وتشغيله بالطرق المباحة شرعًا[1].

المطلب الخامس: القرض الحسن

تعريف القرض الحسن: القرض لغةً: القطع، ومنه سمي ما يعطيه الإنسان من ماله ليقضاه قرضًا؛ لكون المقرض اقتطع من ماله قطعة للمقترض[2]. والحسن لغةً: ضد القبح ونقيضه[3]. والقرض الحسن اصطلاحًا: هو دفع مال على سبيل الإحسان والإرفاق، وتمليكه لمن ينتفع به ويرد بدله دون اشتراط الزيادة[4].

صورته: صورة القرض الحسن في وقتنا الحاضر: الحسابات الجارية[5] بالمصارف الإسلامية فهي تقوم على مبدأ القرض الحسن، فيذهب العميل إلى مصرف إسلامي ويقوم بطلب الحساب الجاري ويودع فيه أمواله، ويمتلك المصرف هذه الأموال فيقوم باستخدامها وتنميتها ويُلزم برد المال متى ماطلبها العميل، وبهذا يكون العميل هو المقرض والمصرف هو المقترض[6].

مشروعيته: من القرآن الكريم: قوله تعالى: **مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً** [البقرة: ٢٤٥]. **وجه الاستدلال**: شبه سبحانه وتعالى الأعمال الصالحة والإنفاق في سبيل الله بالمال المقرض، وشبه الجزاء المضاعف على ذلك ببدل القرض، وسمى أعمال البرّ قرضًا. ومن السنة النبوية: عن أبي رافع رضي الله عنه مولى الرسول صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح قال: إن رسول الله صلى

---

[1] يُنظر: زاد المعاد في هدي خير العباد لابن القيم (٥/٧٢٨). والمعايير الشرعية الصادرة من هيئة المحاسبة والمراجعة للموسسات المالية الإسلامية (٢٨٨).

[2] مقاييس اللغة لابن فارس (٥/٧١). والصحاح للجوهري (٣/١١٠١-١١٠٢).

[3] يُنظر: لسان العرب لابن منظور (١٣/١١٥). ومقاييس اللغة لابن فارس (٢/٥٨).

[4] يُنظر: الإقناع للحجاوي (٢/١٤٦). ومغني المحتاج للشربيني (٢/١١٧).

[5] الحسابات الجارية: هي القروض التي تكوّن الحساب الجاري بحيث يتملك المصرف هذه المبالغ ويضمنها ويحفظها ويمكن لصاحبها سحبها متى شاء. المعايير الشرعية الصادرة من هيئة المحاسبة والمراجعة للموسسات المالية (٥٣٩).

[6] يُنظر: المرجع السابق.

الله عليه وسلم استسلف من رجل بكرا[1] . فقدمت عليه إبل من إبل الصدقة. فأمر أبو رافع أن يقضي الرجل بكره. فرجع إليه أبو رافع فقال: لم أجد فيها إلا خياراً رباعياً[2] فقال: "أعطه إياه. إن خيار الناس أحسنهم قضاء"[3].

المقاصد الشرعية من القرض الحسن

شرع الله القرض الحسن رحمةً بالناس وتيسيراً على المعسرين، لما فيه من التفريج عن كربات المسلمين ومساعدة بعضهم بعضاً والتعاون على البر والتقوى فيما بينهم، وتقوية روابط الأخوة، ولما فيه من حفظ مقصد الدين التحسيني في حق المُقرض فالقرض قربة يتقرب بها المسلم إلى ربه وكلما كانت حاجة المقترض أشد كلما كان الثواب أعظم، عن عبدالله بن عمر في الحديث الصحيح قال: قال صلى الله عليه وسلم: "المسلم أخو المسلم، لا يظلمه ولا يسلمه، ومن كان في حاجة أخيه كان الله في حاجته، ومن فرج عن مسلم كربة فرج الله عنه كربة من كربات يوم القيامة، ومن ستر مسلما ستره الله يوم القيامة"[4].

وفيها تحقيق لمقصد حفظ المال الحاجي إذ أن مبدأ القرض الحسن في وقتنا الحالي يُستخدم في الحسابات الجارية، فالعميل يودع ماله في المصرف ويمتلك المصرف تلك المبالغ المودعة ويكون له الحق بالتصرف بها ويلتزم برد مبلغ مماثل عند طلب العميل لها، وهذا معنى القرض الذي هو دفع المال لمن ينتفع به ويرد بدله، ويصبح المصرف ملزماً برد المبلغ مثله بلا زيادة ولا نقصان ويكون ضامناً له إذا تلف سواء فرط أم لم يُفرط وهذا مقتضى عقد القرض.

وفي وقتنا الحاضر أصبح من الصعب وأشبه بالمستحيل عند بعض الناس الاستغناء عن الحسابات في المصارف إذ بها تُحفظ الأموال من التلف والضياع والتعدي، ويلحق الناس المشقة والعنت بحمل جميع أموالهم كأوراقٍ نقدية.

الخاتمة

بعد ذكر أشهر المعاملات المالية المعاصرة في المصارف الإسلامية، صورها، ومشروعيتها، ومقاصد الشريعة فيها، رأينا شيئاً يسيراً من بحر المقاصد الشرعية وصور رحمة الله بالعباد والتيسير عليهم، ويظل باب

---

[1] بكرا: البكر الفتى من الإبل. صحيح مسلم (٣/٢٢٤)

[2] خيارًا رباعيًا: الرباعي من الإبل ما أتي اليه ست سنين ودخل في السابعة حين طلعت رباعيته. صحيح مسلم (٣/٢٢٤).

[3] أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب المساقاة - باب من استلف شيئًا فقضى خيرًا منه (١٦٠٠: ٣/٢٢٤).

[4] أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب المظالم - باب لايظلم المسلم المسلم ولا يسلمه (٢٤٤٢: ٣/١٢٨).

الحكم والمقاصد بًابا عظيًما يظهر الله لنا منه ما شاء ويخفي عنا منه ماشاء، ويظل المسلم على يقين أن الله ماشرع شيئًا إلا لحكمة بالغة ومقاصدٍ عظيمة من شأنها حفظ حياته بكل جوانبها.

أبرز النتائج:

- المقاصد هي: ما راعاه الشارع عند تشريع الأحكام لأجل مصالح العباد في الدنيا والآخرة.
- تُقسم المقاصد من حيث درجاتها في القوة إلى مقاصد ضرورية وحاجية وتحسينية.
- المقاصد الضرورية هي: (حفظ الدين، والنفس، والعقل، والمال، والعرض أو النسل).
- تُقسم المقاصد باعتبار مرتبتها في القصد إلى مقاصد أصلية وتابعة.
- جعل الشارع الحكيم حفظ المال من الضروريات الخمس، وحفظ المال يكون باستثماره وتنميته والمحافظة عليه من الضياع والإسراف بكل وسائل الكسب المباحة.
- أن الأصل في جميع المعاملات الحل حتى يرد مايدل على المنع، والمعاملات المباحة أكثر من المحرمة، فالحرام معدود ومحصور.
- التقاء جميع االمعاملات الإسلامية بالمقصد الحاجي من حيث التيسير ورفع الحرج والمشقة عن العباد.
- دعى الشارع الحكيم إلى حفظ المال بتنميته والمال لا يُنمى إلا بإضافة العمل عليه.
- الحسابات الجارية تقوم على مبدأ القرض الحسن.

التوصيات:

- ضرورة إبراز مقاصد الشريعة في جميع مناحي الحياة.
- تفعيل دور الهيئات الشرعية لمتابعة المعاملات في المصارف الإسلامية.
- التوسع في البحث عن مقاصد الشريعة الإسلامية في جميع المعاملات المالية المعاصرة.

المصادر والمراجع

- البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم (ت ١٩٤ه)، **صحيح البخاري**، تحقيق: جماعة من العلماء، الناشر: المطبعة الأميرية الكبرى – مصر، الطبعة: السلطانية.
- الشافعي، محمد بن إدريس (ت٢٠٤ه)، **الأم**، الناشر: دار الفكر – لبنان، الطبعة الثانية.
- النيسابوري، مسلم بن الحجاج أبن الحسين (ت٢٦١ه)، **صحيح مسلم**، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه – مصر.
- السجستاني، أبو داوود (ت٢٧٥ه)، **سنن أبي داوود**، تحقيق: محمد محيي الدين، الناشر: المكتبة العصرية – لبنان.
- النسائي، أحمد بن شعيب (ت٣٠٣ه)، **سنن النسائي**، الناشر: المكتبة التجارية الكبرى – مصر.

- الهروي، محمد بن أحمد (ت٣٧٠هـ)، **تهذيب اللغة**، تحقيق: محمد عوض مرعب، الناشر: دار إحياء الكتب العربي – لبنان.
- الجوهري، إسماعيل بن حماد (ت٣٩٣هـ)، **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**، تحقيق: أحمد عبد الغفور، الناشر: دار العلم – لبنان.
- الرازي، أحمد بن فارس القزويني (ت ٣٩٥هـ)، **مقاييس اللغة**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر– لبنان.
- البغدادي، أحمد بن محمد (ت٤٢٨هـ)، **مختصر القدوري في الفقه الحنفي**، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت.
- الماوردي، علي بن محمد (ت٤٥٠هـ)، **الحاوي الكبير**، تحقيق: علي محمد معوض، وعادل أحمد عبدالموجود، الناشر: دار الكتب العلمية – لبنان.
- القرطبي، يوسف ابن عبدالبر (ت٤٦٣هـ)، **الكافي في فقه أهل المدينة**، تحقيق: محمد الموريتاني، الناشر: مكتبة الرياض الحديثة – المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية.
- الجويني، عبد الملك بن عبد الله (ت٤٧٨هـ)، **البرهان في أصول الفقه**، تحقيق: صلاح بن محمد، الناشر: دار الكتب العلمية – لبنان.
- السرخسي، محمد بن أحمد (ت ٤٨٣هـ)، **المبسوط**، الناشر: مطبعة السعادة – مصر، وصورتها: دار المعرفة – بيروت.
- الكاساني، علاء الدين أبو بكر بن مسعود (ت٥٨٧ هـ)، **بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع**، الناشر: دار الكتب العربي – بيروت، الطبعة: الثانية.
- الجوزي، جمال الدين (ت٥٩٧هـ)، **زاد المسير في علم التفسير**، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، الناشر: دار الكتب العربي – لبنان.
- المطرزي، ناصر بن عبدالسيد (ت٦١٠هـ)، **المغرب في ترتيب المعرب**، الناشر: دار الكتاب العربي.
- ابن قدامة، عبد الله بن إحمد (ت٦٢٠هـ)، **المغني**، تحقيق: طه الزيني، ومحمود عبد الوهاب، وعبد القادر عطا، ومحمود غانم غيث، الناشر: مكتبة القاهرة – مصر.
- النووي، محيي الدين بن يحيى (ت٦٧٦هـ)، **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج**، الناشر: دار إحياء التراث العربي – لبنان، الطبعة الثانية.
- البعلي، محمد بن أبي الفتح (ت٧٠٩هـ)، **المطلع على ألفاظ المقنع**، تحقيق: محمود الارناؤوط وياسين محمود، الناشر: مكتبة السوادي للتوزيع.
- ابن منظور، محمد بن مكرم (ت٧١١هـ)، **لسان العرب**، الناشر: دار صادر – لبنان، الطبعة الثالثة.
- ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم (ت٧٢٨هـ)، **مجموع الفتاوى**، جمع وترتيب: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف – المملكة العربية السعودية.
- ابن القيم، محمد بن أبي بكر (ت٧٥١هـ)، **إعلام الموقعين عن رب العالمين**، تحقيق: محمد عبد السلام، الناشر: دار الكتب العلمية – لبنان.
- الشاطبي، إبراهيم بن موسى (ت٧٩٠هـ)، **الموافقات**، تحقيق: مشهور بن حسن، الناشر: دار ابن عفان للنشر والتوزيع – مصر.
- العيني، محمود بن أحمد (ت٨٥٠هـ)، **البناية شرح الهداية**، تحقيق: أيمن صالح، الناشر: دار الكتب العلمية – لبنان.
- ابن مفلح، إبراهيم بن محمد (ت٨٨٤هـ)، **المبدع في شرح المقنع**، الناشر: دار الكتب العلمية – لبنان.
- الحطاب الرعيني، محمد بن محمد (ت٩٥٤هـ)، **مواهب الجليل في شرح مختصر الخليل**، الناشر: دار الفكر – لبنان، الطبعة الثالثة.
- الحجاوي، شريف الدين موسى (ت٩٦٨هـ)، **الإقناع في فقه الإمام أحمد بن حنبل**، تصحيح وتعليق: عبد اللطيف السبكي، الناشر: دار المعرفة – لبنان.
- الشربيني، محمد بن محمد (ت٩٧٧هـ)، **مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج**، تحقيق: على محمد عوض، وعادل عبدالموجود، الناشر: دار الكتب العلمية – لبنان.
- البهوتي، منصور بن يونس (ت١٠٥١هـ)، **كشاف القناع عن متن الإقناع**، الناشر: مكتبة النصر الحديثة – الرياض.
- الصنعاني، محمد بن إسماعيل (ت١١٨٢هـ)، **سبل السلام شرح بلوغ المرام**، تحقيق: عصام الصباطي، وعماد السيد، الناشر: دار الحديث – مصر، الطبعة الخامسة.
- الزبيدي، محمد بن مرتضى (ت١٢٠٥هـ)، **تاج العروس من جواهر القاموس**، تحقيق: جماعة من المختصين، الناشر: من إصدارات وزارة الإرشاد والأنباء – الكويت.
- الدسوقي، محمد بن أحمد (ت١٢٣٠هـ)، **الشرح الكبير للدردير وحاشية الدسوقي**، الناشر: دار الفكر.

- ابن عابدين، محمد بن أمين (ت١٢٥٢هـ)، **حاشية رد المحتار على الدر المختار**، الناشر: مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه – مصر.
- الشاربي، سيد قطب (ت١٣٨٥هـ)، **في ظلال القرآن**، الناشر: دار الشروق – لبنان، الطبعة السابعة عشر.
- ابن عاشور، محمد الطاهر (ت١٣٩٣هـ)، **مقاصد الشريعة الإسلامية**، تحقيق: محمد الحبيب، الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية – قطر.
- الفاسي، علال بن عبد الواحد (ت١٣٩٤هـ)، **مقاصد الشريعة الإسلامية ومكارمها**، دار الغرب الإسلامي – لبنان.
- الأشقر، محمد سليمان (ت١٤٢٨هـ)، **بيع المرابحة كما تجريه البنوك الإسلامية**، الناشر: دار النفائس – الأردن.
- الربيعة، عبد العزيز بن عبد الرحمن، **علم مقاصد الشارع**، الناشر: مكتبة الملك فهد الوطنية – المملكة العربية السعودية.
- اليوبي، محمد بن سعد، **مقاصد الشريعة الإسلامية وعلاقتها بالأدلة الشرعية**، الناشر: دار الهجرة – المملكة العربية السعودية.
- الخادمي، نور الدين بن مختار، **علم مقاصد الشريعة**، الناشر: مكتبة العبيكان – المملكة العربية السعودية.
- الخادمي، نور الدين بن مختار، **الاجتهاد المقاصدي حجيته وضوابطه ومجالاته**، الناشر: رئاسة المحاكم الشرعية والشؤون الدينية – قطر.
- الخليفي، رياض بن منصور، **المقاصد الشرعية وأثرها في فقه المعاملات المالية**، الناشر: مجلة جامعة الملك عبد العزيز – المملكة العربية السعودية.
- المعايير الشرعية الصادرة من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية: https://com.aaoifi/e9d13be56c24_bd0c_449a_1de8_01ce0ddd
- مجموع فتاوى ابن باز https://binbaz.org.sa/majmou_fatawa/19
- فتاوى اللجنة الدائمة https://www.alifta.gov.sa/home
- فتاوى مجمع الفقه الاسلامي الدولي https://iifa_aifi.org/ar

التحكيم التجاري وتسوية النزاعات المالية

وفق ضوابط الشريعة الإسلامية

Commercial Arbitration and Financial Dispute Settling

بوابة للجلسات الالكترونية للتحكيم وفض النزاعات المالية وتسويتها عن بُعد
إضافة إلى توثيق الكتروني للجلسات

بعد الاتفاق على التحكيم أو تسوية النزاع، يمكننا تقديم الخدمات التالية:

- إعادة هندسة العقود والاتفاقات وفق ضوابط الشريعة الإسلامية.
- إعادة رسم العلاقات المالية وتحديدها بما ينسجم وضوابط الشريعة الإسلامية.
- إجراء التسويات المحاسبية بعد فض النزاع بما ينسجم ومعايير المحاسبة الإسلامية (الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية - الأيوفي).
- تطوير أسس العمل المحاسبي من خلال تقديم حلول تحافظ على انسيابية الأعمال وانضباطها الشرعي.
- تطوير أسس العمل التمويلي من خلال تقديم حلول المنتجات المالية الإسلامية.
- التحليل المالي وتقديم النصح والمشورة.
- المراجعة الشرعية وفق المعايير الشرعية (الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية - الأيوفي).
- المراجعة المحاسبية وفق معايير المحاسبة والمراجعة الإسلامية (الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية - الأيوفي).

https://arbit.kantakji.com

www.baitalzakat.com

بيت الزكاة

موسوعة علمية ثقافية متخصصة بالزكاة

هدفنا توفير بيئة متكاملة لخدمة الأكاديميين والباحثين في تخصص الزكاة ومحاسبتها.

تقديم خدمات حساب الزكاة وتدريب الأفراد وفق المعايير الإسلامية.

لسنا متخصصين بجمع الزكوات والصدقات والتبرعات وصرفها على المستحقين.

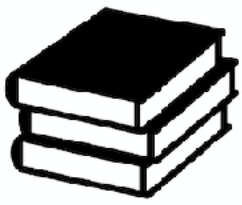

مكتبة الزكاة

حساب الزكاة

الأخبار الزكوية

GIEM